

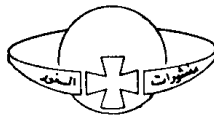
السنة كلنا فنتقين

www.christianlib.com

المطران الياس الزغبى

منشورات النور

جميع الحقوق محفوظة
لمنشورات النور



المطران الياس الزغبى
مطران بعلبك للرؤوم الكاثوليك

ألسنا كلنا منشقين؟

منشورات النور
١٩٨٢

فهرس

٧	تمهيد
١١	مقدمة
١٥	الكنيستان الرومانية والارثوذكسية متكاملتان
٣١	الانشقاق يستقرّ
٤١	الانشقاق يثبت
٤٩	الانشقاق يتأصل على أثر الحركة الانضمامية
٥٣	الانشقاق يتحوّل الى عقيدة
٦٣	المجمع الفاتيكاني الأول ومجامع الغرب العامة
٧٣	هاجس الأوليّة الرومانية «يشكك» الارثوذكسيين
٧٧	الوحدة في التعددية
٨٧	الحركة الانضمامية (L'Uniatisme)
١١١	أي سوء صنعته الارثوذكسية لم تصنعه الكنيسة الرومانية؟ ...
١١٧	الروح يهبّ على الكنائس
١٢١	المحبة تقربّ والتواضع يوحد
١٢٧	الى متى؟
١٣٧	ان الشركة يجب ان تُعاش
١٤٥	مشروع الانتماء المزدوج
١٧٧	مشكلة ضميرية

تمهيد

كتابٌ يحمل مشروعاً وحدوياً جديداً وضعه صاحبه بالفرنسية بعنوان: «أنكون جميعاً منشقين» وبعد ان نقله هو الى العربية جاء العنوان الجديد يحمل صفة التأكيد: «ألسنا كلنا منشقين؟» مشروع سيادة المطران الياس الزغبى بالانتماء المزدوج، للمؤمن الملكي الكاثوليكي، الى الكنيسة الارثوذكسية والكنيسة الكاثوليكية بأن معاً هو الجديد في هذا الإحساس المعذب الناشئ في اللاتينية دراسة والتائق الى جذوره. في «الرومية» الكاثوليكية تلمل بعد ان عرفت إقبال الباحثين الغربيين على الأرثوذكسية من جهة وبعد إعجابها وتخشعها أمام النهضوية الارثوذكسية المعاصرة. لم يبق مقبولاً الانحصار في الطرح التاريخي المحض الذي قال به منظر الطائفة الملكية الأب كيريل كورولفسكي (الاسم المستعار للأب شارون). هذا الفكر يجذر الكثرة الملكية في ما قبل الانشقاق الرسمي الذي حدث السنة الـ ١٧٢٤ ويتكلم عن النزعات «الرومانية» في سوريا البيزنطية. اذ ذاك تأتي الملكية استمراراً شرعياً لاتجاه قديم.

هذا الموقف التاريخاني الذي لم نجابه حتى الآن بدراسات علمية يبدو ان بعض الروم الكاثوليك الذين ينزعون النزعة العقيدية والروحية هم كأنهم يقولون ان التاريخ - ولو صح - قد يكون شاهداً على الخطأ فضلاً عن ان الكنيسة الانطاكية في تنكرها الواضح للمجمع الفلورنسي الوحدوي وكذلك في مجمع بيت لحم في القرن السابع عشر قد رفضت الموقف البابوي. في اية حال «الرومية» الكاثوليكية شاهدة اليوم لموقف كنسي أعمق من التاريخية المحضة في شوقها الوحدوي

الجديد . حركة شقت طريقها منذ الأب اوريست كرامي والبطريك السعيد الذكر مكسيموس الرابع ووصلت مع المطران الياس الزغبى الى تأكيدات جريئة تشكل نهاية الموقف في هذا الوجدان الشاهد على ضعف الطرح الذي انتزع اجزاء من الكنيسة الارثوذكسية كبيرة ضمها الى الكنيسة اللاتينية ضمّاً ، ومركزية رومية بالمعنى التقليدي أخذت في الضمير اللاتيني نفسه تتزعزع .

الجديد نسبياً للقارىء المشرقي العربي اللسان ان أسقفاً كاثوليكياً يبطل كل الحجج التاريخية والقانونية واللاهوتية التي كانت ولا تزال - على مستويات عدة - تُستعمل لتبيان حق الكنيسة اللاتينية في إنشاء طقوس شرقية تابعة لها بل تابعة إدارياً للمجلس (Congregatio) الكنائس الشرقية في رومية . ما يقلق سيادة المطران الزغبى ان كثيرين من رجال هذه الطوائف المنضمة الى رومية لم يعودوا يشعرون بحرج ، فقد تأقلموا واندمجوا تدريجياً ببطريكية الغرب اللاتينية . لعلّ أزمة الهوية (والعبارة ليست لنا) في الطائفة الملكية اقل شدة عند العلمانيين ممّا هي عند بعض أساقفتهم وقسيسهم . لعلّ الوحدة المسيحية في الشرق الأدنى بقيت في حيز التمنيّ او جاءت هزيلة ولعلّ مردّ ذلك ان الطائفة عندنا ملجأ تاريخي وحسّ حضاري خاص وترتيب اجتماعي دافئ وإطار لم تقدر على تحطيمه حتى الآن روح المسيح الهابة في العظام .

لا شك ان طائفة الروم الكاثوليك ، بين الجماعات المنضمة ، تبدو أدنى إلينا في الحوار . وقد يكون مرد ذلك الى طراوة الجرح ولذا نبهنا الى محاولة سيادة المطران الزغبى ولئن اختلفنا مع صاحبها في بعض استنتاجاته ، إلا أننا نرى أنفسنا أقرباء الى تحليله . قلنا أقرباء فقط لأنه يبدو لنا ان الكاتب يقفز قفزات سريعة فوق بعض الفروق التي لا تزال في حسنا وحسّ الكثيرين من ابناء الكنيستين فوقاً .

قد تكون مشكلة الكتاب الذي نشره قائمة في إهمال الكنيسة المحلية ولاهوتها والتغاضي عن ان كيان الأسرار هو المنشئ للكنيسة . سيادة المطران الياس الزغبى يرى ان الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة الارثوذكسية هما معاً جسد المسيح . هذه رؤية جمعية لجسد المسيح ، رؤية عالمية لطبيعة الكنيسة بمعنى انها تبدأ بالعالم لا بسر الشكر الذي هو جوهر الكنيسة المحلية كما يقول كبار اللاهوتيين المعاصرين . فإذا ذهبت الى الوحدة منه ومن استقامة الرأي كيف يمكن ان يبقى المرء في كنيستين معاً على ارض واحدة والكنيستين لم تتوحدا في سر الشكر ولا في الرأي الواحد؟ ان سيادة المطران الزغبى ، تصدياً للجمود الطارىء على الحوار المسكوني ولايجاد مخرج لقضية ضميرية ، هي قضية انشقاق قد يطول أمده ، يرفع الحاجز القانوني ويعلن انتاءه المزدوج ، واضعاً ذاته في حالة تأهب لمشاركة الكنيستين في سر الشكر ومحملاً الكنائس مسؤولية رفضها لهذه المشاركة . ولكن الحاجز القانوني ليس رؤية ذهنية . انه صليبي ، جارح لكل جسد ولا يُرفع إلا اذا رُفعت الفروق . ومع تقديرنا للتوق والألم الذين يعبرّ عنهما سيادة المطران الزغبى ، يزداد ألمانا عندما نرى ان الواقع لا يزال كما هو واننا نراوح مكاننا بسبب العقبات التي لم تذلل بعد .

والحلّ مع ذلك ليس ببعيد إن اتّبع مسيحيو العالم منطلقات سيادة المطران الياس الزغبى الذي لا يأخذ على الكنيسة الارثوذكسية شيئاً في جوهر عقائدها ولا يقول عليها قولاً يخطئها . بمعنى التجزئة لا بمعنى التخطئة يقول عنها انها لا تملك وحدها كل تراث الآباء . مع ذلك يؤكد : « ان الأرثوذكسية لم تع فقط ، في يوم من الأيام ، انها خرجت من كنيسة السيد المسيح » . بعبارة اخرى هي تملك تراث الآباء ، اذا هي

تصالح رومية وقت تصالحها وهي الى ذلك في سعي. ولا بدّ في هذا المضمار ان نطرح على انفسنا وعلى سيادة المطران الزغبى واخواننا الروم الكاثوليك بعض الاسئلة الوجدانية السؤال الأول ليس مصالحة الكثلثة كلاً والارثوذكسية كلاً ولكنه سؤال المصالحة بين الملكيين الذين يعترف سيادته انهم انشقوا عن الأرثوذكسية وكنيستهم الأم. إذا كان الأمر يقتضي صبراً وترية فهذا كله لا يحول دون رؤية الجزء للكل وضرورة عودة الجزء الى الكل. «الملكيون» لم يكونوا يوماً جزءاً من رومية ليعلموا قانونياً انهم منها.

ثم يقول سيادته: «ان المجامع العامة التي انعقدت في الغرب برئاسة اسقف رومية ومثليه، في غياب الارثوذكسية، هي مجامع خاصة ببطريركية الغرب اللاتينية، وبالتالي ليست مسكونية ولا معصومة». لنسر من هنا. هذه طريق صارت مقبولة اليوم في الغرب. لماذا خجل في غير محله؟ لماذا لا يذهب كاثوليك الشرق الى رومية محبة بنا وبأنفسهم ليقولوا لها: نحن نريد ان نحيا بمحبة وصدق مع ارثوذكسي الشرق الذي لم يقبل بالمجامع اللاتينية ونقول لهم: إننا نقبل ما تقبلون ولا نلتزم بما لا تلتزمون ولا نعلم الشعب ما لم يكن بيننا مشتركاً ونجد صيغة مرنة لهذا اللقاء في وحدة انطاكية ويكون محبّو المسيح واحداً في هذه الديار ويذهبون معاً إلى كل الشرق الارثوذكسي الذين هم منه ثم يذهبون معاً الى أسقف رومية العظيمة ليقبلوه قبله السلام اذا اراد السلام.

لكون كتاب سيادة المطران الياس الزغبى يثير تساؤلات وهواجس كهذه، ويشكل صرخة من الصميم لم نعد نتعوّدها في العلاقات «المسكونية» والسعي الوحدوي، اندفعنا الى نشره إمتاعاً للقراء وإثارة لروى.

الناشر

مقدمة

ما الهدف من وضع هذا الكتاب ؟

إن المؤلف قد شاء أن يعبر عن ألم في النفس ، نشأ عن كونه في الوقت ذاته مسيحياً شرقياً ومنضماً إلى كرسي رومة الرسولي . وبالتالي معنياً بانشقاق كنسي مزدوج ، ليس ما يبرر نشأته ولا استمراره .

نعم ! ليس ما يبرر ، في نظر الإيمان ، الانشقاق الكبير الذي وقع بين الكنيستين ، الكاثوليكية الرومانية والأرثوذكسية ، وهما المحببتان من الله جداً ، والمدعوتان لتؤلّفاً معاً كنيسة السيد المسيح الواحدة .

وليس ما يبرر الانشقاق الآخر ، الذي أصاب الأرثوذكسية في الصميم ، وأن إلى فصل العديد من أبنائها عنها ، وإنشاء الكنائس الكاثوليكية الشرقية على حسابها ، وكأنَّ الانشقاق لا يُعالج إلا عن طريق انشقاق جديد .

إنَّ الانشقاق الواقع بين الكنائس الرومانية والأرثوذكسية (*) لم يمنع أيّاً منها من أن تكون امتداداً لكنيسة آبائها وأجدادها . أمّا الطوائف الشرقية الكاثوليكية فهي ، فضلاً عن كونها معنيةً بغيرها بالانشقاق

* حين نتحدث عن الكنائس الأرثوذكسية بصفة الجمع ، نعني بها الكنائس الشرقية الخلقيدونية وغير الخلقيدونية ، لا سيما أن الأخيرة تنعت ذاتها هي أيضاً بالأرثوذكسية .

الكبير بين الشرق والغرب المسيحيين ، معنيّة أيضاً بالانشقاق الآخر الذي وقع في القرون الأخيرة ، والذي فصلها عن الأرثوذكسيّة الشرقيّة ، وقضى بأن تعيش خارج كنيسة الأمّ ، التي ولدتها في المسيح منذ البدء ، والتي تحمّلت كل أنواع العذاب والاستشهاد ، عبّر تاريخها الطويل ، ولا تزال ، للحفاظ على إيمانها الرسولي وإيصاله إلى أبنائها جيلاً بعد جيل .

وبعبارة أخرى ، إنّ الكنيسة الرومانية والكنيسة الأرثوذكسيّة وجدتا قبل الانشقاق الواقع بينهما ، واستمرت بعده ضمن كنيسة آبائهما والأجداد . أمّا الكنائس الكاثوليكيّة الشرقيّة ، فهي مدينة بوجودها لانشقاقها عن الأرثوذكسيّة ، ولم تكن لتوجد لولاها . إذ إنّها اقتطعت من الارثوذكسيّة ، وألّفت جماعات كنسيّة جديدة ، ملحقة بالكنيسة الرومانية ، واستبدلت الكثير من تقاليدها وأنظمتها ، بتقاليد الغرب المسيحي اللاتيني وأنظمتها ، سواء الكنسيّة منها والقانونية والروحيّة . ولن يُنسبنا الإخوة الغربيّون إخواننا الأقربين ، مهما كنوا لنا من عواطف الإخاء أو الأبوة . وهذا ما حدّا الأب بول ترنان Paul Ternant على القول ، في سياق تحليله لكتاب الأب جان كوربون Jean Corbon « كنيسة المشرق العربي » ^(١) : « من يستطيع أن يشعر مثلنا بالآلام هؤلاء المسيحيين (الشرقيين المنضمين إلى رومة) الذين يحلّ لهم أن يشاركوا في كأس الرب الإخوة الأبعدين في المسيح ، ولا يحلّ لهم ذلك مع الإخوة الأقربين ، إخوانهم في الدم وفي التقاليد الطقسيّة » ^(٢).

(١) راجع الكتاب الصادر عن منشورات النور ، ١٩٨٠ .

(٢) راجع : Proche-Orient Chrétien. 1977 Fasc. III-IV p.313 .

لِمَ كَانَ الانشقاق الكبير بين الكنيسة الرومانية والأرثوذكسية الشرقية ؟ وَلِمَ كَانَ الانشقاق الآخر ، الذي شَطَرَ الأرثوذكسيَّةَ ، وكانت حصيلته الكنائس الكاثوليكيَّة الشرقية ؟ أَلَيْسَ لأسباب سياسيَّة وزمنيَّة ، أكثرَ منها دينيَّة ؟ وإلَّا فكيف يُقرَّ أئمَّة اللاهوتيين ورجال الحركة المسكونية أنفسهم بأنَّ العقيدة كانت ، ولا تزال ، في جوهرها واحدةً في الكنيستين الرومانيَّة والأرثوذكسيَّة ؟ هذا ما سنبيِّنه في الصفحات التالية .

المؤلف



الكنيسة الرومانية والأرثوذكسية متكاملتان

- الكنيسة واحدة . وهي كاثوليكية وأرثوذكسية معاً .
- العقيدة المشتركة كافية لقيام الشركة الكنسية .
- قيمة الألفاظ نسبية في القرارات العقائدية .
- عَيْشُ الإيمان معياره الأول .
- معيار الإيمان المُعاش في الأرثوذكسية .
- انحرافات هنا وهناك .
- أسباب الانشقاق سياسية وبشرية .

الكنيسة واحدة . وهي إنّ واضع هذا الكتاب ، وهو مطران
 كاثوليكيّة وأرثوذكسيّة ينتمي قانونياً إلى كنيسة الروم
 الكاثوليك ، يعي وعياً كاملاً أنّه في
 معاً

حالة شركة مع الكنيستين ،
 الكاثوليكية والأرثوذكسية ، وأنّه يصبح من المنشقين ، يوم يكون في حالة
 شركة كنسيّة مع إحداها ، من دون الأخرى ، إذ إنّ الكنيستين تؤلّفان
 معاً ، مجتمعتين ، كنيسة المسيح الواحدة وجسده السريّ الكامل ،
 فضلاً عن أنّ أيّاً منهما لا تملك وحدها كلّ تراث الآباء .

ألّم يقل المثلث الرحمت البطريرك المسكوني أثينا غوراس الأول ،
 في سياق حديثه عن اللقاء الذي تمّ بينه وبين الطيّب الذكر البابا بولس
 السادس ، في ٢٨ تشرين الأول سنة ١٩٦٧ : « إن بولس السادس
 ليس ملكاً لذاته ، ولا للكنيسة الكاثوليكيّة فحسب ، بل هو ملك
 الكنيسة جمعاء ، إذ ليس هناك سوى كنيسة واحدة » ؟

أولّم يقل الكردينال جان ويلبراندز Jean Willebrands رئيس أمانة
 السرّ الرومانية للوحدة المسيحيّة ، حين تَطَرَّق إلى موضوع مجمع
 فلورنسا (١٤٣٩) بمناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية الثالثة لمولد رجل
 الله الأرمنيّ مخيتار Mékhitar : « كانت مهمّة هذا المجمع تنحصر ، في
 الواقع ، في إعادة الشركة بين شَطْرَيّ كنيسة المسيح الواحدة . إن مجمع
 فلورنسا كان يعتبر المؤمن الشرقيّ عضواً في أحد شَطْرَيّ الكنيسة

الواحدة ، وهو الشطر الشرقي ، الذي كان على المجمع أن يعيد رؤساء الكنسيين إلى الشركة (مع أسقف رومة) » .^(١)

وهناك أيضاً شهادة البابا بولس السادس ، بصدد وحدة الكنيسة . فإنه ، بمناسبة زيارته للفنار ، في شهر تموز من سنة ١٩٦٧ ، وجّه حديثه إلى البطريرك المسكوني أنينا غوراس ، قائلاً : « إنّه على رؤساء الكنائس أن يقودوها في الطريق المؤدية إلى الوحدة الكاملة المنشودة . عليهم أن يفعلوا هذا من خلال اعترافهم المتبادل بأنهم رعاة لقطيع المسيح ، الموكولة إليهم رعايته ، وعبر احترامهم لهذه الصفة الراعية التي لكلّ منهم ، وليحرصوا على تلاحم شعب الله ، ويعملوا على تنميته ، ويتجنبوا ما من شأنه أن يُشرّذمه ويبثّ الفوضى في صفوفه » .

لقد قال الأب Frans Bouwer معلقاً على كلام البابا بولس هذا : « إن البابا بولس السادس قد أقرّ صراحةً ، من خلال هذا الحديث ، بأن الكاثوليكين والأرثوذكسيين ينتمون إلى الكنيسة ذاتها ، وأن الانقسام ، بالتالي ، واقع داخل كنيسة المسيح الواحدة . إذ يقول البابا إنّ الرؤساء الكنسيين في الكنيستين يتقاسمون رعاية القطيع ذاته » .^(٢)

إنّ هذا الحديث الذي أدلى به أسقف رومة في الفنار ، عام ١٩٦٧ ، أي بعد الانشقاق الكبير بقرون طويلة ، والذي يؤكد أنّ الأرثوذكسية والكثلكة الرومانية تنتمي إلى كنيسة الله الواحدة ، يُثبت بوضوح :

أولاً : أنّه ليس في نية الكنيسة الرومانية أن تحاول تغيير واقع الكنيسة الأرثوذكسية ، وأن تفرض ، كشرط لاستئناف الشركة الكنسية

(١) راجع : Proche-Orient Chrétien. 1978, Fasc. I-II p.5

(٢) راجع : Proche-Orient Chrétien 1979, Fasc. III-IV p.p.323, 324

معها ، القرارات والتحديدات العقائدية ، الصادرة بعد الانشقاق عن أسقف رومة شخصياً ، أو عن المجامع الغربية العامة .

ثانياً : أن الكنيسة الرومانية ، بالتالي ، لا تعتبر أن هذه القرارات والتحديدات تشكل جزءاً من وديعة الإيمان الأساسية ، المفروضة على جميع المؤمنين . وإلا لما تحدث البابا عن الكنيسة الواحدة ، التي لا تقوم إلا على وحدة الإيمان في الأساس .

إن التسليم بأن الكنيستين ، الرومانية والأرثوذكسية ، هما شطران لكنيسة المسيح الواحدة ، يعني حتماً أن من يرفض إحداها أو يستشها من الشركة الكنسية ، يرفض بالفعل ذاته جسد المسيح غير المتجزئ في مجموعه . ومن ينشق عن إحدى الكنيستين يُعتبر منشقاً عن كنيسة الله الجامعة ، التي لا تقوم إلا على الكنيستين مجتمعتين ، لا سيما أن أيّ منهما لا تستطيع أن تدعي احتواء ملء التراث المسيحي ، روحياً كان أو صوفياً أو طقسياً أو عقائدياً ، وأن تحتكر تراث الآباء القديسين .

كنيسة واحدة ، إيمان واحد ، عقيدة واحدة في الجوهر . وهذه العقيدة المشتركة هي ، في نظر أئمة اللاهوتيين ورجال الحركة المسكونية ، كافية لتبرير الشركة القائمة فعلاً بين رومة والأرثوذكسية ، والتي يتوجب على الرؤساء الكنيستين تكريسها قانونياً . هذا ما سنبينه في الصفحات التالية ، مدعوماً بأقوال الأخصائيين وكبار رجال الكنيسة .

العقيدة المشتركة كافية
لقيام الشركة الكنسية

جاء في مقال للأب جان روش
اليسوعي Jean Roche : « لا ننس

أنّ الكنيسيتين الشقيقتين ، الرومانيّة والأرثوذكسيّة ، حافظتا باستمرار على جوهر وديعة الإيمان ، وعلى العقيدة الأساسيّة بشأن هيكلية الكنيسة ، التي تركز على الأسقفية ، وعلى الأسرار عامّة ، وعلى كلّ واحد منها . ويجب أن لا تُنسبنا الفوارق بل التناقضات التي نشأت عبر الأجيال ، أنّ الانقسامات لم تُلغ عوامل التلاقي بين الكنيسيتين ، في البدء وفي الحال » . (٣)

ويرى اللاهوتيّون وروّاد الحركة المسكونيّة وكبار رجال الكنائس ، أنّ الاتفاق حول الحقائق الأساسيّة ، التي بشرّ بها الرسل ، وتضمّنها التقليد الكنسيّ ، يكفي لإقامة الشركة الكنسيّة . وهأكم ، مثلاً ، ما كتبه اللاهوتيّ الدومنيكي المعروف ، الأب تيار J . M . R . Tillard : « إنّ أيّ اتفاق في الإيمان ، لا يكفي لإقامة الوحدة الكنسيّة ، ما لم يتناول على الأقلّ الإيمان المشترك بمضمون الحقائق التي كرز بها الرسل ، والتي اعتبرتها الكنيسة أساسيّة ، في القرون الأولى من تاريخها » . ويُضيف الأب تيار في مكان آخر من ذات المقال : « إذا جازَ أن نرفض إمكانيّة إعادة الوحدة الظاهرة ، بسبب اختلافات أساسيّة ، لا يجوز أن نرفضها لاختلافات نشأت عن أوضاع (تاريخيّة أو رعائيّة أو غيرها) طرأت على الكنائس ، بعد الفترة التي تمّ فيها تثبت الإيمان واستقراره في ضمير الكنيسة » . (٤)

فهل نرفض الشركة الكنسيّة بين رومة والأرثوذكسيّة ، وقد اتّفقتا ، ليس فقط على الحقائق الأساسيّة ، التي ترتقي إلى القرون الأولى ، بل

(٣) راجع : Proche-Orient Chrétien 1978, I-II, p.94

(٤) راجع : Proche-Orient Chrétien 1978, III-IV, p.199

أيضاً على تلك التي أقرتها المجامع المسكونية عبر الألف سنة الأولى من تاريخ الكنيسة ؟ وبهذا الصدد يوصي الأب تيار « باعتماد المبدأ التالي : يجب الإقرار بأن كل ما لا يقوّض مضمون الإيمان في ذاته ، لا يتعارض مع الشركة في الإيمان ، ما لم يثبت العكس » . ثم يردف : « إن تنوع العقائد لا يعني حتماً انقطاع الشركة في الإيمان ، وقد لا يكون سوى مظهر من مظاهر سمو هذا الإيمان فوق إدراك العقل البشري »^(٥)

وجاء في الصفحة ٢٧٥ من كتاب « لاهوت رومانيا الأرثوذكسي » الذي تولى نشره « معهد الكتاب المقدس والرسالة الأرثوذكسية » ما يلي بشأن الشركة الكنسية ، وإمكان قيامها في ظل الإيمان الرسولي المشترك : « لم تعيش الكنيسة ، في يوم من الأيام ، الوحدة الحقيقية ، حتى في زمن الاتحاد . ولكنها كانت تمارس في ما بينها نوعاً من التفاهم . . . تراودنا بلا انقطاع ذكرى الأهداف الكبرى التي وجهت رؤاد الفكرة المسكونية ، القدرة وحدها على تأمين الإطار المثالي ، الذي تحلم به الأرثوذكسية . فأننا ، إذا ابتدأنا بتبني فكرة توحيد الكنائس ، مع الإبقاء على العقائد الرسولية بكاملها ، في إطار المحبة الشاملة ، تبين لنا أن هذا الشمول يشكل وحدة عقائدية ، على الرغم من تعدد الكنائس المحلية واستقلالها » . وجاء في صفحة ٣٥٩ من الكتاب ذاته « أن غبطة بطريرك رومانيا الأرثوذكسي ، يوستينيان ، يأخذ بمبدأ تحقيق الوحدة الكاملة ضمن التعددية القصوى » . وهذا المبدأ يتفق مع ذلك الذي اعتنقه القديس أوغسطينوس : « الوحدة في ما هو ضروري ، والحرية في ما هو مشكوك فيه ، والمحبة في كل الأحوال » . « أما الكنائس الشرقية غير الخلقيدونية ، فيمكننا القول ، مع واضع الكتاب المذكور ،

(٥) راجع : Proche-Orient Chrétien 1978, Fasc. III-IV, p.197

بأن الحوار القائم بينها وبين الكنائس الأرثوذكسية الخلقيدونية ، والأبحاث التي نُشرت بهذا الشأن ، في العشرين سنة الأخيرة ، تسير في اتجاه إيجابي ، لتثبت أن الاختلاف بين الخلقيدونيين وغير الخلقيدونيين هو لفظي أكثر منه عقائدي»^(٦)

وقد صدرت عن البابا بولس السادس ، وكل من البطارقة المدعوين غير خلقيدونيين - القبطي والسرياني والأرمني - بيانات رسمية مشتركة ، تنص صراحة على أن الخلاف حول قضية الطبيعة والطبيعتين في السيد المسيح ، ليس عقائدياً بقدر ما هو لفظي.

والكنائس غير الخلقيدونية تشارك هي أيضاً في القول بأن العقيدة المشتركة بين الكنيسة الرومانية والكنائس الشرقية الأرثوذكسية ، كافية لإقامة وحدة كنسية فورية بينها . فقد صرح غبطة بطريرك الأرمن الأرثوذكسي شنورك كالوستيان Shnorhik Kalustian بمناسبة زيارة البابا يوحنا بولس الثاني لاستانبول ، في ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٧٩ ، بما يلي : « إننا متحدون ، أقله في الاعتراف بالمجامع المسكونية الثلاثة الأولى ، التي أقرت الحقائق الأساسية والجوهرية لإيماننا المشترك . ثم إن الكثير مما يتعلق بأسرار الكنيسة مشترك بيننا . أمّا ما تبقى فهو ثانوي ، وليس جديراً بأن يخلق انقساماً في جسد المسيح الواحد »^(٧).

وفي المناسبة ذاتها أقام البابا قدّاساً في كاتدرائية استانبول الكاثوليكية اللاتينية ، خاطب في أثنائه المصلين قائلاً : « كيف ننسى أن حقائق إيماننا الأساسية قد تمّ تحديدها عقائدياً في المجامع المسكونية ، المنعقدة

(٦) راجع : De la Théologie Orthodoxe Roumaine. p.278

(٧) راجع : Proche-Orient Chrétien 1979, Fasc. III- IV, p. 349

في هذه المدينة والمدن المجاورة؟ . . . إنَّ القديس اندراوس المدعوَّ أولاً ، وشفيع كنيسة القسطنطينية هو شقيق القديس بطرس ، هامة الرسل ومؤسس كنيسة رومة مع القديس بولس . إنَّ هذا الأمر يذكرنا ، من جهة ، بمأساة المسيحية ، أي بالانقسام القائم بين الشرق والغرب ، ومن جهةٍ أخرى ، بأنَّ الشركة القائمة بين الكنيستين هي حقيقة راسخة رغم كل الاختلافات» .^(٨)

أمَّا الكردينال جان ويلبراندز فقد صرَّح ، بمناسبة الاحتفال بذكرى مرور ثلاثمائة سنة على مولد رجل الله مخيتار ، بأن هذا المرسل الأرمني الكبير لم يكن يميّز بين الأرمن المحافظين - غير الخلقيدونيين - ومن كان منهم يتردّد على الكنائس اللاتينية ، في استانبول ، قبل إنشاء البطريركية الأرمنية الكاثوليكية . قال نيافته : «إنَّ مخيتار كان مقتنعاً بأنَّ الكنيسة الأرمنية - القائلة بالطبيعة الواحدة - كانت على الإيمان الخلقيدوني الصحيح ، وكان الأرمن جميعاً يؤلّفون ، في نظره ، كنيسة واحدة» .^(٩)

قيمة الألفاظ نسبية
في القرارات العقائدية
يمكننا أن نستنتج ممّا قيل أن
العقائد لا يمكن أن تستوعبها التعبيرات
اللفظية التي تتناولها . فإنَّ للألفاظ
قيمة قياسية^(١٠) فقط . analogique ،

عندما تعبّر عن الحقائق الإلهية . وقد قال في هذا البروفسور
إفنجولوس ثيودورou، Evangelos Théodorou ، عميد كلية اللاهوت

(٨) راجع: Ibidem. p.351.

(٩) راجع : Proche-Orient Chrétien 1978, I-II, p.10.

(١٠) لأننا نحاول التعبير عن الحقائق الإلهية ، التي تتجاوز قدرتنا العقلية والكلامية ، بأسلوب بشريّ ، أي بالقياس إلى الحقائق البشرية التي هي في متناول عقلنا ولغتنا.

الأرثوذكسية في جامعة أثينا : « إذا أخذنا بعين الاعتبار عجز المعرفة البشرية ، إتضح لنا أنّ أيّ أسلوب نعبر به عن العقيدة ، يعجز عن أن يحيط بجميع جوانب الوحي الإلهي . وعليه يجب أن نشدد على أنّ التحديدات العقائدية لا تستوعب قطعياً ملء الحقيقة المنزلة » .^(١١)

ويؤكد اللاهوتيّ الأرثوذكسيّ ألكسي ستافروفسكي Alexis Stavrowsky « أنّ الألفاظ البشريّة لا تستطيع مطلقاً أن تعبر عن فكرة الإنسان الطبيعيّة نفسها تعبيراً كاملاً ، من حيث حقيقتها وشمولها . . . ومهما أمعنّا في صياغة القرارات العقائدية ، ومهما عشناها وعمقّلناها ، فإنّها تبقى عاجزة عن استيعاب العقيدة في جوهرها وعمقها » .^(١٢)

أفليس من الحكمة إذن أن نتجنّب قدر المستطاع التحديدات العقائدية ؟ وإذا اضطررنا أن نحدّد عقيدة - وهذا ما يجب ان لا يحصل إلاّ نادراً ، بعد فترة تثبت حقائق الإيمان - فلنعمل متواضعين ، ولا نحكم مبدئياً بالبطلان على الصيغ والأساليب التي يعبر بها غيرنا عن عقيدته ، والتي قد تكون هي أيضاً شرعيّة ، بل قد تكون أقرب إلى الكمال . وما علينا إلاّ أن نذكر الحرمان الذي رشق به المجمع الخلقيدوني (٤٥١) الكنائس القبطية والسريانية والأرمنيّة ، القائلة بالطبيعة الواحدة في السيد المسيح . لقد انقضى خمسة عشر قرناً من التنافر والتجاهل ، قبل أن يكتشف المسؤولون عن الكنائس أنّ العقيدة ، في جوهرها ، واحدة رغم الاختلاف في التعبير .

(١١) Conférence donnée à l'Académie œcuménique, réunie à Graz.: راجع Proche-Orient Chrétien 1977, I-II, p.9.

(١٢) Essai de Théologie Irénique. p.25 : راجع

وبالاختصار ، إنَّ الحقيقة المنزلة يمكن أن يعبرَ عنها بأساليب تختلف باختلاف العوامل الثقافية والنفسية والتاريخية وغيرها ، دون المساس بجوهر هذه الحقيقة .

لكنَّ هناك أمراً يجب أن نعيه كلَّ اهتمامنا ، وهو أنَّ الإيمان المعاش ، والمتجسّد في حياة المؤمن ، يعكس العقيدة الصحيحة لكنيسة من الكنائس ، أكثر ممَّا تعكسها النصوص العقائدية . فإنَّ طريقة عيش هذا الإيمان ، وترجمته عملياً في واقع الحياة اليومية ، وفي ممارسة الشعائر الدينية والأسرار الإلهية ، هي أصدق تعبير عنه .

عَيْشُ الْإِيمَانِ
مَعْيَارُهُ الْأَوَّلُ

لقد عبّر الأب تيّار عن أهمية الإيمان المعاش حين قال : « إننا نرى أحياناً في تصرفٍ ما ، أو موقفٍ معيّن ، أو عادةٍ من العادات ، أو

أسلوبٍ متّبع في الحياة ، تعبيراً عن الإيمان أوفر أمانة وكثافة من التعبير اللفظي ، وإن أضفينا على هذا التعبير صفة القرار العقائدي الرسمي . فإنَّ الاستشهاد بجميع أشكاله ، بما في ذلك الاستشهاد اليوميّ الذي تمارسه جماعات مسيحية مضطهدة ، قد اعتبره التقليد الكنسيّ على الدوام الصورة الأسمى للاعتراف بالإيمان » . ويقول الأب تيّار ، في موضعٍ آخر : « وعلى صعيدٍ آخر ، إنَّ القاعلة القائلة بأنَّ « شريعة الصلاة هيَ شريعة الإيمان » Lex orandi, lex credendi ، والتي تعني أنَّك كما تصليّ كذلك تؤمن ، تحمل اليقين بأنَّ العقيدة أكثر ما تتجلّى في العمل الجماعيّ ، الذي تقوم به الجماعة المسيحية ، عبّر شعائرها الكنسية . فالرموز والأوضاع الجسدية وأساليب التعبير

والتصرف في الاحتفال بالأسرار الإلهية ، كلُّ هذا يعكس الإيمان بطريقة
كثيفة ومتناغمة ، تعجز عنها النصوص ، مهما توخّت الدقّة في
التعبير . ويختتم الأب تيار كلامه قائلاً : « » إذا شئنا ان نتوصّل إلى
اتفاق حقيقيّ ، وجبَ أن نفسّر النصوص العقائديّة على ضوء الممارسة
الكنسيّة » . (١٣)

معيّار الإيمان المعاش هل يجوز ، والحالة هذه ، أن
تتردّد الكنيسة الرومانيّة في استئناف
في الأرثوذكسيّة الشركة الكنسيّة مع الأرثوذكسية الشرقية ،
التي عاشت إيمانها ، ولا تزال
تعيّشه ، كما لم تعشهُ أيّة جماعة كنسيّة أخرى ، محتملةً ، بلا انقطاع ،
عبرَ نحو ألفي عام ، الاستشهاد والمضايقات اليوميّة والحرمان ، لتشهد
ليسوع المسيح ، وتحافظ على وديعة الإيمان غير مشوبة ولا مُتقصّة ، في
وسط شعوبٍ لا تدين بدينها ؟

لقد عاشت الأرثوذكسيّة إيمانها ، على مرّ العصور ، على طريق
الجلجلة . وهي تستمدُّ قوّتها وحيويّتها ، للمضيّ في استشهادها
اليومي ، من ممارسة الأسرار الإلهيّة ، ولا سيما سرّ الإفخارستيا . وعندما
شرعت الكنيسة الغربيّة ، في المجمع الفاتيكاني الثاني ، في تجديد
حياتها الطقسيّة ، استوحت الحياة الليتورجيّة الشرقيّة عواملَ هذا
التجديد . ولا عجب ، فإنّ الأرثوذكسيّة الشرقيّة ركّزت عبادتها وحياتها
الروحيّة وأنظمتها الكنسيّة على الحياة الطقسيّة ، التي أرست قواعدها
آباؤها القديسون ، أمثال يوحنا الذهبيّ الفم وباسيليوس وأفرام

(١٣) راجع : Proche-Orient Chrétien. 1978, III-IV, p.193

وغيرهم ، مَن أسهموا إسهاماً كبيراً في تثبيت دعائم العقيدة المسيحية .
 فإذا صحَّ أنَّ شريعة الصلاة هي هي شريعة الإيمان ، فإننا نجد في حياة
 الأرثوذكسية الطقسية وفي أساليب عبادتها ، الترجمة الحية والصحيحة
 لإيمانها .

فهل يجوز، انطلاقاً من واقع حياة الأرثوذكسية، ومن واقع عبادتها ،
 أن تنكّر لها ؟ وهل يجوز لأية كنيسة الادّعاء بأنها تحتكر كنيسة المسيح
 والصفة الكنسية ، فتعقد المجامع في غياب الشرق الأرثوذكسي ،
 وتُضفي عليها صفة المسكونية والعصمة ؟ إنها إذا فعلت تنكّرت بالفعل
 ذاته للفقر الإنجيلي وللتضحية والألم ، وما أضفى عليها صليب المسيح
 من قيم فدايئة ، كما تنكّرت للتاريخ الكنسي ولتقاليد الشرق المسيحي
 وما تضمّنته من قيم عقائدية .

وعليه ، يمكننا أن نقول إنَّ جسد المسيح السري، الذي هو الكنيسة ،
 لا يمكن ان يبلغ مِلاؤه ويحقّق صفته المسكونية بدون الأرثوذكسية
 الشرقية .

إنحرافات
 هنا وهناك
 كما أن الشرق والغرب يختلفان في
 التعبير عن الإيمان ، فقد يختلفان
 أيضاً في عيش هذا الإيمان ، إلى حدٍ
 يُتيح لكل منهما أن يتّهم الآخر
 بالهرطقة العملية، إذا لم يتحلّيا بروح السباحة . فمن جهة نلاحظ أن
 نسبة المؤمنين الأرثوذكسيين ، الذين يتقدّمون للتناول أثناء الذبيحة

الإلهية ، ضئيلة جداً في الكثير من كنائسهم ، المنتشرة في بلادنا^(١٤) - اللهم إلا في الأعياد الكبرى - وهذا يَحْيِرُنَا أحياناً ، لا سيما أن الكنيسة الأرثوذكسية تعلم كالكنيسة اللاتينية ، أن تناول جسد الرب هو المتمم الضروري لذبيحة القداس . ومن جهة أخرى ، يعجب الشرقي ، بل يتعثر ، حين يشاهد بعض الممارسات الطقسية في الكنيسة اللاتينية . فهناك مثلاً الليتورجيات الثلاث المتعاقبة ، التي يقيمها ليلة عيد الميلاد الكاهن ذاته على الهيكل ذاته . وغالباً ما يتم هذا بدون حضور الشعب . كذلك يعسر على الأرثوذكسي أن يفهم لماذا يُحْتَفَلُ بمنح البركة بالقربان المقدس ، فورَ انتهاء القداس ، للمؤمنين وقد تناولوا جسدَ الرب ونالوا هذه البركة أكثر من مرة ، أثناء إقامة الذبيحة الإلهية .

وإنَّه لَمِنْ الشذوذ في نظر المسيحي الشرقي ، وتشويه لمفهوم الاشتراك في ذبيحة القداس ، أن تُوزَّعَ على المؤمنين المشتركين في هذه الذبيحة ، قرابين تمَّ تقديسها في ذبيحة سابقة ، بدلاً من تلك التي تمَّ تقديسها في الذبيحة ذاتها . وليس ما يبرِّر هذا التصرف أيّاً كانت الدوافع العملية . ولا يفهم الأرثوذكسي معنى النية الأساسية والنية الثانوية ، اللتين يميِّز بينهما الكاهن الكاثوليكي عندما يقيم الذبيحة الإلهية ، ويحدّد النيات التي يقدِّم لأجلها هذه الذبيحة .

إنَّ هذه الانحرافات وأمثالها ، هنا وهناك ، قد تودِّي إلى مناقشات عقيمة ، في ظلِّ الانشقاق الكنسي . ألَمْ تبادر كلٌّ من الكنيستين ، الرومانية والأرثوذكسية ، بعد الانشقاق ، إلى شجب ممارسات شقيقتها ، لأنها كانت تختلف عن ممارساتها . إنَّ روح المحبة

(١٤) يَسْرُنَا أن نذكر أن التناول المتواتر بدأ منذ عدة سنوات يعمُّ في بعض كنائس لبنان الأرثوذكسية ، بفضل حملة التوعية التي تقوم بها حركة الشبيبة الأرثوذكسية ، وبدعم من السادة الأساقفة وعدد من الكهنة الغُيُر .

والتسامح ، في نطاق الشركة الكنسيّة ، هي وحدها جديرة بأن تجعل من هذه الفوارق مادةً للحوار الأخويّ السلميّ والبناء .

وإذا كانت هذه الفوارق في ممارسة الإيمان ، على الرغم من اتّصالها المباشر بالأسرار الإلهيّة وحياة المؤمنين العمليّة ، وعلى الرغم من تأثيرها على تفكيرهم الديني ، لا تشكّل لحسن الحظّ عقبةً في سبيل الشركة الكنسيّة ، لماذا نشترط ، لقيام هذه الشركة ، الاتّفاق المسبق على بعض « الحقائق » النظرية ، التي تكمن في سرّ الله ، والتي لا تعوق خلاص المؤمنين ، إن هم جهلوا ، كقضيّة انبثاق الروح القدس من الابن ، ومفهوم الحبل بالعدراء مريم بدون دنس الخطيئة الأصليّة ؟

أسباب الانشقاق بما أنّ الإيمان المعلّن والمعاش
سياسيّة وبشريّة مشترك في جوهره ، رغم الفوارق

الشرعية التي لا يمكن - بل لا يحسن - تلافيها . لا يجوز أن تناط الوحدة المسيحيّة بالاتّفاق على قضايا ثانويّة أو مستجدّة ، لم تكن الكنائس تعتبرها ، عبّر الأجيال ، من مقتضيات الشركة الكنسيّة . لهذا يرتكب المسؤلون عن الكنائس خطيئة شخصيّة ، إذا هم استمروا بدون مبرّر في حالة الانشقاق التي أوجدها أسلافهم ، وأجلّوا استئناف الشركة إلى ما شاء الله ، ليناقشوا في باتموس Patmos أو غير باتموس^(١٥) ، قضايا جانبية أو فرعيّة ، يمكن أن تبحثها الكنائس مجتمعة بعد استكمال وحدتها . إنهم بهذا التأجيل وهذا التسويف ، يُلزمون أنفسهم ويُلزمون المؤمنين بأن يعيشوا ويموتوا في حضن كنيسة منقسمة على ذاتها وممزّقة .

(١٥) لقد انعقد أحد اجتماعات اللجنة المشتركة الكاثوليكية - الارثوذكسية المهمة بالحوار اللاهوتي بين الكيسيتين في جزيرة باتموس .

يعترف الجميع بأن الخلافات التي ولدت الانشقاق كانت مرتبطة بأوضاع سياسية وزمنية زالت منذ زمن بعيد . أما الخلافات العقائدية الهامشية فلم تسبب الانشقاق بل أبرزت على أثره ، لتبرره بعد وقوعه . وفي هذا يقول الأب جان كوربون بصراحة ، في كتابه « كنيسة المشرق العربي » : « يمكننا أن نؤكد أن الخلافات العقائدية ، من ناحية الترتيب الزمني ، لم تظهر إلا متأخرة ، لتبرر الانشقاق وكأنه نتيجة طبيعية لها » .^(١٦)

وقد أقرّ رجال الكنيسة ، على أعلى المستويات ، بأن عوامل الانشقاق لم تكن في الأساس عقائدية . فبطريرك الأرمن الأرثوذكس مثلاً ، شنورك كالوستيان ، قال في حضرة البابا يوحنا بولس الثاني ، حين زاره قداسته في استانبول ، في ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٧٩ : « إن عوامل واعتبارات بشرية ، تداخلت في شؤون الكنيسة ، وشوّهت جمال الحياة المشتركة بين الإخوة . . . إن عرى الوحدة بين كنائسنا أوثق ، بما لا يقاس ، وأقوى بما لا يقاس ، مما يفرق بيننا » .

وحين زار البابا يوحنا بولس الثاني البطريرك المسكوني ديمتريوس الأول ، في المناسبة ذاتها ، قال البابا : « أتمنى أن تكون الزيارة التي أقوم بها اليوم ، بمثابة لقاء في الإيمان الرسولي المشترك ، لنسير معاً نحو الوحدة الكاملة ، التي نالت منها ظروف تاريخية مؤسفة ، لا سيما في الألف سنة الأخيرة » .

فما هي إذن هذه الظروف التاريخية المؤسفة التي أضرت بالوحدة المسيحية ، وماذا كانت انعكاساتها على حياة الكنيسة ، لا سيما في خلال الألف سنة الأخيرة من تاريخها؟ هذا ما سنبينه في الفصل التالي .

(١٦) راجع : Eglise des Arabes. p.193

الانشقاق يستقر

- الانشقاق الكبير يشطر الكنيسة إلى اثنتين .
- التطور الثقافي المنفرد .
- التطور المنفرد في علم الكنيسة .
- العوامل المؤثرة في تطوير النظام الكنسي ، في الشرق والغرب .

الانشقاق الكبير يشطر

الكنيسة إلى اثنتين

إنه لَمِنَ المؤسف أن تكون
المنافسات بين الإمبراطوريتين - رومة
وبيزنطية - وتوزيع البربري شارلمان ،
في العام ٨٠٠ ، إمبراطوراً على يد
البابا لاون الثالث ، وتجاوزات الصليبيين وتطاؤلهم على الكنائس
الشرقية ورجالها ومقدساتها ، وإحلال رئاسات دينية لاتينية محل
الرئاسات المحلية الشرعية في الشرق ، واحتلال اللاتين للقسطنطينية في
ما بعد ، والقضاء بذلك على الامبراطورية البيزنطية ، من المؤسف أن
تكون هذه الأحداث المتتابعة وغيرها قد عمقت الشقة بين الكنيسة
الرومانية والكنيسة البيزنطية ، كما كانت بيزنطة قد عمقت بتجاوزاتها
الخطيرة الشقة بينها وبين كنائس الشرق القديمة . وكان الحرم المتبادل بين
رومة والقسطنطينية يعني أكثر من انفصال مؤقت بين شطري الكنيسة
الواحدة ، إذ دفعت كل منهما بشقيقتها إلى خارج الكنيسة .

وكان الإسلام قد أسهم في عزل الشرق المسيحي عن الغرب وفي
إنشاء أوليتين كنسيتين في الواقع ، تمارس إحداهما في الغرب والأخرى
في الشرق . لكن الشعور الحي ، هنا وهناك ، بانتماء الطرفين إلى كنيسة
السيد المسيح الواحدة ، أبقاهما على الشركة ، رغم الاختلافات
والخلافات الخطيرة . ثم جاء الحرم المتبادل ، فجسد فكرة وجود

كنيستين منفصلتين ومتنافستين ، وأخذت الكنيسة الرومانية تتصرف بدافع من الحق الذي يوليه النصر ، كما تصرف الأرثوذكسية البيزنطية بالدافع ذاته في جنوب إيطاليا ، قبل ذلك بثلاثة قرون .

ولم تكن الحروب الصليبية لتقرب بين الغرب والشرق المسيحيين ، فقد كتب فرنسوا دفورنيك François Dvornik ، بهذا الصدد : « إن الصليبيين بتصرفاتهم حملوا الجماعات الشعبية اليونانية على كره اللاتين . وبعد القضاء على الامبراطورية البيزنطية ، على أثر احتلال اللاتين للقسطنطينية (١٢٠٤) لم يعد يبقى أي سبيل للتفاهم . وأصبح الانشقاق ناجزاً منذ ذلك التاريخ ، أي بعد سنة ١٢٠٤ » .^(١) ويجدر بنا هنا أن نلفت النظر إلى أن الانشقاق لن تتأصل جذوره نهائياً ، إلا بإنشاء الكنائس الشرقية المنضمة ، على يد الكنيسة الرومانية .

وقد عمدت الكنيسة إلى المبالغة في إضفاء الأهمية على الخلافات العقائدية الثانوية ، التي ولدتها بوجه خاص التعددية الطبيعية والشرعية في أساليب التفكير والتعبير ، وذلك لتبرير الحرم المتبادل والانشقاق الكنسي .

التطور الثقافي المنفرد أخذت كل من الكنيستين الرومانية والأرثوذكسية تتجاهل الأخرى ، وتتطور منفردة في اتجاهها الخاص دون أن تحسب حساباً لشقيقتها . فالكنيسة الشرقية ، من جهتها ، وقد أصبحت أقلية في موطنها ، وعرضة للتنكيل والاضطهاد ، بذلت قصارى جهدها للحفاظ

(١) راجع : F. Dvornik, Byzance et la Primauté romaine, p.153

على إيمانها المهدّد، واكتفت بتعميق ما ورثته عن الآباء وتعزيز ما خلّفته لها المجامع المسكونية من عقائد ثابتة، كان لها أكبر الفضل في تحديدها. أمّا الكنيسة الغربية فقد مضت في تطوير نظامها المدرسيّ، في ظلّ الحرية الدينية التي كانت تنعم بها، فكانت الفلسفة المدرسيّة، philosophie scolastique، وما تنطوي عليه من طموح إلى تقصّي الحقيقة والتحليل الدقيق، وعمدت الكنيسة اللاتينيّة إلى تطبيق هذا الأسلوب المدرسيّ على علم اللاهوت وبالأغث في ذلك، ممّا آل في النهاية إلى نشأة حركة الإصلاح البروتستانتيّة واعتماد العقلانيّة (أي الفلسفة المعتمدة على العقل) في بحث الحقائق المنزلة، التي لا تستوعبها المعرفة البشريّة. وهذا ما حمل الأب إيف كونغار، Yves Congar، اللاهوتيّ الدومنيكيّ المعروف، على القول: «بقدر ما كان اللاتين بصفة عامّة، ورومة بصفة خاصّة - بحكم رسالتها وموهبتها الخاصّة بها - يشعرون بالحاجة إلى تحديد (العقيدة)، كان الشرق يشعر بالحاجة إلى عدم تحديدها»^(٢).

كان الشرق يدرك، أكثر من غيره، أنّ اللغة البشريّة، إذا تناولت بالتحديد الحقائق اللاهوتيّة، اعتمدت أساليب وعبارات ذات قيمة نسبيّة وقياسيّة. ولهذا تجنّب آباء الكنيسة الشرقية، قدر استطاعتهم، تحديد الإلهيات في ذاتها. فحاولوا بصفة خاصّة أن يعرفوا الله، ليس عبّر ما فيه، وهو يتجاوز إدراك العقل البشريّ، بل عبّر ما انتفى عنه، أي نافرين عنه ما ليس فيه. فكان أن تجنّبت الأرثوذكسيّة، منذ الانشقاق، إصدار قرارات عقائدية، تجابه بها ما كانت تصدره الكنيسة

(٢) راجع : Y. Congar. Notes sur le schisme oriental. p.46

الرومانية من قرارات. ولولا هذا لأضحى الحوار المسكوني اليوم أكثر عسراً ومشقة.

التطور المنفرد في
علم الكنيسة
المنفرد ، بعد الانشقاق ، تطور آخر
لقد برز إلى جانب التطور الثقافي

منفرد، تناول علم الكنيسة Ecclésiologie ، وزاد الفُرقة بين
الكنيستين . فإذا كانت العقيدة مشتركة في ما يتعلق بسر الكنيسة ، فإن
علم الكنيسة سارَ في الشرق والغرب في اتجاهين مختلفين ، أكاد أقول
متناقضين ، عبّر التاريخ الكنسيّ كلّهُ ، لا سيّما بعد انقطاع الشركة
بينهما . فالغرب يميل إلى النظر إلى الكنيسة ككلٍّ مؤلّف من مجموع
الكنائس المحليّة . أمّا الشرق فيركّز على واقع وجود الكنائس المحليّة
والخاصّة ، التي تجمع بينها أخوة الشركة الكنسيّة . وانطلاقاً من هذا ،
امتاز الشرق بنظام كنسيّ ذي مفهوم جماعيّ ، تحلّف فيه جماعة أسقفية
الاثني عشر رسولاً ، ويستند أساساً إلى الجماعة الأسقفية ، التي تُمارسُ
في الإطار السنودسيّ والمجمعيّ ، مع مراعاة حقوق الأوليّة الرومانيّة ،
ضمنَ هذا الإطار . فيما يركّز الغرب ، بصفة خاصّة ، على النظام المِلّكيّ
(حكم الفرد) ، حيث يضطلع أسقف رومة ، بوحىٍ من إيمانه بخلافته
للقدّيس بطرس ، بسلطة الفرد ، التي توليه حقّ التحرك والتقرير ،
بالنسبة إلى شؤون الكنيسة العامّة ، خارج إطار الجماعة الأسقفية
والمجامع المسكونيّة .

العوامل المؤثرة في تطوير
النظام الكنسي في الشرق
والغرب

لم ترتجل الكنائس الرومانية
والأرثوذكسية نظامها الكنسي ، بل
هو حصيلة تطوُّر ، رافقَ عبر الأجيال
ظروف كل منهما وأوضاعها . فما هي

هذه الظروف والأوضاع الخاصة ، التي وجَّهت النظام الكنسي لكلٍ
منهما في هذا الاتجاه أو ذاك ؟ إنها الآتية :

(١) ليس في الغرب سوى كرسيّ رسوليّ واحد ، هو الكرسيّ
الرومانيّ ، الذي التأمّت حوله ، وتجمّعت في ظلّه ، الكنائس اللاتينية
الدائرة في فلكه . وقد وثّقت الأوليّة البابويّة ، بين هذه الكنائس ، عُرَى
وحدة ، هي أقرب إلى وحدة النمط ، لا سيما أنّ رومة وحدها كانت لها
حضارتها في الغرب ، وفرضتها بسهولة على شعوب بربريّة لا حضارة
لها .

ويختلف الأمر في الشرق عنه في الغرب ، إذ وُجدت في الشرق عدّة
كراسي رسولية ، وبالتالي عدة كنائس أمّهات ، لكلٍ منها لغتها الطقسية
وشخصيتها المميّزة وحضارتها وثقافتها المحليّة والإقليمية العريقة . ففي
الغرب نمط واحد ، وبالتالي حكم الفرد ، وفي الشرق تعدّد وتباين
وحكم الجماعة .

(٢) ثم أن الهلنّية المسيحية L'hellénisme chrétien التي هي امتداد
للمفهوم اليونانيّ لسلطة الحاكم الزمنيّ ، كانت ترى في الإمبراطور
صورة الله وممثل السيد المسيح . وهذا المفهوم للحاكم الزمنيّ تبنّته
الكنيسة الرومانية نفسها ، رغم تحفّظاتها إزاءه ، ومارسته حتى القرن
الثالث عشر ، حيث عقّد مجمع ليون ، وحيث كانت رومة تبحث

شؤون الوحدة الكنسية مع الامبراطور ، أكثر مما تبحثها مع البطريك . إن هذا المفهوم للحاكم الزمني ربط مصير الكنيسة بالامبراطورية ، فانعكست النزاعات بين رومة وبيزنطة على العلاقات بين الكنيستين الرومانية والبيزنطية ، وتحولت الفوارق العقائدية الشرعية بينهما إلى مادة للمعارضة ، كما تحولت المنافسة المشروعة إلى شقاق ثم إلى انشقاق . وهكذا أصبحت ممارسة السلطة الكنسية في الشرق والغرب منوطاً بالتقلبات السياسية وبأطماع الأباطرة ، كما استغلّ الرؤساء الكنيستون السلطة الزمنية لتنفيذ مآربهم وفرض أنظمتهم الكنسية على غيرهم .

وكان أن وُظِفَت الباباوية ، في ظلّ الامبراطورية الرومانية المزهرة ، في خدمة كنيسة واحدة ، هي الكنيسة اللاتينية ، وفي محاولة السيطرة على الأرثوذكسية المستضعفة في ظلّ الامبراطورية البيزنطية ، المغلوبة على أمرها .

(٣) ثم كانت حركة الإصلاح البروتستانتيّة ، فدفع القلق من تفتت الكنيسة الغربية عجلة المركزية الكنسية الرومانية إلى أقصى الحدود ، تلك المركزية التي بلغت أوجها وتكرّست بقرارات المجمع الفاتيكاني الأول ، وأضحت أكثر منها في أيّ زمن مضى ، الصفة الغالبة للنظام الكنسي الروماني .

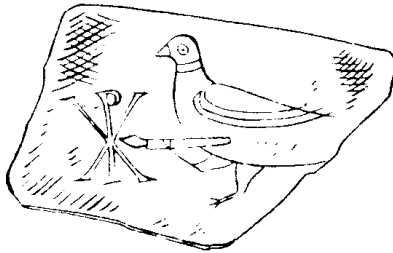
(٤) إلى هذه العوامل ، التي كان لها أثرها البالغ في توجيه التطور الكنسي ، في الشرق والغرب ، في اتجاهين مختلفين ، أضيف العزلة التي مُنيت بها الأرثوذكسية ، إذ انقطعت صلتها ، أو كادت ، بالغرب المسيحي وبالكرسي الرسولي الروماني ، الذي أصبح خصماً لها ، وذلك

على أثر نشأة الإسلام وانتشاره ، ثم في ظلّ الاحتلال التركي . وهكذا ضعف مفهوم الأوليّة الرومانيّة في الشرق ، كما أنّه شوّه وزُيّف في الغرب ، إذ انحسر ، بالفعل ذاته ، نشاط أسقف رومة ضمن حدود بطريركيته الغربيّة اللاتينيّة ، حتّى تعذّر في الغرب التمييز بين الكنيسة الكاثوليكيّة (الجامعة) والكنيسة اللاتينيّة ، كما تعذّر التمييز بين دور أسقف رومة المسكوني ، بصفته الأوّل بين جميع الأساقفة ، ودوره البطريركي اللاتيني . فحاول أن يمارس سلطته البطريركية في الشرق المسيحي باسم الأوليّة الرومانيّة .

إنّ جميع العوامل المذكورة ، من ثقافيّة وسياسيّة وتاريخيّة ، بالإضافة إلى العوامل الراعيّة ، أسهمت في خلق تيارين أساسيين متباعدتين بل متنافسين ، في ظل التنافس الروماني البيزنطي ، أحدهما شرقيّ والآخر غربيّ ، تطوّر عبّرهما مفهوم النظام الكنسي والسلطة الكنسيّة . إننا لا نناقش هنا شرعيّة أو عدم شرعيّة هذا النظام أو ذاك . فإنّ وجود أنظمة مختلفة أو متناقضة في الكنيسة ، لا يتعارض حتّى مع وحدة الإيمان ولا مع الشركة الكنسيّة . والدليل على ذلك أنّ رومة والأرثوذكسية ، رغم اختلاف مفهوم النظام الكنسي المتبع في كلّ منهما منذ البدء ، بقيتا ضمن الشركة الكنسيّة حتّى القرن الحادي عشر ، وعقدتا معاً المجمع المسكونيّة ، التي لم يخطر ببال آبائها إضفاء الصفة العقائديّة على قضايا التنظيم الكنسيّ ، المعمول به في هذه الكنيسة أو تلك .

إنّ الأنظمة الكنسية المختلفة ، التي أسهم في دفعها إلى أقصى حدود الاختلاف والتنافر ، انفراد كلٍّ من الكنيستين ، الرومانيّة والأرثوذكسية ، بعد الانشقاق ، لن تحقّق توازنها في العزلة ، عن طريق القرارات النظريّة ، والتحديدات اللفظيّة ، بل ضمن الحياة المشتركة ،

الجديرة وحدها بأن تحدّد عملياً و« على الطبيعة » النظام الكنسي المعقول ، الذي قبلت به الكنيسة ، وعاشتاه في نطاق الشركة الكنسية ، مدى ألف عام . وسنُفرد فصلاً خاصاً لهذا الموضوع الهامّ .



الانشقاق يَثْبُت

- المركزية الرومانية المتطرفة .
- احتكار كنيسة السيد المسيح .
- الليتنة بالإكراه .

المركزية الرومانية المتطرفة

جاء في مقال للراهب البندكتي

الأب إيمانويل لانّ ، Emmanuel

Lanne، المدير الحالي لمجلة إيرينيكون

المسكونية ما يلي : «عندما شعرت

الكنيسة الرومانية بضرورة مكافحة التفكك الناتج عن حركة الإصلاح البروتستانتيّة، أو شكّ مفهوم الوحدة الكنسيّة أن يتعدّى وحدة الإيمان إلى وحدة الاجتهاد اللاهوتيّ أيضاً، ووحدة تنظيم الشرائع والطقوس . . . وأخذت رومة تسعى لتوثيق الروابط بين كلّ ما يحمل اسم المسيحيّة، بحيث يؤلّف حزمةً مشدودةً، وذلك في سبيل صيانتها من الهزيمة، وجمع القوى لمناهضة الإسلام، ولنشر البشارة بالإنجيل في جميع الأراضي الجديدة، التي احتلتها الدول الباقية على الكتلّة. تلك كانت خطة الدفاع التي تبنتها الكنيسة الرومانية، وخطة التعويض عن الخسائر الناجمة عن حركة الإصلاح البروتستانتيّة»^(١). فكانت النتيجة التوغّل في المركزية الرومانية وفي الليتنة.

إنّ المفهوم اللاهوتي للكنيسة المحليّة وللنظام السنودسي ، والاستقلالية الكنسيّة ، والحكم الذاتي ، والوحدة بصفتها شركة بين الكنائس المحليّة ، كلّ هذه من خصائص الشرق المسيحي ، وأجهتها الكنيسة الرومانية ، لا سيّما منذ حركة الإصلاح ، بالوحدة الكنسيّة

(١) راجع : Irénikon 1979, I, p.10

الهرمية ، وفي قمّتها سلطة أسقف رومة المطلقة ، وما تبع ذلك من مركزية متطرّفة ، وليتنة شاملة ، واحتكار للمسكونية الكنسية . وقد حاولت رومة فرض سياستها هذه سياسياً وعسكرياً ، باسم حقّ المتّصرّ . وهذا ما أشار إليه الكردينال جان ويلبراندز ، في الخطاب الذي ألقاه في البندقية (Venise) بمناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية الثالثة لمولد رجل الله مخيّار ، بتاريخ ٢٣ تشرين أول سنة ١٩٧٧ . قال : « إنّ الحروب الصليبية التي أوْعَزَتْ بها الباباوية وشجّعتهَا ، كانت ترمي إلى فرض حلّ عسكري وسياسي ، قبل كل شيء ، لقضية الانشقاق بين مسيحيي الشرق والغرب » .^(٢)

احتكار كنيسة المسيح

كنيسة واحدة تستحقّ لقب
كنيسة ، بالمعنى اللاهوتي والصحيح
للكلمة : هي كنيسة رومة . لم يكن
هذا الادّعاء سوى صدى لما كان

يردّده البابا لاون التاسع (١٠٤٨ - ١٠٥٤) . قال الأب إيف كونجار :
« كلّ ما هو مصريّ وحاسم في حياة الكنائس ، بل والصفة الكنسية
نفسها (في عُرف الرومانيين) مُستمدّ من الكنيسة الرومانية » .^(٣)

ويقول اللاهوتي جوزيف ألبريغو ، Giuseppe Alberigo ،
من جهته ، في كتابه « الكردينالية والجماعية الأسقفية » ما يأتي : « إنّ
الكنيسة الرومانية وضعت ، في زمنٍ ما ، منهجاً للشركة الكنسية
الرومانية وللشركة بين جميع الكنائس ، يتلخّص في رفض الشركة

(٢) راجع : Proche-Orient Chrétien. 1978, I-II, p.5

(٣) راجع : Eglise de Saint Augustin, p.97

الكنيسة أساساً ، كما فهمت ومورست في المسيحية ، غرباً وشرقاً ، في الألف سنة الأولى من تاريخ الكنيسة» .^(٤) وهذا القول يتفق مع ما كتبه الأب إيمانويل لانّ ، مدير مجلة إيرينيكون المسكونية : « إنّ الجماعات المسيحية الشرقية كانت ، بعد زوال الإمبراطورية البيزنطية ، كجُزُرٍ في وجه المدّ الروماني الجارف . إن شقّ على هذه الجماعات في زمن الحروب الصليبية ، أن تُقنع الغرب اللاتيني بأنها كنائس ، بمفهوم الكلمة اللاهوتي ، تُرى ماذا كانت حالها (بعد زوال الامبراطورية البيزنطية) ولم يكن هناك من سلطة سياسية تمثلها؟ ويُردف الأب لانّ قائلاً : « لم يعد هناك مكان للكنائس الشرقية العريقة ، في الشركة الكنسية الرومانية ، بأبعادها المسكونية»^(٥)

وهكذا نرى الكنائس المسيحية غير الخلقيدونية ، في الشرق الأوسط ، بعد ما نالها من اضطهاد البيزنطيين ، تواجه هي أيضاً هذا المدّ الروماني الجارف ، الذي سيلغ ذروته يوم يُجْزىء المرسلون اللاتين هذه الكنائس ، لينشئوا على حسابها الكنائس الشرقية المنضمة .

ويكتب الأب كونجار ، بصدد احتكار الكنيسة الرومانية ، في القرون الوسطى ، لكنيسة المسيح : « إنّه لجليّ أن اللاتين ، في جوّ الحرب الصليبية الروحي ، ونظراً لضعف إدراكهم لمفهوم التاريخ ومفهوم الفوارق (الطبيعية الشرعية بين الشعوب والحضارات) اعتبروا تقليدهم (اللاتيني الخاص) التقليد الكنسي الوحيد ، ونُصّوصهم وكأنّها نصوص الرسل والآباء القديسين . كما أنّه جليّ أن تصرفهم كان

(٤) راجع : Cardinalato e Collégialità. p.190

(٥) راجع : Irénikon . 1979. I. p. 16

يعني ، غالباً وفي الواقع ، رفضهم لوجود تقليد شرقي وطقس شرقي وكنيسة شرقية ، ورفضهم لشرعية هذا الوجود . وإن التدابير الفعلية التي اتخذها اللاتين لإخضاع اليونانيين ، إذا ما تأملناها في الصيغة التي صاغها بها الباباوان إنوشنسيوس الثالث وإنوشنسيوس الرابع ، وجدنا شبهة يدعو إلى الأسى بين هذه التدابير وتلك التي ابتكرها الاستعمار ، حيث تُشرف على السلطات المحلية - إذا بقيت في أماكنها - جماعة تنتدبها الدولة المتسلطة»^(٦).

اللِيَتْنَةُ بِالْإِكْرَاهِ

لَمَّا كَانَتِ الْكَنِيسَةُ الرُّومَانِيَّةُ تَعْتَبِرُ ذاتها الكنيسة الشرعية الوحيدة ، كان من واجبه الراعي أن تُشرك العالم المسكون بأسره في طقسها وقوانينها وأنظمتها ولاهوتها وآدابها . فالصليبيون فرَضُوا ، في ظل رومة ، على كنائس الشرق المسيحي ، فضلاً عن تقاليدهم الخاصة ، بطارقةً وأساقفةً من اللاتين . ثم حاول بعدهم المرسلون اللاتين ، بدافع الغيرة الرسولية ، أن يفرضوا على الشرقيين الطقس اللاتيني ، الذي كانوا يعتبرونه الطقسَ الشرعيَّ الوحيد ، للكنيسة الشرعية الوحيدة ، الكاثوليكية الرومانية ، التي « لا خلاصَ خارجاً عنها » . ولَمَّا عَجَزَتِ الْكَنِيسَةُ الرُّومَانِيَّةُ عَنْ لِيَتْنَةِ الشَّرْقِ الْمَسِيحِيِّ ، حَاوَلَتْ أَنْ تَسْتَوْعِبَهُ وَأَنْ تَحْتَوِيَهُ تَدْرِيجِيًّا ، بِإِنْشَاءِ الْكَنَائِسِ الشَّرْقِيَّةِ الْمُنْضَمَةِ . فَكَانَ فَشْلُهَا ذَرِيعاً فِي كُلِّ مَكَانٍ ، أَوْ كَادَ .

وإِنَّا لَنُكْتَفِي ، عَلَى سَبِيلِ التَّمثِيلِ لَا الْحَصَرِ ، بِذِكْرِ الْهِنْدِ وَإِثْيُوبِيَا ،

(٦) راجع : Y. Congar. Notes sur le Schisme Oriental. p.30

اللتين اختبرتَا هذه الليتنة في القرون الوسطى . فعلى أثر تقسيم العالم الجديد بين إسبانيا والبرتغال ، على يد البابا اسكندر السادس ، كانت الأراضي الهندية ، ومنها الملابار ، حيث توجد كنائس مسيحية ، من نصيب البرتغاليين . ففرضَ الطقس اللاتيني على المسيحيين الملاباريين ، ونُصِبَ رئيس أساقفة لاتيني برتغالي في مدينة جُوا Goa ، وآخر يسوعي كاتالاني ، Catalan ، في أنجماليه Angamalé . أما في إثيوبيا ، فعُيِّن يسوعي آخر بطريركاً سنة ١٦٢٢ ، فَرَضَ على الاثيوبيين الانضمام القسري إلى الكنيسة اللاتينية .^(٧) فأَيُّ يسوعي يقبل اليوم بمثل هذا الشرف ؟

تقدّم أحد المطارنة الشرقيين البارزين ، منذ نحو نصف قرن - وكان نائباً بطريركياً عاماً للروم الكاثوليك في مصر - بطلب إلى المسؤولين عن مدرسة العائلة المقدسة اليسوعية في القاهرة ، وكانت على مسافة عشرات الأمتار من الكنيسة الكاتدرائية ، يسألهم السماح لتلاميذ المدرسة المذكورة ، المتمين إلى طائفة الروم الكاثوليك ، بأن يتناولوا القربان في كنيستهم مرة في السنة ، في عيد الفصح . وبعد التداول مع رومة رُفِضَ طلبُ المطران ، وهنا ابتدأ طريقُ آلامه . . . وانتهى الأمر بمغادرته البلاد . فكُم تبدّلت الأحوال اليوم ، وقد وضع الآباء اليسوعيون وغيرهم من المرسلين ، أنفسهم وطاقاتهم في خدمة الكنائس المحلية ! إن لكل زمنٍ طياعه !

إنّا لا ندين كنيسة رومة ، إذا كانت الأحداث والمحن التي طرأت على المسيحية في الغرب قد خلّفت في الكنيسة الرومانية نزعة أكبر إلى

(٧) راجع : Irénikon 1979, I, p.p. 27, 28.

التطور في اتجاه المركزية المتطرفة ، وإلى الاضطلاع بمسؤولية تقرير مصير الجماعات المسيحية الغربية ، لمواجهة القضايا الطارئة ، وحماية رعاياها من هجمات جديدة للهرطقة ، محتملة الوقوع . أما أن تحتكر الكنيسة الرومانية الصفة الكنسية ، وتبسط سيطرتها على الشرق المسيحي ، الذي لم يكن في حاجة إلى مثل هذه التدابير التعسفية ، ففي هذا التصرف إصرار على تجاهل الأرثوذكسية الشرقية ، بعد قرون طويلة من العيش المشترك ، لا سيما أن الأرثوذكسية أنجبت للعالم عدداً وافراً من القديسين ومن أئمة المعلمين ، ووضعت ، عبر المجامع المسكونية وخارجها ، دعائم العقيدة المسيحية ، وحافظت على الشركة مع الكنيسة الرومانية ، خلال الألف سنة الأولى من تاريخ الكنيسة ، بدون أن تتخلى عن دورها كرائدة ومحركة في الكنيسة وفي المجامع .

إن الكنيسة الرومانية قد غيرت نهجها في زمن الحوار هذا ، لا سيما في عهد الباباوات الأخيرين ، يوحنا الثالث والعشرين وبولس السادس ويوحنا بولس الثاني . لكن إذا كانت هناك رواسب من عهد بائد ، وإذا بقي ظل رغبة في فرض وصاية ، أيأ كان نوعها ، على الكنائس الأرثوذكسية الشرقية ، تحمّلت الكنيسة الرومانية المسؤولية الكاملة عن استمرار الانشقاق ، بعد أن تقاسمت مع الأرثوذكسية مسؤولية نشأته .

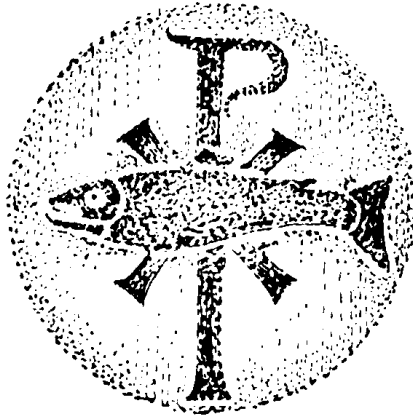
الانشقاق يتأصل على أثر الحركة الانضمامية *

* الحركة الانضمامية L'uniatisme هي الحركة التي قامت بها الكنيسة الرومانية ، في القرون الأخيرة ، بواسطة مرسلها ، والتي أسفرت عن ضمّ جماعات أرثوذكسية وشرقية إلى رومة وإنشاء الكنائس الكاثوليكية الشرقية : الروم الكاثوليك والسريان الكاثوليك والأقباط الكاثوليك والأرمن الكاثوليك والكلدان الكاثوليك .

لقد تأصل الانشقاق بين رومة والكنائس الأرثوذكسية الشرقية على أثر الحركة الانضمامية L'uniatisme التي أسفرت عن إقامة سلطات كنسية كاثوليكية في الشرق ، في مواجهة السلطات الكنسية المحلية ، خلقيونية وغير خلقيونية ، ومساعدة الكنائس الجديدة المنضمة ، بكل الوسائل ، على مواصلة ضم الشعب الأرثوذكسي إلى الكتلكة . فكان تأصيل الانشقاق وترسيخه من أسوأ نتائج هذه الحركة الانضمامية .

إنّ الانشقاق الكنسي بين الشرق والغرب ، لم يكن ، قبل إنشاء الكنائس الكاثوليكية الشرقية ، يمنع الكنائس الرومانية والأرثوذكسية من أن تبقى في ما بينها على صلة ، وثيقة أحياناً ، تنم عن شركة كنسية صحيحة ، وعن ضرب من الانتفاء المزدوج . فإذا وقعت انقسامات بين رومة والأرثوذكسية ، على مرّ العصور ، في ظلّ الشركة الكنسية ، أي قبل الانشقاق الذي وقع بين البابا نقولاوس الأوّل والبطريرك المسكوني فوتيوس (٨٦٣ - ٨٧٩) وقبل الحرم المتبادل بين الكردينال هامبير والبطريرك المسكوني ميخائيل كيرولاروس ، ولم تُسفر هذه الانقسامات عن قطع الشركة الكنسية القائمة ، كذلك لم يهدم الانشقاق الكبير ، بين رومة والأرثوذكسية ، الجسور القائمة بينهما نهائياً . وهذا ما عناه الكردينال ويلبراندز حين قال إن مجمع فلورنسا

(١٤٣٩) كان يهدف إلى إجراء مصالحة بين السلطات الكنسية ، لا أكثر ، لأنَّ شعب الله في الكنيستين كان متَّحداً كنسياً . وبعد أن فشل هذا المجمع في إجراء المصالحة المنشودة ، لم تنقطع بين رومة والأرثوذكسية العلاقات التي تحمل معنى الشركة . إلا أنَّ الحركة الانضمامية ، التي ستتحدَّث عنها بإسهاب في فصل لاحق ، وضعت حدّاً نهائياً لهذه العلاقات ولكلِّ أثرٍ للشركة الكنسية .



الانشقاق يتحوّل إلى عقيدة

- المجمع الفاتيكاني الأوّل والأولى الرومانية الحقوقية
Juridique .

- تقبل الأرثوذكسية بالأولى الرومانية وترفض تجاوزاتها .

- الخلاف على السلطة لا يُبطل الشركة .

- ما معنى المتقدّم بين إخوة متساوين ؟

- الأولى الشرفية .

المجمع الفاتيكاني الأول حددت الكنيسة الرومانية الأولى البابوية ، في المجمع الفاتيكاني الأول ، من زاوية السلطة الحقوقية ، لا من زاوية الشركة

الكنسية . وليس في هذا عجب ، لأن هذا التحديد جاء بمثابة تنويع وتكريس لنظام سُلْطَوِيٍّ معيّن ، مارسه رومة عبر أجيال طويلة ، يقوم على المركزية المتسلطة ، واحتواء كل ما هو غير روماني .

إننا لا نتوقّف هنا عند ما تخلل هذا المجمع من أحداث تنمُّ عن أساليب الضغط والاحراج التي مُورست فيه . لكن يجدر بنا أن نذكّر بحدثٍ ذي مغزى . كان بطريرك الروم الكاثوليك ، إذ ذاك ، غريغوريوس يوسف ، الذي اشترك في هذا المجمع ، قد رفض التوقيع على قراراته ، لأن هذه لم تكن تنسجم مع التقليد الشرقي ، الذي يركّز أولاً على الجماعة الأسقفية وعلى النظام البطريركي السينودسيّ . وبعد التردّد الطويل وقّع البطريرك على أعمال المجمع بتحفظ ، مديلاً توقيعهِ بعبارة تحفظ حقوق البطارقة وامتيازاتهم . وعندما زار البطريرك البابا بيّوس التاسع مودّعاً ، وكان هذا الأخير جالساً على عرشه ، ضغط البابا بركبته على رأس البطريرك الشيخ ، قائلاً له : ما أصْلَبَ رأسك ، *Testa dura* . وقد قامت بطريركية الروم الكاثوليك ، منذ بضع عشرات من السنين ، بنقل هذه الواقعة الى رومة ، في رسالة تحتجّ فيها

على مشروع تطويب البابا المذكور .

تقبل الأرثوذكسية بالأولية فيما كانت الأرثوذكسية تسلّم دائماً الباباوية وترفض تجاوزاتها بمبدأ الأولية الباباوية ، كانت ترفض على الدوام تدخّل أسقف رومة في شؤونها الداخلية . هذه حقيقة ثابتة ودائمة لا يتسرّب إليها الشك . كانت الأرثوذكسية تلجأ إليه أحياناً « كإلى سلطة أدبية فريدة ، ليست بالضرورة حقوقية ، ولا تعلو على غيرها بموجب الشرع »^(١) على حدّ قول الأب جان رُوش . أما المؤرّخ الكنسي واللاهوتي ، فرنسوا دفورنيك ، فيقول بهذا الشأن : « إنّ حقّ اللجوء الى أسقف رومة ، المبنيّ على أوليته بين الأساقفة ، مارسته بيزنطة ، وتمّ الاعتراف به لأول مرة في سنودس عام ٨٦١ » . ويُردف دفورنيك قائلاً : « كان فوتيوس يدافع عن استقلال كنيسته ، ولكنه كان في الوقت ذاته يعترف ، هو والمؤمنون الذين تحت ولايته ، بأولية كرسي رومة الرسولي »^(٢) وقد أكّد البطريرك المسكوني ديمتريوس الأول أولية أسقف رومة ، في سياق حديثه عن المبادرة التي قام بها البابا بولس السادس ، حين انحنى على قدميّ المتروبوليت مليّتون ، إذ قال : « إنّ بولس السادس قد تجاوز صفته الباباوية وأثبت للكنيسة وللعالم كيف يكون الأسقف المسيحي ، لاسيّاً الأول بين أساقفة المسيحية ، أسقف رومة ، وكيف يستطيع أن يكون أداة مصالحة فاعلة ، تؤلّف بين الكنيسة والعالم » .

(١) راجع : P. Jean Roche, s.j. Proche-Orient Chrétien, 1978, I-II. p.94

(٢) راجع : F. Dvornik. Byzance et la Primauté Romaine. p.152.

وقد بادر البروفسور إفنجلوس ثيودورو ، عميد كلية اللاهوت الأرثوذكسية في جامعة أثينا ، فعلق على كلام البطريرك المسكوني بقوله : « إن هذه العبارات ، التي تفوه بها البطريرك ، تثبت أن الأرثوذكسيين يُقرّون لرومة بالأولية ، بمفهومها الشرقي القديم ، أي أن رومة هي ، في الترتيب ، الكرسي الأول بالنسبة للأرثوذكسية الشرقية ذاتها ، وهي « الكاتدرا » التي ترأس خدمة المحبة »^(٣) .

قلنا إن الأرثوذكسية ، رغم اعترافها بأولية أسقف رومة ، كانت ترفض باستمرار تدخّله الكيفي في شؤونها الداخلية . وقد جاء في كتاب الأب جان كوربون « كنيسة المشرق العربي » في صفحة ١٩٣* ، أنه يحق للكنائس الشرقية ، التي لم تنكر يوماً الموهبة الخاصة التي تتمتع بها كنيسة رومة ، أن ترفض الأساليب التي تمارس بها هذه الموهبة . « وهذه الأساليب المرفوضة تتلخّص ، على حد قوله ، في ما يأتي : اعتماد النمط اللاتيني الموحد Uniformité Latine والمركزية الرومانية ، والتركيز على القانون كمقياس لكل شيء ، والتدخّل في شؤون الكنائس الخاصة ، ما عدا حالات الاحتكام والمشاركة في مسؤولية خدمة الايمان والمحبة . لتتخلّ كنيسة رومة اليوم عن هذه الأساليب ، التي أفضى إليها ، بلا شك ، تطورها الذاتي الخاص ، ولتعدّ إلى التصرف بوحى من روح الشركة الكنسية ، حينئذ تزول كل الخلافات من الأساس » .

إلا أن الباباوات تصرفوا ، لسوء الحظ ، وكأنهم حُماة الغرب وحده ، لاسيّما بعد أن أنشأوا في الغرب امبراطورية منافسة للامبراطورية البيزنطية ، بتتويج شارلمان ، ثم قضوا على الأخيرة

(٣) راجع : Proche-Orient Chrétien. 1977, I-II, p.12.

(*) في طبعته الاصلية في اللغة الفرنسية .

باستيلاء اللاتين على القسطنطينية . فبدا أسقف رومة عدواً للشرق ،
أكثر منه حكماً بين الشرق والغرب .

الخلاف على السلطة
لا يُبطل الشركة
لن أقنع ، ولن يقتنع شعب
الله ، بأنه يحق للكنيسة الرومانية أن
تفرض على سائر الكنائس القبول
بسلطتها ، كما تفهمها هي ، وكما
مارستها في الغرب ، كشرط أساسي لاستئناف الشركة الكنسية .

وعلى كلٍّ ، فقد اختلف الشرق والغرب ، في غضون الألف سنة
الأولى ، حول مفهوم الأوعية الرومانية ، وسبب هذا الاختلاف أحياناً
توتراً في العلاقات بينهما ، بدون أن يؤول الى قطع الشركة ، لأن هذه
الأوعية ، وحدودها ومفهومها ، لم تكن تُعتبر ، في أي وقتٍ من تلك
الحقبة الطويلة من الزمن ، قضية إيمانية ، يمكن أن تجرّ الكنائس الى
الانشقاق . والدليل على ذلك أن آباء المجامع المسكونية المشتركة ،
الذين لم يتركوا الشك يخيم يوماً على شأنٍ من شؤون العقيدة ، إلا
تناولوه بالتحليل والبحث في العمق ، واتخذوا بصدده موقفاً جلياً
وحلباً ، لم يناقشوا مرةً في مجامعهم أصول الأوعية الباباوية وحدودها ،
إذ لم يخطر ببالهم أن يجعلوا منها قضية عقائدية .

ولم يكن الانشقاق الكبير ، سواءً من جانب رومة أو من جانب
الأرثوذكسية ، انشقاقاً عن كنيسة المسيح ، ناشئاً عن الخلاف القائم
حول تحديد أبعاد السلطة الرومانية ، بل كان انشقاقاً بين كنيستين
خاصتين ، هما اللاتينية والبيزنطية ، ناجماً أساساً عن المنافسات
السياسية والبشرية القائمة بينهما ، ولم تتدخل الخلافات العقائدية

إلّا في ما بعد ، لتبرير الانشقاق الواقع^(*)

إنّ الأرثوذكسية لم تَعِ فعلاً في يومٍ من الأيام ، أنها خرجت عن كنيسة السيد المسيح ، أو قطعت الشركة مع الكنيسة ككل . وكيف يتسنّى لها الخروج عن الكنيسة ، وقد كان لها السهم الأكبر في « صنّعها » وتثبيت عقيدتها ، زهاء ألفٍ من الأعوام ؟ إنّ الأرثوذكسية كانت دائماً على يقين من أنها قطعت شركتها مع كنيسة خاصة ، هي الكنيسة اللاتينية ، أو بعبارة أخرى ، مع بطريركية الغرب اللاتينية ، ومع أسقف رومة ، بصفته بطريرك الغرب ، المنافس للشرق المسيحي ، لا بصفته المسكونية ، كالمتقدّم بين أساقفة الكنيسة جمعاء . وبالتالي ، لا دُخِلَ لمبدأ الأوكية الباباوية ، كما قلنا ، في الانشقاق الكبير ، لا سيما أن أساقفة رومة لم يكونوا يتصرفون بوحىٍ من هذه الأوكية ، بل بدافع غيرتهم على الغرب اللاتيني ، الذي نصّبوا أنفسهم حماةً له ، وطرفاً في النزاع بينه وبين الشرق الأرثوذكسي .

وقد كتب في هذا أحد أئمة الحركة المسكونية ، المأسوف عليه الأب موريس فيلان ، Maurice Villain : « إنّ الباباوية تلطّخت في القرون الوسطى بوصمة ، إذ إنها ارتبطت بالغرب اللاتيني وبالخضارة اللاتينية وحدهما ، وناصبت الشرق البيزنطي العداء »^(٤) .

وبالاختصار ، إنّ الانشقاق الكنسي وقع بين اليونان واللاتين ، لا بين أحد الطرفين والكنيسة ككل ، ولا علاقة مباشرة لهذا الانشقاق

(*) لم يقع الانشقاق الكبير إذن بسبب الخلاف على مفهوم السلطة الرومانية ، ولم يكن

كذلك انشقاقاً عن الكنيسة ككل ، بل عن كنيسة خاصة بعينها .

(٤) راجع : Rythmes du Monde T. IV, Nos 2,3. :

بالأولى الباباوية، ولا بسلطة أسقف رومة ، بصفته المسكونية ، كأول بين الأساقفة جميعاً . وقد صرَّح بهذا البابا بولس السادس ، في رسالته الى المحتفلين بالذكرى المئوية السابعة لمجمع ليون ، حين تعرَّض لأهداف هذا المجمع ، وقال إنه انعقد « لإصلاح الكنيسة الأخلاقي ، ولإعادة الوحدة بين اليونان واللاتين ، والسلام بين الشعوب »^(٥)

ولم تتضخَّم قضية الأولى الرومانية الا بعد وقوع الانشقاق ، ولاسيما بعد ظهور حركة الاصلاح البروتستانتية وحركة الاصلاح الكاثوليكية المعارضة ، وأسفر هذا التضخم عن رفع الأولى الباباوية الى مستوى العقيدة ، في المجمع الفاتيكاني الأول ، بحيث أصبح الالتفاف حول السيد المسيح في سر الإفخارستيا ، مشروطاً بالالتفاف المسبق حول أسقف رومة ، وكأنه مصدر الشركة الكنسية ومنبعها ، فيما هو مبدئياً رباطها . وهذا ما حاول البطريرك المسكوني أثيناغوراس نقضه ، حين انطلق من اعتقاده بوحدة العقيدة بين الكنيستين ، ومن إيمانه بفعالية سر الوحدة ، فتمنى لو اجتمعت الكنيستان حول الرب في سر الافخارستيا ، تمهيداً لتحقيق وحدتهما الكنسية .

ما معنى المتقدم بين	إن الأب بيار دوبريه، Pierre
إخوة متساوين؟	Duprey ، أمين السر المساعد
Primus inter pares	للسكرتارية الرومانية لأجل الوحدة
	المسيحية، حاول أن يمهّد للكنائس
	طريق التقارب ، بمقال حصيف ، نُشر في مجلة الوحدة المسيحية
	L'unité Chrétienne ، في عدد تشرين الأول من عام ١٩٧٢ ، تناول

(٥) راجع : Unité Chrétienne. Février 1975, p.16.

فيه موضوع الأوليّة الباباوية ، والقول الأرثوذكسي المأثور : « إن أسقف رومة هو المتقدم بين إخوة متساوين » . يلفت كاتب المقال انتباه القارئ الى أن الكنيسة الغربية تنظر الى السلطة الكنسية من زاوية الولاية ، Juridiction ، فيما تنظر اليها الأرثوذكسية من زاوية سر الكهنوت . فالقول بأن أسقف رومة هو المتقدم بين متساوين ، يعني في الأرثوذكسية المساواة بين أسقف رومة وسائر الأساقفة ، من ناحية سر الكهنوت ، وهذا صحيح ، وليس موضوع خلاف بين الكنيستين ، إذ إنّ كليهما تُقرّان بأن السيادة الأسقفية تولى من ينالها ملء الكهنوت ، أي أقصى درجاته ، التي ليس فوقها درجة . فلا مجال إذن لتفوق أي أسقف ، بطريركاً كان أو بابا ، على آخر ، من جهة سر الكهنوت ، بينما هناك تفاوت بين الأساقفة من جهة الولاية . فكما ان البطريرك في الأرثوذكسية ، رغم كونه المتقدم بين إخوة متساوين ، يتمتع بولاية وبحقوق تفوق تلك التي يتمتع بها أساقفة بطريركيته ، كذلك يمكن القول بأن كون البابا هو المتقدم بين إخوة متساوين ، في الكنيسة جمعاء ، لا يحول حتماً دون تمتعه هو أيضاً بحقوق لا يتمتع بها سائر أساقفة الكنيسة الجامعة .

فانطلاقاً من مقال الأب دوبريه ، نتساءل ما هي الحقوق التي يتمتع بها اسقف رومة ، من دون غيره من أساقفة الكنيسة ؟ بما أن المقارنة هي بين أسقف رومة من جهة ، والأساقفة جميعاً ، غربيين وأرثوذكسيين شرقيين ، من جهة أخرى ، وجب أن تشارك الكنيستان ، الكاثوليكية والأرثوذكسية في تحديد هذه الحقوق وما يترتب عليها من امتيازات . ثم إن هذه القضية ليست قضية إيمانية ، ولا يمكن بالأحرى أن تكون من قضايا الايمان الأساسية ، التي لا تقوم شركة كنسية بدون اتفاق الآراء حولها ، كما سبق وقلنا مراراً . لذلك لا يجوز أن تشكّل

قضية الأوليّة الباباوية اليوم عقبةً في سبيل الوحدة . وعلى الكنائس ، كاثوليكية وأرثوذكسية ، أن تتفق على مفهومها مجتمعة ، في إطار الوحدة الكنسية . ولا بأس إذا استمر بعض الخلاف حول حدود هذه الأوليّة ، وأساليب ممارستها ، ضمن الكنيسة الواحدة ، وقد كان هذا الخلاف قائماً طوال الألف سنة الأولى ، ضمن الشركة الكنسية .

لكن ما دامت الأوليّة الباباوية ، في نظر الكنيسة الرومانية ، شأناً من شؤون السلطة الحقوقية ، لا رئاسةً في المحبة ، وما دامت رومة تتبنّى ، في سياستها الكنسية ، المبادئ والأساليب التي تعتمدها السلطات الزمنية ، فإنّ عملية احتواء الكنائس وتذويب كيائها في الكيان الروماني ، كما هو حاصل بالنسبة للكنائس الشرقية الكاثوليكية ، ستتغلب على عملية الشركة ، وستبقى الأوليّة الرومانية العقبة الكبرى والوحيدة في سبيل الوحدة المسيحية .

الأوليّة الشرفيّة

إنّ الرسالة البطريركية والسينودسية التي أصدرها البطريرك المسكوني ديمتريوس الأول وسينودسه ، بمناسبة الاحتفال بالذكرى

المئوية السادسة عشرة للمجمع المسكوني الثاني ، جاءت على ذكر القانون الثالث من المجمع المذكور ، وهذا نصه : «إنّ لأسقف القسطنطينية ، منذ الآن ، الأوليّة الشرفيّة ، بعد أسقف رومة ، لأن هذه المدينة هي رومة الجديدة» . والحال أن الرسالة البطريركية السينودسية تؤكد أن هذا القانون لا يُولي أسقف القسطنطينية مجرد رتبة شرفيّة أَوْ حقّ التقديم ، لا أكثر ، بل يسجّل ، على حد قول الرسالة «اعترافاً بالوضع الكنسي الخاص بالرئاسة الروحية ، كما كان قائماً في الشرق ، ومُعاشاً في

الممارسة الكنسية . . . الوضع الذي كانت كنيسة القسطنطينية ، في إطاره ، مؤهلة لأن تقوم بدورها في الشهادة والخدمة والشركة»^(٦) .

وقد ألقى السيد خريزوستوموس ، متروبوليت ميرا ، بمناسبة هذه الذكرى ، خطاباً جاء فيه : « إن هذا القانون . . . يؤكد طبيعة وأهمية المسؤليات الملقاة على عاتق كنيسة القسطنطينية ، وطبيعة وأهمية خدمتها وعطاياها في سبيل الوحدة الأرثوذكسية »^(٧) . فإذا كانت الأولوية الشرفية لأسقف رومة الجديدة تُوجب اضطراره بمسؤولية حقيقية ، في أداء الشهادة والخدمة والحفاظ على الشركة الأرثوذكسية ، فهل تنحصر الأولوية الشرفية ، التي تعترف بها الأرثوذكسية لأسقف رومة ، على جميع الأساقفة ، في ممارسة أولية محض شرفية ، وفي حق التقدم على سائر الأساقفة ؟ أو يكون له هو أيضاً ، وبالأحرى ، في الكنيسة جمعاء ، الدور الفعال في « الشهادة والخدمة والشركة » الذي لأسقف القسطنطينية في الكنائس الشرقية ؟



(٦) راجع : Osservatore Romano, 23 juin 1981, p.6

(٧) راجع : Osservatore Romano, 23 juin 1981, p.6

المجمع الفاتيكاني الأول ومجامع الغرب العامة

- المجمع الفاتيكاني الأول وسائر مجامع الغرب العامة لا تُلزم إلا اللاتين .
- المهمة الثلاثية لأسقف رومة .
- لم يكن الكاثوليك الشرقيون يمثلون الأرثوذكسية في مجمعي الفاتيكان الأول والثاني .

المجمع الفاتيكاني الأول إننا إذ نؤكد، مع أئمة اللاهوتيين
وسائر مجامع الغرب العامة ورواد الحركة المسكونية ، أن العقيدة
كانت ، ولا تزال إلى اليوم ، واحدة
لا تلزم إلا اللاتين في جوهرها ، في
الكنيستين ، الكاثوليكية والأرثوذكسية ، إنما نُقِرَّ بالفعل ذاته ، بأن أية
قرارات أو « عقائد » صدرت عن إحداها منفردة ، في غياب الأخرى ،
بعد الانشقاق ، لم تبدل شيئاً في جوهر العقيدة .

لقد عقدت الكنيسة الرومانية ، في الألف سنة الأخيرة ، مجامع
وُصِفَتْ بأنها غربية عامة ، لم تشترك فيها الأرثوذكسية ، لأنها كانت في
حالة انشقاق مع رومة . إنَّ قرارات هذه المجمع ، ومنها الفاتيكاني
الأول والثاني ، وكذلك « التحديدات العقائدية » التي صدرت عن بابا
رومة شخصياً ، من منبر الرئاسة الأولى ، Ex - Cathedra ، بشأن
العذراء مريم ، لا تشكل جزءاً من وديعة الايمان المشترك ، ولا من
التراث المسيحي ككل ، ولا ، بالتالي ، من العقيدة الأساسية التي لا
تقوم شركة كنسية في حالة الخلاف عليها . والمواضيع التي تناولتها هذه
القرارات و « التحديدات » هي ، على حد قول الأب تيار « من الدرجة
الثانية في سلّم الحقائق »^(١) فضلاً عن أنَّ الكنائس الشرقية غير معنية

(١) راجع : Proche-Orient Chrétien. 1978, III-IV, p.199

بها ، لأنها لم تشترك في بحثها وتحديدها .

ويجدر بنا أن نعود هنا الى الاستشهاد بأقوال الأب تيار ،
الأخصائي في هذا المجال . قال : « إن قرارات المجامع العامة ، التي
انعقدت في الغرب ، حتى تلك التي تم انعقادها قبل حركة الاصلاح
البروتستانتية ، ليست في مستوى الأهمية التي لغيرها . إن غياب
مجموعة هامة من الأساقفة (عن هذه المجامع) . . . أقله الأساقفة
الأرثوذكسيين ، الذين تعترف الكنيسة الكاثوليكية بصفتهم الأسقفية ،
وبما يترتب على هذه الصفة من مسؤوليات كنسية حقيقية ، يوليها
الروح القدس ، أقول إن غياب هذه المجموعة الهامة من الأساقفة ،
يمنعنا من أن نضفي على هذه المجامع - وإن أقرها أسقف رومة - ذات
الأهمية التي لمجامع القرون الأولى ، أيأ كانت صفتها التمثيلية
الحقيقية . إن المنازعات المترتبة على الانشقاق ، تُضعف الصفة الالزامية
للقرارات التي تتناول قضايا إيمانية ، سواء صدرت هذه القرارات عن
هذه أو تلك من الكنائس المنفصلة بمفردها . . . فالكنيسة الكاثوليكية لا
تملك أن تفرض على غيرها الموافقة غير المشروطة على « العقائد » التي
حددتها منفردة ، لاسيما إذا أبدى الشرق تحفظات بالنسبة الى هذه
« العقائد » . ويردف الأب تيار قائلاً : « إن التصريحات الصادرة عن
السلطة الرومانية ، وإن ملزمة Ex - Cathedra هي في المرتبة الثانية من
سلم الحقائق الإيمانية . زدْ على ذلك أن مضمون « العقيدتين » *
الوحيدتين اللتين حددهما أسقف رومة منفرداً ، يُظهر بجلاء أن الأمر لا
يتعلق بقضايا إيمانية من الدرجة الأولى »^(٢)

(٢) راجع : Proche-Orient Chrétien 1978, III-IV, p.199

* أعني بها العقيدتين اللتين تتناولان الحبل بالعذراء مريم بدون دنس الخطيئة الأصلية
وانتقال السيدة العذراء إلى السماء .

وعلى كل حال ، إن رفض كنيسة من الكنائس التقيّد بقرار لم تشترك في صنعه ، لا يعني حتماً رفض « الحقيقة » المقررة ، وتبني العقيدة المضادة . إن عند الشرقيين حساً بالثيولوجومينا (أي الرأي اللاهوتي الحر ، غير الملزم عقائدياً) ، لكنهم يرفضون أن تُفرض عليهم عقائد إيمانية حددتها الكنيسة الرومانية في غيابهم وكأنها عقائد أساسية .

وقد صرّح المتروبوليت أغناطيوس هزيم ، بطريرك انطاكية الأرثوذكسي حالياً ، في محاضرة ألقاها في فيينا عام ١٩٧٨ : « إن التمييز بين عقائد الايمان الأساسية ، التي يتوجب على جميع الكنائس الرسولية أن تؤمن بها ، من جهة ، وأساليب التعبير عنها ، من جهة أخرى ، يترتب عليه تمييز آخر بين المجامع المسكونية (Conciles œcuméniques) ، الوارد ذكرها في تاريخ الكنيسة ، والتي تُجمع الكنائس على الايمان بها ، والمجامع العامة (Conciles généraux) التي تعقدتها إحدى البطريركيات ، والتي لا تُعدّ محرّمة ، بفعل القانون ، الكنائس غير المشتركة فيها . على أنه يجوز لهذه الأخيرة أن تعترف بشرعية النصوص اللاهوتية التي اعتمدتها المجامع العامة ، بالنسبة الى الكنائس التي اشتركت فيها ، وذلك بقدر ما تتعرّف في هذه النصوص على الكرازة Kérygma (أي النواة التعليمية الأولى) ، بشرط أن لا تكون هذه الكنائس ، بذات الفعل ، ملزمة بتبني ما في هذه النصوص من آراء لاهوتية حرة (Théologouménéa) »^(٣)

وقد سبق نيقوديموس ، متروبوليت نيقوميديا ، وكتب بهذا الشأن في عام ١١٣٦ ، أي منذ ثمانية قرون ونصف القرن ، ما يأتي : « عندما تعقد الكنيسة الرومانية مجمعاً يحضره أساقفتها الغربيون ، ولا نحضره

(٣) راجع : Proche-Orient Chrétien, 1978, III-IV, p.208

نحن ، يكون من الطبيعي أن يرضخ الأساقفة الغربيون لقراراته ، وأن يعملوا بموجبها ، بما تستحق من إجلال . . . أما نحن ، فرغم كوننا لا نختلف مع الكنيسة الرومانية في الإيمان الكاثوليكي^(٤) ، كيف نستطيع أن نقبل القرارات التي اتخذت بدون أن نُستشار ، بل والتي لا عِلْم لنا بها ، إذ لم نعقد مجمعا في الوقت ذاته ؟

وهوذا البابا بولس السادس ، في رسالته الى المجتمعين في ليون ، عام ١٩٧٤ ، لإحياء الذكرى المئوية السابعة للمجمع المنعقد في تلك المدينة ، عام ١٢٧٤ ، يصف هذا المجمع بأنه « السادس بين المجمع العامة المنعقدة في الغرب » . أَلَمْ يُبطل البابا ، بهذا القول ، العادة المتبعة في الغرب ، حيث كانت الكنيسة الرومانية ، منذ عهد الكردينال بيلارمان ، أي منذ القرن السابع عشر ، تنعت مجامعها ، المنعقدة بعد الانشقاق ، بالمسكونية ؟ أولم يكن بولس السادس يعني ما يقول ، ويريد أن يفهم الجميع ، أن الكنيسة الرومانية لن تحاول بعد اليوم أن تفرض على الشرق ما قرّرته أو حدّدته بمفردها؟^(٥)

أولم يُشر البابا بولس السادس الى ذلك ، حين ذكر في الرسالة ذاتها ، الفقرة المقتبسة من قرار المجمع الفاتيكاني الثاني ، الخاص بالحركة المسكونية ، والتي تنصّ على أن الحوار بين الكنيستين ، الرومانية والأرثوذكسية ، يجب أن يُستأنف من حيث انقطع ، أي بدون أن يكون مشروطاً بالقبول المسبق لما حددته أو قرّرته هذه الكنيسة أو

(٤) إذا كان المتروبوليت نيقوديموس يؤكد في عام ١١٣٦ ، أي بعد الانشقاق الكبير بنحو قرن من الزمن ، أن الأرثوذكسية لا تختلف مع الكنيسة الرومانية في الإيمان الكاثوليكي ، فهذا دليل تاريخي قاطع على أن أسباب الانشقاق لم تكن عقائدية .

(٥) راجع : Unité Chrétienne. Fév. 1975, p.15

تلك ، في غياب الأخرى ؟ ويطالب البابا فعلاً ، في الرسالة المذكورة ، العاملين في حقل الحركة المسكونية « بأن يراعوا الظروف الخاصة ، التي نشأت فيها كنائس الشرق وغت ، وأن يأخذوا بعين الاعتبار طبيعة العلاقات التي كانت سائدة بينها وبين كنيسة رومة ، قبل الانشقاق »^(٦)

يتضح مما سبق أن المجامع العامة ، التي انعقدت في الغرب برئاسة أسقف رومة أو ممثليه ، في غياب الأرثوذكسية ، هي مجامع خاصة ببطريركية الغرب اللاتينية ، وبالتالي ، ليست مسكونية ولا معصومة ، وأن قراراتها لا تلزم الكنائس الشرقية الأرثوذكسية ، التي لم تشترك فيها . وعليه ، لا يجوز أن تشكل هذه القرارات ، ومنها قرارات مجمعي الفاتيكان الأول والثاني ، عقبة في سبيل استئناف الشركة بين رومة والأرثوذكسية الشرقية ، فضلاً عن أن المجامع الغربية ، ومثلها القرارات الباباوية الشخصية لم تتناول حقائق إيمانية أساسية ، كما ذكرنا مراراً .

ومما يعزز كل هذا ، أن الجماعة الأسقفية فقدت ، منذ الانشقاق ، وما ترتب عليه من فقدان التوازن ، الكثير من مقوماتها في المجامع الغربية العامة ، فيما سيطرت على هذه المجامع سلطة البابا والكوريا الرومانية . وإليك ما يقوله مارسيل باكو Marcel Pacaut ، بصدد مجمع ليون : « إن جماعة الأساقفة ، الملتزمين في المجمع ، لا تناقش ولا تبدي معارضة ، إذ تُتلى على المجتمعين الوثائق المعروضة عليهم ، فيوافقون عليها . فمجمع ليون ، على غرار ما سبقه من المجامع التي انعقدت منذ القرن الثاني عشر ، كان غرفة تسجيل

(٦) راجع : Décretum Unitatis Redintegratio. N°14

لقرارات البابا ولم يكن برلماناً»^(٧)

أفليس من حسن حظ كنيسة المسيح ، والحالة هذه ، أن تكون الأرثوذكسية الشرقية قد بقيت معقلاً للجماعية الأسقفية ، على مر الأجيال وإلى اليوم ، لتساعد الكنيسة الرومانية على استعادة كرامة المصنف الأسقفي ، ودوره الذي أراده له الله ، وعلى العودة إلى النظام المجمعي ، ذلك النظام الذي لولاه ما كانت المجامع المسكونية ، وما كان هذا الصرح العقائدي والروحي العجيب ، الذي أقامه آبائنا في الايمان ، من خلال هذه المجامع .

المهمة الثلاثية

لأسقف رومة

إن لبابا رومة ثلاث مهمات ، أو ثلاثة أدوار في الكنيسة : فهو أسقف رومة وبطريك الغرب والأول بين أساقفة الكنيسة جمعاء . وأكثر الخلافات الناشئة بين الكنائس الشرقية - لا سيما المنضمة منها - ورومة ، تنبثق من الخلط بين هذه الأدوار وعدم التمييز بينها .

عندما يرأس البابا اجتماعاً يضم أساقفة أبرشية رومة ، يفعل هذا بصفته أسقف رومة . وعندما يرأس اجتماعاً يضم الأساقفة اللاتين ، يفعل هذا بصفته بطريك الغرب . فإذا اتخذ هذا الاجتماع منحىً مجتمعياً ، سُمي محمداً عاماً لبطريكية الغرب ، أي للكنيسة اللاتينية . وفي هذه الحالة ، تكون القرارات أو التحديدات الصادرة عن هذا المجمع ، ملزمةً لللاتين وحدهم . وعليه ، إذا اجتمع الأساقفة اللاتين ، من القارات الخمس ومن كل الألوان والجنسيات برئاسة بابا

(٧) راجع : Unité Chrétienne. Fév. 1975, p.53

رومة ، لا يؤلفون وحدهم مجعاً مسكونياً ومعصوماً ، لأنهم يمثلون كنيسة خاصة ، هي الكنيسة اللاتينية ، ويستوحون قراراتهم من تقليد خاص ، هو التقليد اللاتيني الغربي .

إنما الذي يُضفي على مجمع من المجمع صفة المسكونية والعصمة ، هو اشتراك الأساقفة الغربيين والشرقيين فيه ، من لاتينيين وأرثوذكسيين ، لأنهم يمثلون مجتمعين المصف الأسقفى بكامله ، ويمثلون ، بالفعل نفسه ، التقليد الكنسي الشامل ، وعلى ضوءه يصدررون القرارات الجديرة وحدها بأن تلزم الكنيسة جمعاء . لذلك سُميت المجمع التي عقدها الغرب منفرداً ، بعد الانشقاق ، بمجمع الغرب العامة ، للتمييز بينها وبين المجمع المسكونية التي سبقتها . إلا أن الكردينال روبر بلارمان Robert Bellarmin نظمها ، في القرن السابع عشر ، في سلك المجمع المسكونية . ولا عجب في ذلك « ففما كان توركمادا Torquemada اللاهوتي يترك مجالاً للتمثيل البطريركي في المجمع المسكونية ، على حد قول الأب كونجار ، جاء بلارمان يُعطل تماماً دور البطارقة المسكوني ، ويربط الصفة المسكونية ربطاً كاملاً بسلطة البابا وحده ، لأن كنيسة رومة كانت ، في عُرفه وفي عُرف الكثيرين (من الغربيين) إذ ذاك ، الكنيسة الوحيدة التي تجسّد مفهوم الكنيسة تجسّداً كاملاً »^(٨) . ثم جاء البابا بولس السادس ، كما رأينا ، وأعاد الى مجمع الغرب صفتها اللاتينية المحدودة ، حين وصفها بأنها مجمع الغرب العامة .

وبالاختصار ، إن المجمع التي عقدتها الكنيسة الرومانية منفردةً ، بعد الانشقاق الكبير ، والتي قد تعكس إيمان كنيسة خاصة ،

(٨) راجع : Eglise de Saint Augustin, p.374

هي الكنيسة اللاتينية ، وكذلك القرارات المرمية التي أصدرها البابا بمفرده من منبر الرئاسة الأولى ، والتي لم تتناول حقائق أساسية ، لا يمكن أن تمنع الكنيستين ، الرومانية والأرثوذكسية ، من أن تكونا وتبقيا على اتفاق حول « مضمون حقائق التعليم الرسولي ، التي اعتبرت أساسية في القرون الأولى من حياة الكنيسة » كما قال الأب تيار .

فإذا اعتبر عددٌ من أئمة اللاهوتيين هذا الاتفاق كافياً لاستئناف الشركة الكنسية ، ولا تُبطله الفوارق التي طرأت بعد الانشقاق ، فكم بالأحرى يكون هذا الاتفاق كافياً ، إذا شَمَلَ القرارات الايمانية ، التي أصدرتها المجامع المسكونية على مدى الألف سنة الأولى من تاريخ الكنيسة .

وإذا لم يكن الأمر كذلك ، لا نفهم كيف تحدث البطريرك المسكوني أثنناغو راس عن الكنيسة الواحدة . ولا نفهم كيف أن المجمع الفاتيكاني الثاني أوصى المهتمين بالحوار المسكوني أن يأخذوا بعين الاعتبار العلاقات التي كانت قائمة بين رومة والأرثوذكسية قبل الانشقاق . ولا نفهم كيف أن البابا بولس السادس تبنى هذه التوصية ، وكيف أن البابا يوحنا بولس الثاني أشاد بالنقاط الأساسية من إيماننا ، التي قامت الكنيستان بتحديدتها معاً في المجامع المسكونية . ولا نفهم كيف أن أئمة اللاهوتيين ورواد الحركة المسكونية يتحدثون اليوم عن العقيدة الأساسية المشتركة بين رومة والأرثوذكسية والتي تكفي لاعادة الشركة الكنسية بين الكنيستين .

لم يكن الكاثوليك الشرقيون إن اشترك الرؤساء الكنسيين
يمثلون الأرثوذكسية في مجمعي الشرقيين الكاثوليكين في مجمعي
الفاتيكان لا يضيفي عليها صفتي
المسكونية والعصمة . أولاً ، لأن

هؤلاء الرؤساء لا تؤهلهم ثقافتهم الدينية ، وهي غربية أكثر منها
شرقية ، كما لا يؤهلهم هجرهم للأرثوذكسية لأن يكونوا ممثلين شرعيين
لها ، ولأ للتقليد الشرقي . ولا يكون مجمع مسكونياً إلا إذا تمثل فيه
التراث المسيحي الكامل ، الذي يجمع بين الشرقي منه والغربي . ثم إن
الكنائس الأرثوذكسية لم تفوض الكاثوليكين الشرقيين لتمثيلها ، ولم
تكن لترضى بهذا التمثيل . فضلاً عن أن الكنيسة الرومانية ذاتها لا ترى
في الشرقيين المنضمين ممثلين للأرثوذكسية ، ولا تتعامل معهم على هذا
الأساس . وشتان بين معاملتها للكاثوليكين الشرقيين ومعاملتها
للرؤساء الأرثوذكسيين ، فهي تكرم هؤلاء تكريماً خاصاً ، وتتعامل
معهم على قدم المساواة ، لأنهم ليسوا مدينين لرومة بوجودهم ، ولا
باستمرارهم في الوجود . والدليل على هذه التفرقة في المعاملة ، هو أننا
عندما نلقت نظر السلطات الرومانية الى أن أسلوبها في التصرف معنا ،
وفي فرض التقاليد اللاتينية علينا ، لا يشجع الأرثوذكسيين على المضي في
طريق الوحدة ، نسمع الجواب ذاته : إن وضع الشرقيين المنضمين
خاص بهم ، وسيُرسى الاتحاد مع الأرثوذكسية على قواعد أخرى .

هاجس الأوليّة الرومانية «يشكّك» الأرثوذكسيين

هاجس الأولية الرومانية إن طرح «حقيقة» أو ممارسة «حق»
 «يشكك» الأرثوذكسيين يجب أن يخضعاً لبعض المقاييس .
 لقد كان القديس بولس يحرم على

المسيحيين الكورنثيين أن يأكلوا من لحم ذبائح الأوثان ، إذا كان هذا
 يشكك غيرهم من المؤمنين ، ويسبب عثرة لضباطهم ، رغم أن أكل هذا
 اللحم لم يكن في ذاته محرماً ، وكان بالتالي حقاً مشروعاً .

والحال أن الكنيسة الرومانية تدرك تماماً أن أولية أسقف رومة ، كما
 توسعت في تطويرها وممارستها ، انطلاقاً من ظروفها التاريخية الخاصة ،
 وكما حددتها في المجمع الفاتيكاني الأول ، وكما ركزت عليها في كل
 صفحة من صفحات وثائق المجمع الفاتيكاني الثاني ، هذه الأولية ، أو
 بالأحرى هاجس الأولية وتجاوزاتها تشكل عثرة للأرثوذكسية ، التي ترى
 فيها حصيلة قرون عدة من التحكم والاستئثار بالسلطة ، ومحاولة لبسط
 سيطرة رومة على الكنائس الشرقية .

لقد تطوّرت الأولية الرومانية فعلاً بطريقة لم تكن تخطر
 للأرثوذكسية ببال . وقد قال في هذا المنسنيور باتيفول Mgr Batiffol :
 « أظن أن الشرق لم يكن يشارك الغرب في مفهومه للأولية الرومانية ،
 ولم يكن يرى فيها ما يراه الغرب ورومة معه ، أي امتداداً لأولية
 القديس بطرس . . . لم يكن الشرق يعي استمرارية (القديس بطرس
 في شخص أسقف رومة) . فالقديس باسيليوس يجهلها ، وكذلك

القديس غريغوريوس النازينزي ، ومثله القديس يوحنا الذهبي الفم .
لقد كان لأسقف رومة ، في نظرهم ، سلطة ممتازة ، لكن لم يَدُر في
خلدهم يوماً أن هذه السلطة نابعة من الحق الإلهي^(١) . ثم يقترح
باتيفول على أسقف رومة أن لا يتدخل في شؤون الشرق إلا « كحكم في
الأمور التي تتعلق بالشركة الكنسية العامة ، وكقاضي في الأمور
الخطيرة ، على أن يتدخل إذ ذاك بسلطة »^(٢)

ويدعم الأب موريس فيلان هذا الرأي حين يقول : « إن الشرق ،
بصفة عامة ، لا يعي أولية نابعة من الحق الإلهي ، أنشأها السيد المسيح
لصالح القديس بطرس وخلفائه »^(٣)

فإذا شاءت كنيسة رومة أن لا تكون سبب عثرة وشك للشرقيين ،
وأن تعمل لخير الشركة الكنسية ، فعليها ، أياً كان اقتناعها الخاص بشأن
سلطتها وأبعاد هذه السلطة ، أن لا تطالب بما تعتقد أنه حقها ، إلا بالقدر
الذي يستطيع الشرقيون أن يقبلوا به ، دون أن يخونوا تقاليدهم الكنسية ،
بل والعقائدية ، التي أشرفت على الألفين من السنين .

ولتطمئن رومة الى أن الحد من امتيازاتها وسلطاتها لن يضر بكنيسة
السيد المسيح ، بل سيعود عليها بالنفع . إن شركة كنسية ، استمرت
القرون الطوال ، أتاحت للكنيستين الرومانية والأرثوذكسية متحدتين أن
تعاونوا وتعالجا جميع القضايا ، وتعقدا المجامع المسكونية المشتركة ،
وتحددا معاً ما في تعاليم الرسل والآباء من حقائق أساسية . ولم تكن

(١) راجع : Cathedra Petri. Etude d'Histoire Ancienne de l'Eglise ,
p.p.75 - 76

(٢) راجع : Op.cit. p.p.41 seq.

(٣) راجع : Rythmes du Monde. T. IV, Nos 2,3

هناك من حاجة، لتحقيق هذه الشركة وهذه الانجازات، إلى العصمة البابوية الشخصية وإلى المزيد من الأولوية الرومانية، وإلى قرارات مجمعية بشأن هذه العصمة وهذه الأولوية.

إنه لا يحق لرومة أن تُكره مسيحيي الشرق على ما تأباه تقاليدهم العريقة في القدم، في زمنٍ تصطدم فيه كنائسهم الأرثوذكسية « بالمزيد من الصعوبات، فلا تكاد توفر الطاقات الروحية والعقلية والمادية، التي هي في حاجة إليها، لتقيم نهجاً للتجديد الداخلي، ولتؤدي رسالتها الكنسية والحضارية. فالأغلبية الساحقة منها مضطرة للجهاد في سبيل الدفاع عن إيمانها وكيانها (وحرّياتها)، وكأنها في فم الأسد الذي يريد افتراسها»^(٤). فليس من الإنسانية بمكان، والحالة هذه، أن تحاول الكنيسة الرومانية فرض نيرٍ جديد عليها، كنير المجمع الفاتيكاني الأول، الذي لا عهد للتقليد الشرقي بمثله، مع علمها بأن الشرق الأرثوذكسي « لم يَعر يوماً أنه انحرف عن ماضيه أو عن التقليد الرسولي، أو أنه تنكّر لشيءٍ، أياً كان»^(٥) على حدّ قول الأب موريس فيلان.

«إن كان الطعام يشكك أخي، فلا آكل اللحم إلى الأبد، لئلا أشكك أخي» (كورنثوس الأولى ٨: ١٣). «إن الذي يَثْبُت الآن، هو الايمان والرجاء والمحبة، هذه الثلاثة وأعظمهن المحبة» (كورنثوس الأولى ١٣: ١٣).

(٤) راجع: Alexis Stawrowsky. Essai de Théologie Irénique. p.17.

(٥) راجع: Rythmes du Monde. T.IV, Nos 2, 3.

الوحدة في التعددية

- النعمة تُطعم الطبيعة ولا تعطّلها .
- من يرفض التعددية يرفض الوحدة .
- بأية تعددية يُشيدون ؟
- الثالث الأقدس أساس الوحدة في التعددية .
- إمّا الحكم الذاتي في إطار الوحدة ، وإمّا الاحتواء والدمج .
- يرغب الشرق في الوحدة ويرفض الوصاية .

النعمة تُطعم الطبيعة ولا تعطلها

لقد آن الأوان لتدرك الكنائس
أنه ما دام هناك شرق وغرب ،
ستتعدد مفاهيم الأسرار الإلهية في
كنيسة السيد المسيح ، وستُعاش ويُعبّر
عنها بأساليب مختلفة شرعية وغير قابلة للتأخير وإن كانت متكاملة . فإذا
قبلنا بهذه التعددية ، وانفتحت لها قلوبنا وعقولنا ، كانت لنا جميعاً
مصدر فرح وشركة في المسيح يسوع ربنا .

لا نحتج بأن خلاص النفوس وحده هو المهم ، وبأن النفوس
تستطيع أن تحقق خلاصها في هذه الكنيسة أو تلك ، على السواء .
فالحياة الدينية تتفاعل مع أعمق وأحمّ ما في الكائن البشري ، أكثر مما
تتفاعل معه الحياة الاجتماعية والعقلية والسلوكية . ولهذا تضطلع بالقيّم
البشرية الخاصة بكل شعب . لا شك أن الروح القدس يعمل في كل
مكان . لكنه ، لكونه صانع هذه القيّم البشرية ، يعمل من خلالها ،
ليقود الشعوب الى مصيرها الزمني والأبدى . ومتى شاء أن يكون المسيح
فيها ، استعار وجهها ليكونه على صورتها ومثالها .

فعملُ النعمة إذن يتم عادةً من خلال عمل الطبيعة . وبالتالي
ليس صحيحاً أن أي مسيحي ، في أي مكان ، يمكن أن يكون على
السواء لآتينياً أو يونانياً أو سريانياً أو قبطياً . لقد شاء ابن الله المتجسد ،
ذو الطاقات والثروات غير المتناهية ، التي لا تنفذ ، أن يكون كلاً

للـكـل . ولـهـذا يـتـجـسـد في كل شعب ، ويعمل فيه عَبرَ طبعه ومزاجه وثقافته وتقاليده ، وبكلمة ، عَبرَ روحه المميّزة . كما أن كل شعب ، من جهته ، يُصوّر المسيح على مثاله ، ويُعيرُه حتى لونه وملامحه . وهذا ما يتجلى في آثار الفن الديني ، الخاص بكل بلدٍ وشعب . فيسوع المسيح لا يكون إلا افريقياً في افريقية ، وصينياً في الصين ، وعربياً بين العرب ، ورومانياً في رومة . ولا يستطيع المسيحي أن يعيش ملء إيمانه ، وأن يشهد للسيد المسيح شهادةً حية في بيئته ، من خلال مسيحية مستوردة .

من يرفض التعددية
يرفض الوحدة

إذا استمر الانشقاق بين
الكنيستين الرومانية والأرثوذكسية ،
على الرغم من زوال العوامل
السياسية والتاريخية التي نشأ في ظلها
الانشقاق ، وما تبعه وجذره من خلافات ، فلأنهما رفضتا التعددية
الشرعية .

إن الرئيس العام لرهبانية الآباء الدومينيكيين الناشئة ، همبرت دي رومان Humbert de Romans ، ذكر في تقريره L'Opus Tripartitum أن البابا غريغوريوس العاشر أوصاه ، عشية عقد مجمع ليون (١٢٧٤) الذي كان من أهدافه إعادة الوحدة بين اليونان واللاتين ، بأن يعتمد الشعار التالي : « التنوع سبب الشقاق وأصله »
(١) Varietas mater est et initium discordiae

لقد كان الانجيليون الأربعة جميعاً من منطقة جغرافية واحدة ،

(١) راجع : Unité Chrétienne. Février 1975

وكانوا من بيئة بشرية واحدة ، ومن عصر واحد ، وبالرغم من هذا ، كتبوا حياة المعلم وتعاليمه ، وفسروها بأساليب مختلفة وإن متكاملة . واستذكر كلٌ منهم ، من هذه الحياة وهذه التعاليم ، ما كان اعمق تأثيراً في نفسه . واستوعب منها ما تلائم مع طبعه ومفاهيمه وثقافته . ولم يمنع هذا الكنيسة من الاعتراف بشرعية هذا الاختلاف في تلقي رسالة السيد المسيح الواحدة ، وفي أسلوب تبليغها . فاستبقت الأناجيل الأربعة في لائحة كتبها السماوية ، وأولتها ذات التكريم ، ورأت فيها مصادر متكاملة لبشارة المسيح الواحدة .

فَلِمَ إذن تتنافر الكنيسة ، الرومانية والأرثوذكسية ، وتستبعد كل منهما الأخرى ، بالرغم من كونها متكاملتين ، وتتقاسمان التراث المسيحي الكامل الشامل ، الذي لا تملكه إحداهما منفردة ، ورغم أن جسد المسيح السري لا يكتمل ولا يبلغ ملاءً في غياب أي منهما ؟ لِمَ لا تتغلبان على عوامل التفرقة ، وهي بشرية وزمنية أكثر منها دينية ؟ إن ما هو بشري وطبيعي لا يجوز أن يتحكم على صعيد النعمة والحياة فائقة الطبيعة . وعلى رجال الكنيسة ، قبل غيرهم ، أن يتخطوه ، وإلاً تسببوا في عرقلة عمل الله .

لَمْ تأخذ الكنائس بمبدأ التسامح فتقبل الفوارق . رفضت كلٌ منها أن يكون الآخرون كما هم ، لا كما تريدهم هي أن يكونوا . لقد حاولت كلٌ كنيسة ، في فترة ازدهارها ، أن تفرض على غيرها أساليبها في التفكير وفي العمل وفي إقامة الصلاة نفسها . فقد استمد اللاتين من الانتصارات الصليبية قوة استخدموها في فرض ممارساتهم الخاصة على الكنائس الشرقية ، وإحلال رجالهم محل رعاتها الشرعيين . أما الشرقيون فقد أدانوا ممارسات اللاتين ، في عهد البطريركين فوتيوس وكيرولاروس ، وجعلوا منها مادةً لمناظراتهم الدينية . إن وجه الخطيئة

في تلك الممارسات الشاذة ، يتجلى لنا اليوم . إن الواجب يقضي بأن نستنكر الخطيئة ونكفر عنها فوراً التعرف ، بنعمة الله ، عليها . واليوم ، وقد تعرفت الكنائس على أخطائها ، الكامنة في تعصبها وخصوماتها وأنانيتها وانشقاقها ، واستنكرتها ، هل يحق لها أن تتباطأ في التكفير عنها ، برأب الصدع واستئناف الشركة الكنسية بينها ، وإعادة بناء ما خرّبه انشقاق طال أمده ؟

بِأَيَّةِ تَعَدُّدِيَّةٍ يُشِيدُونَ ؟ قال الكردينال ويلبراندز في عظة

ألقاها في الذكرى المئوية السابعة

لمجمع ليون : « إن البابا بولس

السادس ، حين تحدّث في كاتدرائية

الفنار ، في استانبول ، بتاريخ ٢٥ تموز سنة ١٩٦٧ ، وفي لقاءاتٍ أخرى مع بطارقة الشرق ، شدّد على إمكانية ، بل على جدوى ، الاعتراف بوحدة الايمان ، بالرغم من اختلاف المصطلحات اللغوية والاتجاهات اللاهوتية ، بل بالرغم من النصوص المختلفة ، المعبرة عن هذا الايمان . إنها التعددية السليمة ، التي لا وحلة بدونها . وإن احترام العقليات والثقافات ، على اختلافها ، يشمل كذلك العادات أو الممارسات التي صنعت تدريجياً التقاليد الكنسية المختلفة » (٢) .

إن من يراجع التصريحات الصادرة عن باباوات رومة الأقربين ، والتي تُشيد بضرورة التعددية في الوحدة وجمالها ، يتساءل لماذا لم تتحقّق الوحدة بعد . إذا كانت التعددية تقتصر على أساليب التعبير عن الحقيقة المنزلّة ، أو على الممارسات الطقسية وحدها ، على أن يصبّ كل ما تبقى في

(٢) راجع : Unité Chrétienne. Février 1975

القلب الواحد والنمط الواحد، فإنّ مثل هذه التعدّدية لا تستحق كل هذه التصريحات الرسمية . إن التعدّدية في نظر اللاهوتيين، الذين سردنا أقوال البعض من أئمّتهم، يجب أن تشمل كل ما لا يشوّه وديعة الايمان الأساسية . والأب تيّار، اللاهوتي المعروف، الذي استشهدنا به بإسهاب، يُطالب بالحد الأدنى من شروط الشركة الكنسية ، وهو «الشركة في مضمون الحقائق التي بشر بها الرسل، والتي اعتُبرت أساسية في القرون الأولى من حياة الكنيسة». ويردّ قائلاً: «إنّ إمكانية إعادة الوحدة الظاهرة، اذا جاز أن تُرفض، فلفوارق مهمة، لا لفوارق خلّفتها أوضاع خاصة ، نشأت بعد فترة تثبيت وديعة الايمان، وترسيخها في ضمير الكنيسة»^(٣)

أما أن نشترط، لإعادة الوحدة الكنسية ، الاتفاق المسبق على فوارق نشأت بعد فترة التثبيت هذه ، وبالأحرى بعد المجامع المسكونية المشتركة ، المنعقدة في الألف سنة الأولى من تاريخ الكنيسة ، فهذا يعني ، في الواقع ، التصميم على رفض التعدّدية الشرعية التي لا ننفك نُشيد بها .

لقد عرفنا ، نحن الشرقيين المنضمين، بالخبرة القاسية ، حدود هذه «التعدّدية الشرعية» التي باعدت بيننا وبين إخوتنا الأرثوذكسيين ، فيما نتغنّى بكرامة الكنائس الشرقية وأمجادها .

كتب اللاهوتي الأرثوذكسي
فلاديمير لوسكي Vladimir Lossky : « لا يقوم مفهوم الكنيسة فقط على الطبيعة الواحدة في أقنوم

الثالث الأقدس أساس
الوحدة في التعدّدية

(٣) راجع: Proche-Orient Chrétien. 1978, III-IV, p. 199.

السيد المسيح ، بل أيضاً على الأقانيم المتعددة ، في نعمة الروح القدس . لكن هذه التعددية لا يمكن أن تتحقق إلا في الوحدة ^(٤) . ويقول في موضع آخر : « لم يكف الأباء عن القول بأن الكنيسة هي صورة الثالوث الأقدس . . . وأن أروع صفة من صفات الكنيسة ، أي جامعيتها ، تتجلى على ضوء عقيدة الثالوث الأقدس ، بمعناها الحقيقي والمسيحي - بحصر المعنى - الذي لا يمكن أن تستوعبه كلمة الشمولية المبهمة . إن المعنى الواقعي لكلمة الجامعة (Catholicité) يشمل ، ليس فقط الوحدة ، بل التعددية أيضاً . وهو يشير الى توافق ، أو بالأحرى الى تطابق بين الوحدة والتعددية ، يؤهل الكنيسة لأن تكون جامعة في مجموعها وفي كل جزء منها (أي ان الكنيسة جامعة حاضرة بكاملها في أصغر كنيسة ، كما أن ملء اللاهوت موجود في كل أقنوم من الأقانيم الثلاثة) . إن عقيدة الثالوث الأقدس هي نموذج الكنيسة وناموسها الأول ، وأساس مبدأ التدبير الكنسي Economie ecclésiastique ^(٥) »

إن الثالوث الأقدس ، صورة الوحدة الكنسية ومصدرها ، في التعددية ، قد حوّل جهلنا الى عقبة في طريق الوحدة ، تحت ستار قضية انبثاق الروح القدس Filioque . لقد جعلوا من هذه القضية مادة خلاف عقائدي ، بعد الانشقاق ، بعد أن كانت ، في عهد البطريرك فوتيوس والبابا نقولاوس ، موضع نقاش أكاديمي بين الكنائس . هذا مثل ، بين أمثلة كثيرة ، يُظهر لنا كيف أن الأسرار الإلهية العظيمة ، التي

(٤) راجع : Vladimir Lossky. Théologie Mystique de l'Eglise d'Orient. p.179

(٥) راجع : Op.cit. page 173

كشفها الله لنا ، عن طريق الوحي ، والتي كانت مؤهلة لدعم وحدة الجنس البشري والشركة الكنسية ، قد حولتها المنافسات بين الكنائس إلى أدوات للشقاق والتفرقة . أليس من حق السيد المسيح ، وقد عيّل صبره ، أن يوجّه إلينا التعنيف الذي وجّهه يوماً الى علماء الناموس : إلى متى أحتملكم ؟

إمّا الحكم الذاتي في إطار
الوحدة وإما الاحتواء
والدمج
إن الكنيسة الرومانية بدأت
تشعر ، في ظل الروح المسكونية
المعاصرة ، بأن في نطاق الكنيسة
اللاتينية ذاتها ، المنتشرة في القارات

الخمس ، شعوباً مختلفة لا يمكن أن يسري عليها ما يسري على الكنيسة الغربية . فالمسيحيون الأفريقيون والآسيويون مثلاً ، لا يستطيعون الى الأبد أن يكرهوا أنفسهم على التعرف الى الله ، إلههم ، من خلال الوجه الغربي واللاتيني ليسوع المسيح . وقد فتحت رومة لهم المجال لاجراء بعض التطوير في طقوسهم الدينية ، كي تتجاوب مع بيئتهم . إنه تدبير خجول ، بعيد عن أن يكون كافياً .

وهنا يجدر بنا أن نذكر بأن التنظيم الكنسي ، له هو أيضاً صلة وثيقة بطباع الشعوب المميّزة ، وبشخصيتها الخاصة . إن الأسلوب الذي تُسّاسُ به كنيسة من الكنائس ، يجب أن ينسجم مع أسلوبها في عيش إيمانها . وإلا فإنّ الشعب الذي يحكمه أجنبي ، يذوب تدريجياً في شخصية الحاكم . فإذا استمرت المجامع الرومانية في فرض سيلاستها على الجماعات الكنسية الجديدة ، وحكمتها بموجب القوانين والأعراف الغربية ، وعلى حساب سلطة رعاتها المحليين الشرعيين ، على الرغم

من أنها هي التي اختارتهم ومَحَضَّتْهم ثقتها ، فإن هذه الجماعات المسيحية لن تتأصل في عمق وطنها الأم ، ولن تحقق نموها الطبيعي ، وستعرض لأزماتٍ داخلية ، بسبب تخليها عن شخصيتها الأصلية والكنسية . « أنا أعرف خاصتي وخاصتي تعرفني » . هذا ما يحق لكل واحدٍ من رعاة هذه الكنائس ، دون سواه ، أن يقوله .

فإذا كانت هذه الكنائس الجديدة ، المدينة بوجودها وبكل شيء للكنيسة الرومانية ، التي صنعتها على مثالها ، لا تستطيع أن تزدهر وأن تستميل إلى المسيح الشعوب التي غُرست هي في وسطها ، إلا إذا تحققت لها تدريجياً الحكم الذاتي ، فكم بالأحرى يحق للكنائس الشرقية ، العريقة في القدم ، أن تضطلع بحكم ذاتها ، وهي التي تسلمت وديعة الإيمان من الرسل أنفسهم ، ومن خلفائهم المباشرين ، بدون وساطة أية كنيسة أخرى ، ونقلتها إلينا عَبْرَ الأجيال ، بمؤازرة الروح القدس وحده ، مجبولةً بدماء شهدائها ، الذين لا يُحْصِيهم عَدٌّ ؟ وإذا تَمَكَّنَتْ هذه الكنائس الشرقية من البقاء إلى اليوم ، بالرغم من الاضطهادات التي قاستها ، ولا تزال تقاسيها كل يوم ، فلأنها تأصلت في بيئتها الطبيعية وتقاليدها القومية ، واضطلعت بمسؤولياتها ، وعاشت إيمانها في صميم حياتها ، رافضة كل وصاية مفروضة عشوائياً من الخارج ، قد تسيء إلى هويتها الدينية ، المُفَرَّغَة في هويتها الطبيعية . ولو لم ترفض الأرثوذكسية منذ البدء ، تدخل الغرب في شؤونها الداخلية ، تُرى ماذا كان مصيرها ومصير تراثها المسيحي ، في الزمن غير البعيد الذي استأثرت فيه الكنيسة الرومانية بالصفة الكنسية الكاملة ، وحاولت فرض الطقس اللاتيني والتقاليد الغربية على سائر الكنائس ؟

يرغب الشرق في الوحدة ويرفض الوصاية
 إن الكنائس الأرثوذكسية ترغب
 في إعادة الشركة بينها وبين الكنيسة
 الرومانية ، لأن السيد المسيح أراد
 الوحدة وصلى لأجلها

بحرارة وإلحاح قُبيلَ موته ، ولأنه كان يرى في وحدة أتباعه الدليل على صحة رسالته : « ليكونوا واحداً كما نحن واحد ، حتى يؤمن العالم أنك أنت أرسلتني » . لكن هذه الكنائس تريد الحفاظ على هويتها ، في مواجهة الغرب المسيحي ، الذي تهزّه المادّية الملحدة ، حتى في قاعدة الكتلّة الرومانية نفسها . إنها تريد ، صادقةً ، أن تبقى ، كما كانت قبل الانشقاق وبعده ، على وفائها لكرسي رومة الرسولي ولأوليّته ، بشرط أن تكون هذه ، على حد قول البطريرك المسكوني ديمتريوس الأول « قوة مصالحة ، توحد الكنيسة والعالم » . وتريد الكنائس الأرثوذكسية أن تكون ، في الوقت ذاته ، وفية لشعبها ، ومضطّعة بمسؤولياتها الراعوية ، التي لم تتخلّ عنها لغيرها في يومٍ من الأيام ، اضطّاعاً كاملاً ، بلا وصاية ولا انتداب .

وكل محاولة لإرساء الوحدة على أسُس الكنيسة الهرمية والسلطة الحقوقية المطلقة ، المبنية على « الطاعة للبابا » ، لا على أساس الشركة ، ومشاركة الأخ الأكبر - أسقف رومة - في المسؤولية ، إنما هي محاولة فاشلة ، إذا انسجمت مع روح القرون الوسطى والمجمع الفاتيكاني الأول ، تأبأها الروح المسكونية التي تحلّي بها الباباوات يوحنا الثالث والعشرون وبولس السادس ويوحنا بولس الثاني .

الحركة الانضمامية (L'Uniatisme) *

- الحركة الانضمامية أحدثت صورة كاريكاتورية للوحدة .
- شرقيون منضمّون تأقلموا .
- الأقباط الأرثوذكسيون هم خلفاء الرسل الشرعيون على الكراسي الرسولية في الشرق .
- هل يمكن تبرير الحركة الانضمامية ؟
- أعذار من قاموا بالحركة الانضمامية .
- ما رأي الغربيين في الكنائس الشرقية الكاثوليكية ؟
- ما رأي الأرثوذكسية في الكنائس الشرقية الكاثوليكية ؟

* انظر صفحة ٤٩ في الحاشية .

الحركة الانضمامية إنّ الشرق الأرثوذكسي يرفض
أحدثت صورة التبعية التي تسود علاقات الشرقيين
كاريكاتورية للوحدة المنضمين برومة . لقد وضعنا أنفسنا
تحت وصاية الكنيسة الرومانية ،
يوم كانت تسيطر عليها أجواء حركة الاصلاح الكاثوليكية ، المضادة
لحركة الاصلاح البروتستانتية ، وتعيش نظام كبت واستئثار بالكنيسة
وبالسلطة ، في ظل ما يشبه القانون العُرفي . وفات أسلافنا أنهم ، بهذا
الانضمام غير المشروط ، تخلّوا عن مسؤولياتهم لصالح اجهزة غريبة عن
تقاليدنا الكنسية ، ما فتئت تحكمنا تحت ستار الأوليّة الباباوية ،
وتمارس ، بالنسبة إلينا ، سلطات أسقف رومة الأسقفية والبطريركية ،
وكأنّ كنائسنا الشرقية المنضمة جزء من أبرشية رومة ، أو من بطريركية
الغرب اللاتينية .

وقد قال الأب إيمانويل لأنّ في سياق حديثه عن المركزية
الرومانية ، التي بلغت ذروتها على أثر المجمع التريدينتيني « إنّها حوّلت
الكثلكة الى حصن حصين » وأردف قائلاً : « عندما ينضمّ إلى رومة
شطرٌ من إحدى الكنائس ، يبقى الشطر الآخر منها - وهو يشكّل غالباً
الأكثرية - خارج الشركة الرومانية . وهكذا يُثبت الشطر الأرثوذكسي
صفته الكنسية ، أي كيانه ككنيسة ، تجاه الشركة الرومانية ، فيما الشطر

المنضمّ لا يعود يعي ، بفعل انضمامه الى رومة ، المفهوم الكنسي الصحيح ، ويُصبح طقساً من الطقوس Rite «^(١)» .

وقد أثبتت الأحداث أن أسلافنا ، الذين زجّوا بأنفسهم في طريق الانضمام هذه ، بدون بحث المبررات وتحديد الهويّات ، قد تصرفوا كرؤساء لا مسؤولين ، كما أثبتت « أن الكنائس الشرقية ، كما قال الأب لانّ ، لم يكن لها إذ ذاك مكان في الشركة الرومانية » .

إنّ الكنائس الشرقية الكاثوليكية لم تتحد ، في الواقع ، مع الكنيسة الرومانية ، بل ألحقت بها كفروع للكنيسة اللاتينية ، صُرح لها بممارسة الطقوس الشرقية . إنها ، شئنا أم أبينا ، مرتبطة ببطريركية الغرب ، لأن أسقف رومة يسوسها عبر المجامع الرومانية ، كما يسوس بطريركيته اللاتينية - مع العلم بأنه يسوس بطريركيته كما لو كانت أبرشيته الخاصة وكما لو كان المطارنة اللاتين نوّاباً له على أبرشياتهم . وهذا ما حمل الكردينال جوزيف سليبيّ (Joseph Slipyj) الرئيس الأعلى للكنيسة الأوكرانية الكاثوليكية ، على ان يقول في رسالته الموجهة بتاريخ ١١ تموز سنة ١٩٧٧ الى الكردينال Joseph Parécatil ، رئيس لجنة تدوين القوانين ، الخاصة بالحق القانوني الشرقي ، ما يأتي : « إنّ هذا القانون يُظهر بجلاء أنّ الاتحاد مع رومة يعني فقدان الكنائس الشرقية لاستقلالها ، وانقيادها التام ، وانحطاطها الى مستوى مُزري في الكنيسة » . ويطالب الكردينال الأوكراني الحبر الروماني ، في ذات الرسالة ، « بأن لا يجعل من نفسه المدبّر العادي لكنيسة شرقية وأن لا يتدخل في شؤنها إلّا في الظروف غير العادية ، وفي حالة تعرّض الايمان أو الآداب للخطر » .

(١) راجع : Irénikon 1979, I, p.23

وبالمعنى نفسه ، لكن بأوفر صراحة ، كتب المطران السرياني الكاثوليكي جوزيف منير ، في ٣ تشرين الأول سنة ١٩٧٧ ، إلى الكردينال الروماني ذاته ، بصدد ما ورد في مشروع الحق القانوني الشرقي المذكور ، من إقحام للسلطة الباباوية في كل شؤون الكنائس الشرقية المنضمة . قال : « ماذا نستنتج من هذا الإلحاح الثقيل المقيت ، في وجوب الرجوع الى سلطة البابا باستمرار ، سوى ما يأتي :

(١) إرتباط البطارقة الشرقيين ببطريك رومة ، وتبعيتهم الكاملة ، أو أقله الجزئية له . وهذا ظاهر للعيان . فهم خاضعون له وتابعون ، كما لو كانوا مرؤوسين عاديين . إنهم ليسوا إخوة بل أتباعاً ، يمثلون لأوامره ، ولأوامر المجامع الرومانية .

(٢) المركزية الرومانية الإدارية والتنظيمية بالنسبة الى الشرقيين . وهي مركزية حقوقية ، قمعية ومرهقة ، لأنها مفرطة .

(٣) انتداب دائم ، أكثر منه مؤقت ، من قِبَل بطريك رومة ، على إخوته البطارقة الشرقيين ، أو من قِبَل كنيسة رومة على الكنائس الشرقية . فلا يجوز أن يُفقد شيء من رقابة رومة ، وكل شيء يجب أن يمرّ برومة ، وكل شيء يجب أن يتم على مرأى المجامع الرومانية ومسمعها . . . لقد ولّت ، بلا رجعة ، عهد الانتداب والاستعمار » .

إذا ذكرنا أقوال هذين المسؤولين الكاثوليكين ، فعلى سبيل التمثيل لا الحصر ، لأن الكثيرين من الأساقفة الشرقيين المنضمين يشاركونها في هذا الشعور . ولا أستطيع أن أحصي جميع الخلافات التي نشأت بين بطريركية الروم الكاثوليك ، منذ وُجدت ، والكنيسة الرومانية . إن هذه الخلافات تعود ، بصفة خاصة ، الى الخلط بين دور

أسقف رومة كرأس للمصنف الأسقفي ، ودَوْرِيهِ كأسقف رومة وكبطريك الغرب . وهذا الخلط دعا البابا غريغوريوس الكبير (٥٩٠ - ٦٠٤) لأن يعلن : « إنه لخطأ عظيم أن نخلط بين الدور الذي ورثه أسقف رومة عن الرسول بطرس ، والذي يخوِّله أن يكون في الكنيسة الجامعة الأول ، من حيث الاهتمام والمسؤولية والسلطة والعون الإلهي ، والدور المتروبوليتي الذي يخوِّله الحقوق ، بحصر المعنى ، التي يمارسها بالنسبة للأبرشيات المجاورة . فالأولية الباباوية عونٌ يُعطاه البابا في حالة اللجوء إليه ، وعندما يرى أن تدخُّله مناسب وضروري . ولا شأن لهذه الأولوية بمركزية منظِّمة ومفروضة »^(٢).

إن أقوال هذا البابا العظيم تتعارض مع السلطة المطلقة التي يمارسها أسقف رومة ، بالنسبة للكنائس الشرقية المنضمة ، ومع مبدأ تغليب الطقس اللاتيني على غيره ، *Praestantia ritus latini* ، الذي أخذ به البابا بندكتوس الرابع عشر .

قد يرى البعض أننا نبالغ ، وأن الكنائس الشرقية المنضمة ليست خاضعة ، الى هذا الحد ، للمجامع الرومانية ، ولا تابعة لها . إلى هؤلاء نقدِّم الدليلين الرسميين التاليين على صحة ما نقول :

إن نشرة المجمع المقدس للكنائس الشرقية S.I.C.O. إذ تُشيد ، في عددها الصادر بتاريخ أيار - حزيران سنة ١٩٨١ ، بالمونسنيور إميل جيلاردوني ، الذي كان يشغل منصباً لا بأس به في المجمع المذكور ، والمتوفى في ١٣ آذار سنة ١٩٨١ ، تقول حرفياً : « إنَّ وظيفته كانت تفرض عليه زيارة الأرض المقدسة وبلادٍ أخرى (شرقية طبعاً) خاضعة

(٢) راجع : P. Batiffol. St. Grégoire le Grand. p.p. 188, 189 .

لولاية المجمع المقدس للكنائس الشرقية» (Soumis à la Juridiction de la S. Congrégation pour les Eglises Orientales) . إنَّ هذا النص الصريح يثبت أن هذا المجمع هو صاحب الولاية على الكنائس الشرقية الكاثوليكية .

أما اللوائح الإحصائية ، التي ترسلها أمانة سر الفاتيكان سنوياً إلى بطاركة الكنائس الشرقية المنضمة وأساقفتها ، ليجيبوا على ما تتضمن من أسئلة ، والتي يُستعان بها لنشر الدليل الحبري السنوي الرسمي (Annuaire Pontifical) فإننا نقرأ في صفحتها الأولى ما يلي :

بطريركية أو متروبوليتية . . . أو أبرشية البطريرك الخاصة . . . أو نيابة رسولية . . . والمطلوب منّا ، بعد وضع إشارة أمام المؤسسة الكنسية التي نرأسها ، والمذكورة بين هذه كلها ، سواء كانت بطريركية أو متروبوليتية أو غيرها ، أن نجيب على السؤال التالي : ما هو المجمع الذي تخضع له هذه المؤسسة (البطريركية ، المتروبوليتية . . . الخ) (Le Dicastère dont elle dépend) .

وهنا يأتي ذكر المجمع الرومانية ، الواحد بعد الآخر ، وبينها المجمع المقدس للكنائس الشرقية . وبوضع إشارة أمام هذا المجمع ، نحصل على النص الآتي : البطريركية (أو المتروبوليتية . . .) الخاضعة للمجمع المقدس للكنائس الشرقية .

إنني ، كلما عبأتُ هذه اللوائح ، كنت أشطب العبارة : « المجمع الذي تخضع له المؤسسة » وأكتب الى جانبها : هذا التعبير لا يليق . أو : اختاروا تعبيراً آخر . أو : الرجاء إبدال هذه العبارة بالآتية : المجمع الذي تتعامل معه المؤسسة الكنسية . وكنت أحاول ،

من وراء هذا التبديل ، التستّر على الواقع المخجل ، عملاً بالقول المأثور : إذا بُلِيتُمْ فاستتروا . ولم يُجَدِ كلُّ هذا نفعاً ، لأن رومة أمينة لمبادئها ، والنصوص مطابقة للواقع . والواقع أن البطيركية المنضمة ، كالمتروبوليتية ، كأبرشية البطريك الخاصة ، كالنيابة الرسولية . . . خاضعة فعلاً للمجامع الرومانية ، وهي تحت ولايتها . والواقع أن البطيركية الشرقية المنضمة وسينودسها لا ولاية لهما إلاّ تلك التي يستمدانها من المجمع المقدس للكنائس الشرقية الذي هو البطيركية القمّة Superpatriarcat .

مسكين هذا الشرق المسيحي ! لقد أحلّ الصليبيّون بطارقةً لاتينيين محل البطارقة الشرقيين باسم حق المتصر . فباسم أي حق يتصرف الرومانيون اليوم باللقب البطيركي ، الذي هو قمّة النظام الكنسي الشرقي وعنوانه ، ويطلقونه على من هم ، في الواقع ، نواب رسوليون ، يستمدون من المجامع الرومانية الولاية والسلطان ؟

أرادت رومة ، مخلصاً ، أن تكرّم البطارقة الشرقيين المنضمين ، فألحقتهم بالمجمع المقدس للكنائس الشرقية ، كأعضاء بقوة القانون . فكان أن وجدوا أنفسهم غارقين في أكثرية من الأعضاء الغرباء ومن اللاتين . وعليه ، إذا عقد هذا المجمع جمعية عامة ، للبت في شأن من شؤن إحدى البطيركيات ، اقترح البطريك ، المفترض أن يكون صاحب الولاية على هذه البطيركية ، بصوت واحد ، في أمر يعنيه هو وسينودسه وحدهما . وهكذا أصبح السينودس مؤسسة شاذة ، والبطيركية مهزلة .

ألَمْ يكن الكردينال سليبيّ الأوكراني إذن على حق ، عندما توجّه الى آباء المجمع الفاتيكاني الثاني ، في ختام إحدى خطبه ، بهذه العبارة

القاسية : « أيها الإخوة ، اشفقوا علينا ، نحن الشرقيين ، المنضمين الى الكنيسة الكاثوليكية » . وقد صدق الأب كونجار إذ قال : إنّ الحركة الانضمامية أسفرت عن صورة كاريكاتورية للوحدة .

شرقيون منضمون إن كثيرين من رجال الكنيسة
تأقلموا الشرقيين المنضمين لم يعودوا
يشعرون بحرج ، بالرغم من كل ما
ذكرناه . إن الوصاية المفروضة
عليهم لا تزعجهم ولا تعقدهم ، لأن ثقافتهم الكهنوتية ، وقد كانت
لاتينية أكثر منها شرقية ، هيأتهم للتأقلم والاندماج التدريجي في
بطريركية الغرب اللاتينية . لا يؤلمهم انفصالهم عن الأرثوذكسية ، وهم
وآباؤهم مدينون لها بإيمانهم بالمسيح . لقد ربّوا على يد المرسلين
اللاتين ، الذين أعطوهم خيراً ما يملكون . لم تتداول أيديهم في المدارس
الكليريكية سوى الكتب الجاري استعمالها في كليريكيات الغرب
اللاتينية . وتأثّر تفكيرهم وغط حياتهم بالحق القانوني اللاتيني .
وبكلمة ، إنهم مرتاحون الى وضعهم الكنسي الحالي .

وإذا حاولوا يوماً القيام بمبادراتٍ مسكونية رخيصة ، أذهلهم ما
يُبدية الطرف الأرثوذكسي من تحفُّظ حيال مبادراتهم ، ونسوا أن هذا
التحفُّظ طبيعي ، وله ما يبرره . فالأرثوذكسيون ، من جهة ، لا يثقون
بهم ، ومن جهةٍ أخرى ، يُدركون تمام الإدراك أنهم غير أحرار في تقرير
مصيرهم ، وأن مبادراتهم لا فعالية لها إلّا بالقدر الذي تريده لها المجامع
الرومانية .

لِنَقُلْها بصراحة . إن الأرثوذكسيين يفضّلون التعامل على قدم

المساواة مع الكنيسة اللاتينية ، لاسيما أنها تعترف لهم ، أكثر فأكثر ،
بالشخصية الكنسية المستقلة والفاعلة ، التي تنكرها علينا في الواقع .
لقد كان الراهب البلجيكي Gérard Van Caloen الذي تعاطى
القضايا المسكونية ، يرفض أن يرى في الكنائس الشرقية المنضمة جسراً
بين الأرثوذكسية والكنيسة الرومانية . وقد أعلن - وكان ذلك في أواخر
القرن التاسع عشر - أن « اللاتين المحبّذين للاتحاد ، سيكونون دائماً
أوفر حظوةً ، لدى اليونانيين ، من الروم الكاثوليك »^(٣)

الأخبار الأرثوذكسيون هم إن السلطات الرومانية ترى ،
خلفاء الرسل الشرعيون على عملياً ، في الرؤساء الكنسيين
الكراسي الرسولية في الشرق الأرثوذكسيين ، المحافظين على
التراث المسيحي الشرقي الأصيل ،
خلفاء الرسل الشرعيين على الكراسي الرسولية في الشرق . يدل على هذا
بوضوح أسلوبها في معاملتهم . ولا يسعنا إلا الابتسام أمام ادّعاء بعض
الشرقيين المنضمين بأن البطارقة والأساقفة الكاثوليكين الشرقيين ، هم
وحدهم أصحاب الحق في خلافة الرسل . إنهم يتهمون الأرثوذكسيين
بأنهم هم الذين انفصلوا عن كنيسة الآباء الأرثوذكسية . لقد فات
أصحاب هذا الادّعاء الساذج أن استمرارية كنيسة من الكنائس تقوم ،
قبل كل شيء ، على استمرارية تراثها الديني والكنسي ، وعلى الأمانة
لتقاليدها ، لأن هذا التراث وهذه التقاليد هي التي تحدّد هوية الكنائس ،
وتميّز كلاً منها عن غيرها .

فمن تُرى الذي فرط في التراث الشرقي ، وخرج على التقاليد

(٣) راجع : La Vie Bénédictine. Déc. 1894, p.562

الأرثوذكسية ؟ هل الأرثوذكسيون هم الذين تخلَّوا عن الحقوق والسلطات التقليدية ، التي لازمت اللقب البطريركي والمؤسسة البطريركية والنظام السينودسي منذ القَدَم ؟ هل الأرثوذكسيون هم الذين ربطوا شرعية قرارات سينودسهم الهامة ، بموافقة المجامع الرومانية ؟ أمِنَ أجل الكنائس الأرثوذكسية أنشئ في رومة المجمع المقدس للكنائس الشرقية ، الذي يسوس كنائسنا المنضمة ، على غرار ما كانت تفعل وزارة المستعمرات ، ويستطيع ، بجرّة قلم ، أن يلغى قراراتنا السينودسية ، فتصبح وكأنها لم تكن ؟ هل الأرثوذكسيون هم الذين يُنيطون صحة انتخاب اساقفتهم بموافقة لاحقة من السلطات الرومانية ، أو بموافقة مُسبقة على لوائح بأسماء المرشّحين للأسقفية ؟ هل السنودس الأرثوذكسي هو الذي تُنكر عليه رومة حق انتخاب أساقفة له في المهجر ؟ وهل البطارقة الأرثوذكسيون هم الذين يُمنعون من ممارسة ولايتهم على رعاياهم المهجّرين في الغرب ؟

مَن الذي أدخل في صُلب قانون الإيمان النيقاوي عبارة انبثاق الروح القدس من الآب والابن (Filioque) التي ترفضها الأرثوذكسية منذ القدم ، والتي رفضها ممثلو البابا يوحنا الثامن ، في مجمع سنة ٨٧٩ - ٨٨٠ ، لأن قانون الإيمان المذكور ، على حد قولهم ، كان يُتلى في رومة ذاتها بدون إضافة هذه العبارة ؟ (٤) هل الأرثوذكسيون هم الذين عدّلوا التشريع الشرقي الخاص بالزواج ، والذي يعتمد على مبدأ التدبير الكنسي (Economie) لإنصاف الزوج الناعس ، فأحلّوا ، محل الطلاق التقليدي ، النهج اللاتيني ، القائم على إعلان بطلان الزواج من الأساس ، والذي هو ، في أغلب الأحيان ، طلاق مقنّع

(٤) راجع : F. Dvornik. Byzance et la Primauté Romaine. p.11

خاضع « لِيَهْلَوَانِيَّة » رجال القانون ؟

مَن الذي أبدل اللغات الكنسية الشرقية التقليدية باللغة اللاتينية ، اللهم إلا في الطقوس الكنسية التي ، مع حفاظها على لغتها الطقسية « انقطعت صِلَتُها بجذورها الكنسية والروحية » . مَن الذي تبنَّى الحق القانوني اللاتيني في مجمله ؟ ولمَن يُعدُّون اليوم ، في رومة ، الحق القانوني الشرقي الجديد ، الذي قال الكردينال سليلي الأوكراني إنه يكرّس « ضياع استقلالنا ، وينحدر بنا الى وضع مُزري في الكنيسة » ؟

وما هو المكان الذي يَشغله اليوم البطريرك الشرقي المنضمّ ، في الكنيسة الكاثوليكية ؟ أليسَ البطريرك ، بحسب نص الحق القانوني الكاثوليكي ، أدنى رتبةً من الكردينال ، وإن كان كردينالاً شماساً ؟ أوليسَ البطريرك كذلك ، إذا طَبَّقنا نصوص الحق القانوني بحذافيرها ، أدنى رتبة من المطران اللاتيني ، ضمن حدود أبرشية هذا المطران ، بينما للكردينال حق التصدُّر في هذه الحالة ، بحيث إذا اجتمع ، في أبرشية لاتينية ، مطرانها و بطريرك و كردينال ، يتصدَّر الكردينال وبعده المطران اللاتيني ، ويحتلُّ البطريرك المحل الأخير ؟

هل البطاركة الأرثوذكسيون هم الذين قبلوا « الترقية » الى الرتبة الكردينالية ، بحجة أن البطريرك لا يحق له أن يمارس ، بدون هذه الرتبة ، دوراً فعّالاً في تدبير شؤون الكنيسة العامة ؟ هل بطاركة الاسكندرية و انطاكية و اورشليم الأرثوذكسيون هم الذين « رُقُّوا » عام ١٩٦٥ الى الرتبة الكردينالية ، الى جانب المأسوف عليه المنسيور دانتي (Dante) ، إكليسيارخيس كنيسة القديس بطرس ، الذي رُقِّي إلى الرتبة ذاتها ، في ذات الدفعة ؟ إننا لا نشك في نيات البابا بولس

السادس القديس ، لكن التقليد الروماني وحده ، الساري على الكاثوليكين الشرقيين ، يتقبل ، بلا حرج ، مثل هذا الشذوذ . ألم يكرّس البابا أفجانيوس الرابع تقدّم الكرادلة على البطارقة ، في البراءة Non mediocri التي أصدرها على أثر انعقاد مجمع فلورنسا (١٤٣٩) بحجة أن القديس بطرس وخلفاءه ، على حد قول البراءة الباباوية ، هم الذين أنشأوا الرتبة الكردينالية ، وأن البابا إنوشنسيوس الثالث ، كما جاء في البراءة المذكورة ، كان يعتبر أن الكردينالية من أصل إلهي ؟ ويجدر التنبيه الى أن تقدّم الكرادلة على البطارقة ، سبق أن جاء ذكره في رسالة القديس بطرس دميان الى البابا الزائف هونوريوس الثاني ، عام ١٠٦١^(٥)

بعد كل ما ذكرنا ، نسأل من له أذنان للسمع : لِمَنْ يحقُّ الانتساب الى الأرثوذكسية الشرقية الأصيلة ، وادّعاء الخلافة الرسولية على كراسي الشرق المسيحي ، التي يؤكّد فرانسوا دفورنيك وكلُّ مؤرّخي الكنيسة « أنها رفضت لرومة ، على مرّ العصور ، حق التدخل في شؤنها الداخلية »^(٦) ، وكم بالأحرى حقّ فرض الوصاية عليها ؟

هل يمكن تبرير
الحركة الانضمامية ؟
إنّ مَنْ أضعفته تقلبات الزمن لا
يرفض أن يتبناه ذو جاهٍ وثراء ، أو
مؤسسة كالكنيسة الرومانية ، مزدهرة
ومقتدرة . إنّ في استطاعة الشرقي
المنضمّ إلى رومة أن يعيش أبداً في أحضانها ، وأن يشبع من الفتات

(٥) راجع : P. Lanne. Irénikon. 1979. N°1. p.11

(٦) راجع : Byzance et la Primauté Romaine. p.20

الساقط من موائد الغرب المسيحي ، الغني بشرياً ودينياً والكريم معاً .
وفي استطاعتي أن أوكد أنني شخصياً لم أُحرَم شيئاً - إلا ما رُضيتُ مختاراً
أن أُحرَمهُ - رغم كوني لم أستجدِ أحداً ، بل رفضتُ على الدوام ، رفضاً
قاطعاً ، كل عون مادي ، يأتي من الكرسي الرسولي الروماني ، الذي
يكفيه فخراً وأجراً أنه يضطلع بأعباء الإرساليات الثقيلة ، في البلاد
النائية . لكن الاكتفاء الذاتي ليس الهدف الأسمى لأسقف مسؤول في
كنيسة الله .

إنني ، كمطران مسؤول ، أطرح على ذاتي أسئلة هامة ، تتعلق
بالكنيسة التي أنتمي إليها ، والتي دُعيتُ لخدمتها . إن هذه الكنيسة هي
في وضع غير طبيعي ، بالنسبة إلى كنيسة السيد المسيح العريقة ، التي
تعكس وجهه الغربى والشرقى ، الرومانى والأرثوذكسى . فكنيسة
الروم الكاثوليك ، ومثلها جميع الكنائس الشرقية المنضمة ، هي بينَ
بين . فهي لا تتمتع بثقة الأرثوذكسية ، لأنها انشقت عنها ، كما أنها
تبدو في الوقت ذاته ، مُحَرَجَة للكنيسة الرومانية ، الى حد أن أئمة
اللاهوتيين ورواد الحركة المسكونية الكاثوليكين أنفسهم يتمنون لو لم
توجد إطلاقاً ، ويرون فيها عقبة أساسية في طريق الوحدة الكنسية
المنشودة . فضلاً عن أن باباوات رومة الأخيرين ، المفتحين على الروح
المسكونية ، ومنهم البابا الحالي ، لم يكونوا ليقبلوا باقتطاع هذه
الكنائس من الأرثوذكسية ، لو كان هذا الأمر مرشحاً للتجديد .

وإنني ، بناء على ما سبق ، أطرح على ذاتي السؤال التالي : هل
من النزاهة بمكان أن نحاول تبرير إنشاء الكنائس الشرقية الكاثوليكية ،
وتبرير استمرارها في الوجود ؟ وبتعبير آخر ، هل كانت هناك أسباب
خطيرة أجازت لأبائنا في الايمان قطع شركتهم مع الأرثوذكسية ، التي

نقلت إليهم ، كالألم الساهرة الحنون ، الإيمان الصافي والمستقيم ، عبر اضطهاد مستمر واستشهاد مرير ، دام نحو الألفين من السنين ، ليستأنفوا الشركة مع الكنيسة الرومانية الشقيقة ، التي كانت ولا تزال تشارك الأرثوذكسية في جوهر إيمانها ؟ وبالاختصار ، هل استطاع المرسلون اللاتين ، الذين مهّدوا ، في ذلك الزمن ، السبيل لانضمام الشرقيين الأرثوذكسيين الى رومة ، بتوجيهٍ منها ، أن يقدموا لآبائنا عقيدة أكثر صفاءً من عقيدتهم ، أو حياةً طقسية أو ممارسةً للأسرار أكثر أصالةً ، أو تنظيمًا كنسيًا أوفر انفتاحاً وديموقراطية ؟

لا ! ثم لا ! إن آباء الكنيسة الشرقيين ، الذين حافظت الأرثوذكسية على تراثهم ، كانوا معلّمي العقيدة المسيحية ، كما كانوا المحركين في المجامع المسكونية . لقد كانت ممارستهم لسر الإفخارستيا ، ولسائر الأسرار الالهية ، ركيزة حياتهم المسيحية . أما التنظيم الكنسي الروماني ، الذي طُبّق علينا في مجموعه ، فلم يكن أفضل من التنظيم الكنسي الشرقي ، لأنه كان مبنياً ، لا على الشركة الكنسية ، بل على صَهْر الكنائس جميعاً في كنيسة رومة ، بحيث أن المركزية الرومانية ، على أثر انعقاد المجمع التريدينتي (١٥٤٥ - ١٥٦٣) لم تكن تترك مكاناً في كنيسة الله لكنائس الشرق الرسولية ، فيما كان ترفيع الطقس اللاتيني فوق سائر الطقوس ، يُلغي المفهوم اللاهوتي للكنائس الشقيقة .

وهكذا لم يكن إنشاء الكنائس الكاثوليكية المنضمة « أشبام نتائج الروح الانفصالية ، السائدة عند المرسلين اللاتين » فحسب ، كما قال الكردينال ويلبراندز ، رئيس السكرتارية الرومانية للوحدة المسيحية^(٧) ، بل كان أيضاً عملاً ضاراً ، لأن التراث اللاتيني الذي استبدلنا به ، الى

(٧) نورد النص الكامل في ما بعد .

حد بعيد ، تراثنا الشرقي ، لم يكن قطعياً التراث الأفضل . ألم يقتبس المجمع الفاتيكاني الثاني - وهو أكثر المجامع الغربية تقدماً - أفضل منجزاته من التراث الشرقي الأرثوذكسي ؟ إليكم ما أعلنه اللاهوتي الدومنيكي برنار لامبرت (Bernard Lambert) في محاضرة ألقاها ، في ٦ تشرين الثاني سنة ١٩٦٣ ، بحضور المصنف الأسقفي لكنيسة الروم الكاثوليك ، الموجود إذاك في رومة ، بمناسبة انعقاد المجمع الفاتيكاني الثاني : « لقد أضعنا وقتاً طويلاً في مناقشة استعمال اللغات المحلية في الليتورجيا ، والمناولة تحت شكلي الخبز والخمر ، واشترك أكثر من كاهن في إقامة الذبيحة الإلهية (Concélébration) والجماعية الأسقفية . . . مع أن الشرق المسيحي مارس كل هذه الأمور منذ البدء . . . إن الشرقيين الحاضرين في المجمع كمراقبين ، ابتهجوا بما حققه المجمع ، ولكنهم يفتون نظرننا ، بكثير من اللباقة ، الى أن المجهود الضخم الذي بذلناه ، لم يفعل سوى إيصالنا الى ما يمارسونه ، وما هم عليه ، منذ زمن بعيد ، ولم يرجعوا قط عنه » . وتابع اللاهوتي الدومنيكي حديثه قائلاً : « إننا مدينون ، حتى الآن ، بجميع منجزات المجمع الكبرى ، للحوار المسكوني ، أعني للقاء الذي تم بين تراثنا وتراث سائر الكنائس ، ولما رافقه من تبادل روحي . . . فإلى أي شيء نحن مدينون ، مثلاً ، بالبحث عن توازن أفضل بين الكتاب المقدس والتقليد . . . وبقسّم من منجزات المجمع حول المشروع الخاص بالليتورجيا ؟ إننا مدينون بهذا كله للعمل المسكوني ، وللحوار بين مختلف التقاليد . وماذا نقول عن المنجزات الكبرى ، التي حققناها في الدورة الثانية للمجمع ، بشأن سر الكنيسة ، والأسقفية ، من حيث هي سر ، والجماعية الأسقفية ، والشموسية الانجيلية ، وإعادة تقييم الكنائس المحلية والمجموعات الاقليمية الكبرى ؟ ألا تستمد كل هذه

أصولها من الجذور ذاتها ؟

كيف لا نرى ، في حديث هذا اللاهوتي الغربي اللاتيني ، إدانة قاسية للحركة الانضمامية ؟ . لقد كنت أتساءل ، وأنا أنصت لحديث الأب لامبرت ، لماذا استبدلنا نحن الكاثوليكين الشرقيين كنيسة معلّمة ، تُثَقِّنُ الى هذا الحد التعليم ، بكنيسة كبرى ، بلا شك ، تقرّ متواضعة بأنها لا تزال تتلقّى من الأرثوذكسية العلم ؟ وقد كان في استطاعتنا أن نكون على الولاء للكنيستين معاً ، كما سنرى .

وقد أوجز الكردينال ايتشغاراي Etchegaray رئيس أساقفة مرسيليا ، رأيه بهذا الصدد في هذه الكلمات : « يجب الاعتراف بأن روحانيتنا ولاهوتنا قد أصابها الفقر والجفاف ، بعد انفصالنا عن الشرق ، بسبب عقّلتَهما »^(٨)

أعذار من قاموا
بالحركة الانضمامية
إذا لم يكن هناك سبب كافٍ
لتبرير الحركة الانضمامية ، لماذا
هجر أسلافنا كنيستهم الأم ، التي
كانوا مرتبطين بها ارتباطاً عضوياً ،
هذه الكنيسة الغنية في المسيح والفقيرة بحسب العالم ، التي اضطُهِدَتْ
وجرّحت ولا تزال منذ القديم ، لأنها أصرّت على أن تنقل إلينا الايمان
الذي تسلّمته مباشرة من الرسل والآباء القديسين ؟ هل اعتقد أسلافنا أن
انضمامهم الى الكنيسة الرومانية يكفل خلاصهم ، تبعاً للقول المتداول
إذ ذاك : لا خلاص خارج الكنيسة الكاثوليكية ؟ أو أنهم ، في
عقلهم الباطن ، ولكسب عطف الدول الكاثوليكية الكبرى ، اختاروا

(٨) راجع : Osservatore Romano, 23 juin 1981

الأسهل وآثروا على الفقر الانجيلي الازدهار ، وعلى التواضع ما وصفه البابا يوحنا الثالث والعشرون « بالغبار الإمبراطوري المتراكم على عرش القديس بطرس ، منذ عهد قسطنطين الملك » ؟

وقد أتى الكردينال ويلبراندز على ذكر أحد العوامل التي دفعت بالليتنة قُدماً ، بين أرمن استانبول ، حين أعلن ، بمناسبة الذكرى المئوية الثالثة لمولد رجل الله مخيتار : « كثيرون من الأرمن كانوا يترددون ، في استانبول وغيرها من المدن الكبرى ، على كنائس اللاتين ، لأن انتاءهم الى اللاتين كان يكفل لهم حريتهم ، ويؤمن لهم مساندة السفراء الغربيين »^(٩) . كذلك كان غير الأرمن من الشرقيين ، إذا انضموا الى رومة ، أصبحوا في رعاية الغرب المسيحي . ولا شك أن هذا كان له تأثيره في تعزيز الحركة الانضمامية .

لكننا ، إذا شئنا أن نكون مُنصفين ، لا بدّ لنا من الإقرار بأن الرغبة في إعادة الشركة مع الكرسي الرسولي الروماني ، وهو الأول بين الكراسي ، لعبت دورها في نشأة الحركة الانضمامية ، إذ كان من الأمور المعترف بها ، منذ البدء ، أن كرسي رومة هو مركز الشركة الكنسية والوحدة المسيحية . فالرغبة في الاتحاد بالكنيسة الرومانية رغبة شرعية ، وليس هنا موطن الخطأ . إنما خطأ الذين انجرفوا في تيار الحركة الانضمامية يكمن في الأمور التالية :

(١) إنهم عادوا إلى الشركة الرومانية عبْرَ انشقاق جديد ، وفاتهم أن إصلاح خطأ ارتكب ، لا يكون عن طريق ارتكاب خطأ آخر ، لاسيما أن الانشقاق الذي افتعلوه فصلهم عن كنيسة آبائهم ، التي هم

(٩) راجع : Proche-Orient Chrétien 1978, I-II, p.11

مدينون لها بإيمانهم ، والتي تشارك الكنيسة الرومانية في الإيمان المستقيم .

(٢) لقد فاتهم ، يوم استأنفوا الشركة مع الكنيسة الرومانية ، أن يتفقوا معها على نظام أساسي واضح ، يكفل لهم مواصلة الاضطلاع الكامل بمسؤولياتهم ، تجاه رعاياهم ، الذين انجروا وراء رعاتهم في طريق الشركة الكنسية الجديدة .

(٣) إن التوقيت الذي اختاروه للانضمام الى رومة ، لم يكن ملائماً ، لأن هذه كانت لا تزال تحت تأثير الحركة الاصلاحية الكاثوليكية ، المضادة لحركة الاصلاح البروتستانتية ، وكانت مندفعة في طريق المركزية المتصلبة ، والاستئثار بكنيسة السيد المسيح ، ولم تكن تستوعب مفهوم الشركة الكنسية والكنائس الشقيقة ، ولم يكن للكنائس الشرقية مكان في شركتها ، على حد قول الأب إيمانويل لان .

(٤) لم يدركوا إذ ذاك أن الحركة الانضمامية ستجذر الانشقاق بين رومة والأرثوذكسية وتكرسه نهائياً . لقد انقطعت فعلاً ، على أثر إنشاء الكنائس الكاثوليكية الشرقية ، كل علاقة بين رجال الكنيسة الارثوذكسية ، من جهة ، ورومة ومرسليها ، من جهة أخرى ، بعد أن كان التعاون بين الطرفين يسير في اتجاه الشركة الكنسية ، كما سنرى في فصل آخر من هذا الكتاب .

(٥) فاتهم أنه كان في استطاعتنا أن نعيش ، في نطاق البطريركية الانطاكية ، الانتماء المزدوج الى رومة والأرثوذكسية معاً ، في انتظار عودتهما الرسمية الى الشركة الكنسية الكاملة . وقد عاش أبائنا ، في الواقع ، هذا الانتماء المزدوج بعد الانشقاق الكبير ، وستثبت هذا

بالوقائع في ما بعد .

والآن ، وقد ولّت العصور الوسطى ، وأشرف قرن الانفتاح والحوار والمنظمات الدولية على نهايته ، نرى الكنائس تخرج من عزلتها وجودها ، وتنظر الى الماضي بأعين جديدة ، وتنشغل بما يقرب بينها ، فيما كلٌّ من الكنيستين ، الرومانية والأرثوذكسية ، تعتبر الأخرى شقيقة لها . إنها مقتنعتان بأنّ الانشقاق الواقع بينهما أثيم وليس ما يبرّره على الصعيد العقائدي . فما رأيها في الانشقاق الثاني الذي خلفته الحركة الانضمامية ؟

ما رأي الغربيين	ما رأي الغربيين اليوم في الكنائس
في الكنائس الشرقية	الشرقية الكاثوليكية وفي الحركة
الكاثوليكية ؟	الانضمامية ، التي شققتها عن
	الأرثوذكسية ؟ إسمعوا ما قاله الكردينال
	ويلبراندز ، رئيس السكرتارية الرومانية للوحدة المسيحية . إنّ رأيه
	يعكس ، بلا شك ، آراء رواد الحركة المسكونية ، الذين يهتمون عن
	كتب بقضية عودة المسيحيين الى الشركة الكنسية .

ألقي الكردينال ويلبراندز محاضرة في البندقية ، بتاريخ ٢٣ تشرين الأول سنة ١٩٧٧ ، بمناسبة إحياء الذكرى المئوية الثالثة لمولد رجل الله مخيتار ، أشار فيها الى معارضة المرسلين اللاتين ، في استانبول ، لمشروع المصالحة بين المحافظين والمتلّيين من الأرمن المقيمين هناك ، ثم قال : « إنّ أشأم نتائج هذه المعارضة ، كان أطراد نموّ الحركة الانفصالية ، التي بلغت أوجها بإنشاء بطريركية مستقلة للأرمن الكاثوليك ، عام ١٧٤٩ » . وأردف الكردينال قائلاً : « إنّ

مختيار لم يُخَفِّ قَلقه حين علمَ بإنشاء بطريركية كاثوليكية . وقد أعرب
عن هذا القلق ، في مراسلاته الخاصة ، قُبيل وفاته «^(١٠)

أما الأب مورييس فيلان ، الذي كانت له مكانته في الأوساط
المسكونية ، فقد أبدى رأيه في الكنائس الشرقية الكاثوليكية ، في مقال
نشرته مجلة Rythmes du Monde جاء فيه : « ألا يبدو أولاً أن إنشاء
الكنائس الشرقية الكاثوليكية أحلَّ محلَّ الشرق (المسيحي) التاريخي
شرقاً اصطناعياً ، لا نرى فيه استمراراً لكنيسة الآباء ؟ إن هذا بالتأكيد
هو انطباع أي أرثوذكسي يوناني ، كما قد يكون انطباع الأوروبي
الغربي . سيقول كلاهما إن هناك خطأ في الرؤية ، من النواحي
الاجتماعية والنفسية (السيكولوجية) والمعنوية . إن علم الآثار لن يرتاح
أبداً الى كاتدرائية مصعَّرة ، صُنِعَت من مواد مقطّعة من كاتدرائية
نوتردام في باريس . إن المواد قديمة ، لكن المبنى مزيف . تلك حال
الجماعة المؤلَّفة من عناصر انتزعت من الكنيسة الأرثوذكسية . فإنها
انقطعت عُضوياً عنها ، إذ أصبحت ظاهرة اجتماعية جديدة . إن هذه
الفروع المقتلعة ، والمغروسة في غير مكانها ، لن تتحوّل الى
ساق »^(١١)

أوَلَمْ يُبْدِ البابا بولس السادس نفسه أسفه لهذا الجرح الدامي
الذي خلّفته الحركة الانضمامية في قلب الأرثوذكسية ؟ ألم يعتذر
جهاراً ، في تواضعه الأخاذ ، عندما صرَّح في الكلمة التي ألقاها في
الفنار ، أن من واجب « رؤساء الكنائس أن يقودوها في الطريق المؤدية
الى الوحدة الكاملة المنشودة . عليهم أن يفعلوا هذا من خلال اعترافهم

(١٠) Proche-Orient Chrétien. 1978, I-II, p.13 : راجع

(١١) Rythmes du Monde. T. IV, Nos 2, 3. 1956 : راجع

المتبادل بأنهم رعاة لقطيع المسيح الموكولة اليهم رعايته ، وعَبَّرَ احترامهم لهذه الصفة الراعوية التي لكلِّ منهم . وليحرصوا على تلاحم شعب الله ، ويعملوا على تنميته ، ويتجنبوا ما من شأنه أن يُشردمه ويبعث الفوضى في صفوفه » .

وقد علّق البروفسور إيفنجلوس ثيودورو، عميد كلية اللاهوت الأرثوذكسية في جامعة أثينا ، على كلام البابا بولس هذا قائلاً : « يرى الأرثوذكسيون في هذا الحديث شجياً للحركة الانضمامية »^(١٢) .

ويكفي لمعرفة رأي الكنيسة الرومانية في الكنائس الشرقية الكاثوليكية ، أن نقابل بين الأسلوب الذي تعامل به رجال الكنيسة الأرثوذكسية ، وذاك الذي تعتمده معنا . إنني أبادر فوراً الى القول بأن ترحيب رومة بالأخبار الأرثوذكسيين ، وما تبديه نحوهم من احترام وتقدير ، لا يكدرنا ، بل ، على العكس من ذلك ، يُبهجننا ويعزينا ، لأن الكنيسة الرومانية تكرم وتقدر ، عَبَّرَ الأشخاص ، تراثاً شرقياً عزيزاً جداً ، هو تراثنا الذي حافظ عليه الأرثوذكسيون ، بعناية كبرى ، لصالح المسيحية جمعاء .

وبكلمة ، يبدو أن الكنيسة الرومانية آسفة لكونها أنشأت الكنائس الشرقية الكاثوليكية . ولا شك أنها لم تكن لتفعل هذا في عصرنا المتأثر بالروح المسكونية . ولو تعودت الكنيسة الرومانية أن تتراجع صراحةً عن خطاياها ، عندما تشعر به ، لَبَحَثَتْ بتواضع عن وسيلة تُعيد بها الى الأرثوذكسية أعضاء جسدها الحيّة ، التي انتزعتها منها إِبَّان الحركة الانضمامية ، والتي هي أئمن لديها من ذخائر الموتى ،

(١٢) راجع : Proche-Orient Chrétien. 1977, I-II, p.7

وإن كانت ذخائر الرسل القديسين ، التي أعادتها رومة الى أصحابها ، بمبادرة كريمة منها . كم كان حرياً بها أن تسعى هي ، قبل غيرها ، لرأب الصدع الذي أحدثته في قلب الأرثوذكسية ، فتتقدم بأسلوب تعايش مشترك ، يُتيح لنا أن نمارس الانتماء المزدوج الى رومة والأرثوذكسية معاً ، وقد يهد الطريق لعودتهما الى الشركة الكنسية . وإلاّ وجب علينا الانتظار - يعلم الله الى متى - حتى تتحد الكنيستان الكبريان ، وحينئذ نرى أنفسنا وقد عدنا الى حضن الأرثوذكسية آلياً ، أي كالآلة العمياء ، التي لا تملك أن تقرر لها مصيراً .

ما رأي الأرثوذكسية
في الكنائس
الشرقية الكاثوليكية ؟
إن الكنائس الأرثوذكسية لم تنسَ
الجرح الذي أدمى قلبها ، حين
أقدمت الكنيسة الرومانية على انتزاع
أبنائها منها إبان الحركة الانضمامية
التي قامت بها ، مغتمةً الظروف الصعبة التي كانت الأرثوذكسية
تعيشها ، وما رافقها من ضعف ثقافي واقتصادي ، ومستغلة الثقة
الكاملة التي أولاها إياها الأرثوذكسيون ، إذ فتحو قلوبهم وكنائسهم
لمرسلها .

لقد قام المطران أغناطيوس هزيم ، رئيس اساقفة اللاذقية إذ
ذاك ، وبطريق انطاكية الأرثوذكسي الحالي ، بإلقاء محاضرة في فيينا عام
١٩٧٨ ، برعاية مؤسسة Pro Oriente ، أعرب فيها ، بلهجة أخوية
سلمية ، عن خيبة الأمل التي مُنيت بها الأرثوذكسية . قال غبطته : « إن
الكنيسة الكاثوليكية لا تعي وعياً كافياً كم خلّفت القرون الثلاثة الأخيرة
من جراح في قلب الكنائس الأرثوذكسية والشرقية . لقد كانت كنائسنا ،

ولا تزال ، في حالة ضعف اقتصادي وثقافي . وكانت شقيقتنا الكنيسة الرومانية توفد الى بلادنا أفواجا من المرسلين ، كانوا في أغلب الأحيان من البارزين ، لكنهم لم يكونوا في مستوى الثقة التي أوليناهم إياها . فإن كنائس الغرب المقتدرة ، بدلاً من أن تساعدنا على النهوض بكنائسنا ، حاولت أن تضمنا إليها ، وأنشأت على حسابنا كنائس شرقية كاثوليكية ولايتينية وبروتستانتية . فهل تُرى تتم مساعدة كنيسة - وكنيسة شقيقة ، كما يقولون اليوم - على النهوض ، عن طريق تجزئتها ؟ (١٣)

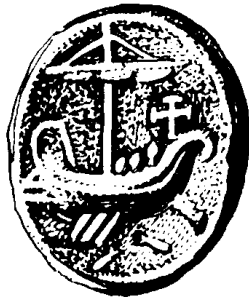
إذا رأت الأرثوذكسية فينا ، نحن الشرقيين المنضمين الى رومة ، إخوة في الدم وفي الايمان ، وقدّرت المزايا البشرية والروحية التي جئناها من التحاقنا بكنيسة الغرب ، فانها لا تستطيع أن تولينا ثقتها الكاملة : - لأننا لم نطعم ، بما جنيناه ، تراثنا الشرقي ، بل استبدلنا ، أو كدنا ، تراثاً بتراث .

- ثم إننا كنا في وقتٍ ما - ولا يزال اليوم الكثيرون من الشرقيين المنضمين - في نظر الأرثوذكسية ، عملاء المسيحية الغربية الجارفة .

- وأخيراً ، يرى الأرثوذكسيون أن وضعنا تحت الوصاية الرومانية لا يؤهلنا لأن نكون كنيسة ، بحصر المعنى ، بل طقساً من الطقوس ، كما يقول الأب إيمانويل لان . كما يرون أن هذه الوصاية تحط من قدر المؤسسة البطريركية السينودسية ، التي هي ركيزة النظام الكنسي الشرقي ، والتي حافظنا على ألقابها ومظاهرها من دون مقوماتها .

(١٣) راجع: Proche-Orient Chrétien. 1978, III-IV, p. 204.

وبكلمة ، إنَّ هناك واقعاً يجب أخذه بعين الاعتبار ، هو أنَّ اتحاد الكنائس الشرقية الكاثوليكية برومة يبدو للأرثوذكسية ، وللاهوتيين ورواد الحركة المسكونية الكاثوليكين انفسهم ، وكأنه « صورة كاريكاتورية للوحدة »^(١٤) ، كما وصفه الأب إيف كونجار .



(١٤) راجع : Y. Congar. Notes sur le Schisme Oriental. p.42

أيّ سوء صنَّعته الأرثوذكسية ،
لم تصنعه الكنيسة الرومانيّة ؟

ألتمس المَعذرة إذا بدا للقارئ أنني أقف الى جانب الطرف الأضعف ، بحسب العالم ، حين أطرح السؤال التالي : أي سوء صنعتهُ الأرثوذكسية ، عَبْرَ التاريخ ، ولم تصنعه الكنيسة الرومانية ؟ كثيراً ما أطرح هذا السؤال على نفسي ، لعلّي أستطيع تبرير واقع الكنائس الشرقية الكاثوليكية . وعبثاً وضعت ذاتي في موضع أساقفة رومة ، لأُحسّ في جسدي وروحي بالضربات التي قد تكون الأرثوذكسية وجّهتها الى هذا الكرسي المقدس ، الأول بين جميع الكراسي الأسقفية . ثم وضعتُ نفسي في عالم الكنائس الشرقية المنضمة الضيق ، الذي أنا منه ، بين الكنيستين الكبيرَيْن ، لعلّي أرى من أية جهة كانت تأتي الضربات ، وانتهى بي الأمر الى التساؤل : ألسْتُ أنا وكنيستي وجميع الكنائس الشرقية الكاثوليكية ، الضربة الكبرى التي وجّهتها الكنيسة الرومانية الى الأرثوذكسية ؟ كما أتساءل دائماً ، وفي شيء من القلق ، وبدون تحيُّز - لأنّي أكنُّ للكنيستين المحبة ذاتها في المسيح - أيّ شرّ صنعت الأرثوذكسية ، تَسبّبَ في أن لا أكون اليوم أرثوذكسياً ؟ إنني أعرف لماذا أنا في شركة مع كرسي رومة الرسولي ، الأول بين الكراسي ، ومركز الشركة الكنسية . ولكنني لا أعرف لماذا أنا في حالة انشقاق مع الأرثوذكسية ، التي أنا - كآبائي في الإيمان - مدين لها بكوني مسيحياً ، والتي حملت إليّ ، عبر الأجيال ، يسوع المسيح علّة وجودي .

ماذا فعلت الأرثوذكسية ، لتستحق أن يجرحوها هكذا ويتزعروا منها مؤمنوها ، وهم أولادها في المسيح ، و يقيموا في وجهها ، ولما فستها ، كنائس جديدة ، اقتطعوها من جسدها ، وكأنه ليس جسد المسيح ؟ ماذا فعلت الأرثوذكسية ليقموا مقابل كل كاتدرائية أرثوذكسية كاتدرائية كاثوليكية شرقية ، يحتفل فيها بالعماد ذاته والذبيحة ذاتها ، وفي وجه كل بطريرك بطريركاً وفي وجه كل مطران مطراناً ، يحملان الألقاب ذاتها ؟

بماذا أساءت الأرثوذكسية الى الكنيسة الرومانية ، قبل الانشقاق الكبير وبعده ، رداً على إساءات رومة اليها ، بعد الانشقاق وقبله ؟ هل حاولت أن تفرض بطارقة وأساقفة من عندها ، على كراسي الكنيسة اللاتينية ، في الشرق ، أو في الغرب ، انتقاماً لبطارقة القسطنطينية وانطاكية وأورشليم وغيرهم من أساقفة الشرق ، الذين طردهم الصليبيون وأحلّوا محلّهم ، أو سلّطوا عليهم ، بمباركة بابا رومة ، أساقفة من اللاتين ، متذرّعين بحق المتصر ؟

ألم تعترف الأرثوذكسية بأولية بابا رومة ، قبل الانشقاق وبعده ، في المجامع المسكونية وخارجها ، حتى في الوقت الذي أنكرت فيه رومة على سائر الكنائس حقّها في أن تكون كنائس ، بالمفهوم اللاهوتي للكلمة ؟

هل تعدّت الأرثوذكسية على حقوق أساقفة رومة ، قبل الانشقاق أو بعده ، وهل نافستهم في الدعوة الى المجامع أو ترؤّسها ؟ وهل نعتت بالمسكونية أو العصمة مجامع عقدتها في غياب الكنيسة الرومانية ، كما فعلت رومة بعد الانشقاق ، عندما أضفت على مجامعها الغربية ، التي عقدتها في غياب الأرثوذكسية ، صفة المسكونية والعصمة ، متجاهلةً

الدور الفريد الذي لعبته الأرثوذكسية الشرقية ، في تثبيت حقائق الايمان الأساسية ، وإلقاء الأضواء عليها ، سواءً في نطاق المجامع المسكونية المشتركة ، أو من خلال تعاليم آباءها القديسين ؟

ماذا فعلت الأرثوذكسية في مقابل إقدام رومة على إنشاء كنائس لاتينية في الشرق ، لا يزال بعضها قائماً الى اليوم ، وهي مؤلفة من مسيحيين شرقيين ، من أصل أرثوذكسي ؟

أيّ شر صنعت الأرثوذكسية ؟ أو أي شر صنعته ، لم تصنعه الكنيسة الرومانية ؟ هل ارتكبت هرطقة ، هي التي شنت الحرب على البدع وأصحابها ، على مرّ الزمن ، الى جانب كنيسة رومة ، وبأوفر شراسة وعنفاً ، ولم تحّد يوماً عن تعاليم الآباء القديسين ؟ لقد قال في هذا البروفسور بوبسكو T. M. Popescu : « إنّ التقليد الأرثوذكسي ، إذ يشكّل استمراراً لتقاليد الرسل والآباء القديسين ، يعمل بطريقة حية وفعّالة . إنّ الكنيسة الأرثوذكسية ، بصفة عامة ، تعيش في العمق هذا التقليد ، الجدير بالتقدير ، لما فيه من عناصر ثابتة ، تُلهم الحركة المسكونية الأرثوذكسية ، والمسيحية عامة ، وتساعدُها »^(١).

وقد ورد في كتاب « لاهوت رومانيا الأرثوذكسي » ما يلي : « إذا كانت كنيسة رومانيا الأرثوذكسية ، ولا تزال ، أرثوذكسية - مستقيمة الرأي - فذلك بفضل إيمانها ولاهوتها ، الذين تلقّتهما عن الآباء القديسين وحافظت عليهما »^(٢).

(١) راجع : Prof. T.M. Popescu, dans «Orthodoxia». 1954, VI, N°1 p.23

(٢) راجع : De la Théologie Orthodoxe Roumaine. 1974, p.192

وقد أكد هذا الأب مورييس فيلآن ، الخبير الغربي في الشؤون المسكونية ، إذ قال : « إن المسيحيين الأرثوذكسيين ، في مجموعهم ، لم يشعروا يوماً بأنهم قطعوا صلتهم بماضيهم أو تنكروا له في شيء »^(٣)

لا ! لم تعرف الأرثوذكسية ، في تاريخها الطويل ، الهرطقة .

هل هي منشقة ؟ نعم ! والكنيسة الرومانية كذلك ، لأنها ، بشهادة كليهما ، تتقاسمان مسؤولية الانشقاق الذي وقع بينهما .

أي سوء إذن صنعتته الأرثوذكسية ، ولم تصنعه الكنيسة الرومانية ؟ فلمَ لستُ أرثوذكسياً ؟ ولمَ أنا كاثوليكي فقط ؟ إن الأرثوذكسيين ، بلا شك ، خطأ . ولكن هل هم خطأ أكثر من الرومانيين ، ومن أساقفة رومة ؟ لا ! مع أن المفترض أن يكون أساقفة رومة أقل انقياداً للخطيئة من غيرهم ، وأسقف رومة هو الأول بين الأساقفة والأخ الأكبر .

فلمَ إذن بُيرت الأرثوذكسية هكذا ، عن قصد ، من خلال الحركة الانضمامية ، التي انتزعت منها الكثيرين من أبنائها ؟

إن أئمة الحركة المسكونية وكبار اللاهوتيين ، كاثوليكين وأرثوذكسيين ، ورؤساء الكنائس المفتحين للحوار ، ومنهم البابا بولس السادس والبابا يوحنا بولس الثاني ، يأسفون جميعاً لهذا الجرح الذي خلّفته الحركة الانضمامية في قلب الأرثوذكسية ، ويعتبرونه من أسوأ ما مُنيت به العلاقات بين الشرق والغرب المسيحيين ، عبر التاريخ .

(٣) راجع : Rythmes du Monde. T.IV, Nos 2, 3

الروح يهبّ على الكنائس

- مبادرة البابا بولس السادس .
- الحديد في لغة الباباوات والبطاركة .

مبادرة البابا

بولس السادس

مما يؤسف له أن النفوذ الذي
حظيت به الكنيسة الرومانية ، بفضل
رئاستها في المحبة ، فضلاً عن مكانة
رومة الزمنية ، كعاصمة

للإمبراطورية ، أصبح أداةً للتسلط الديني ، فنُفّر سائر الكنائس
وجعلها في حالة حذر ورِيبة . وقد أكّد هذا التسلط البابا يوحنا الثالث
والعشرون ، حين تمنى على الكنيسة الرومانية « أن تنفض الغبار
الامبراطوري ، الذي تراكم على عرش القديس بطرس ، منذ عهد
الملك قسطنطين » . وكان خَلْفَهُ البابا بولس السادس يشعر في قلبه
بالأسى العميق ، لما خَلَفَتْهُ روح التسلط هذه من انشقاق بين الكنائس .
فقام متواضعاً بمبادرة لم يسبق لها مثيل ، إذ انحنى على أقدام ممثل
البطريك المسكوني ، أثناء ذبيحة إلهية أُقيمت في رومة . فما كان أقساها
إدانةً لتصرفات الكثيرين من باباوات الكنيسة وبطاركتها وأساقفتها ،
على مرّ الأجيال . أوّلَم تكن هذه المبادرة ، مثلاً ، تعويضاً جذرياً عن
تقيل للقدمين ، من نوع آخر ، شاء البابا أفجانيوس الرابع أن يفرضه
على بطريك القسطنطينية يوسف ، والأخبار المرافقين له ، يوم وصلوا
الى فرّاري Ferrare استعداداً لمجمع فلورنسا (١٤٣٩) الذي كان هدفه
إعادة الشركة بين رومة والقسطنطينية ؟ وإذ رفض البطريك ومرافقوه
التزول عند هذه الرغبة ، التي لا تليق بمن ينتسب الى الصياد الجليلي

الوضع ، ألغى البابا الاستقبال الرسمي للوفد اليوناني ، واستبدله باستقبال متواضع وخاص .

ربما لم يَرَم البابا بولس السادس ، من وراء هذه المبادرة ، الى إظهار الكنيسة الرومانية وكأنها مخطئة أكثر من غيرها . لكنه كان يعتقد ، على الأقل ، أنه لا يحق لأولى الكنائس أن تخطيء وتسيء الى المحبة ، بقدر ما كان يحق لغيرها ، وأنه كان عليها ، بصفتها الرئيسة في المحبة ، أن تحب أكثر من غيرها ، بعدما أجاب الرسول بطرس بالإيجاب ، ثلاث مرات ، على سؤال الرب المثلث : يا سمعان بن يونا ، أتعبني أكثر من هؤلاء ؟

الجديد في لغة الباباوات والبطاركة
إن رؤساء الكنائس الرومانية
والأرثوذكسية ، بإلهام من الروح
القدس الذي هبَّ على الكنائس في
السنين الأخيرة ، عادوا إلى تبادل
الزيارات والرسائل ، بعد مقاطعة استمرت بضعة قرون . وقد استقبل
أسقف رومة بمحبة فائقة في الفناء ، كما استقبل البطريرك المسكوني في
رومة ، من قبل الأساقفة الكاثوليكين ، الملتزمين في كاتدرائية القديس
بطرس ، إبَّان المجمع الفاتيكاني الثاني ، بعاصفة من التصفيق ،
مصحوبة بدموع الفرح .

إن الباباوات والبطاركة الأرثوذكسيين ، والأساقفة من الطرفين ،
يتحدثون عن الكنيسة الواحدة وعن قطع المسيح الواحد ، ويشيدون
بإيمان الرسل والآباء القديسين المشترك بينهم . إنهم جميعاً يشجبون
« العوامل السياسية والاعتبارات البشرية التي شوَّهت جمال الحياة

المشتركة بين الإخوة» . ولولا بعض الاعتبارات ذات الطابع السيكلوجي ، ربما اشترك بولس السادس وأثيناغوراس في كأس المسيح الواحدة .

أما المؤمنون من كل الطوائف فانهم يهرعون أفواجا إلى مختلف الكنائس ، في أسبوع الصلاة لأجل الوحدة ، ليصلّوا معاً ، ملتصين من الله ، بفهم واحد وقلب واحد ، أن يحقق الوحدة المنشودة ، وقد هبّ الروح وجرف ما خلّفته الأجيال من رواسب التعصّب والمنازعات .

« حيثما اجتمع اثنان أو ثلاثة باسمي ، فأنا أكون هناك في وسطهم » (متى ١٨ : ٢٠) . إنّ الشركة المعاشة في المسيح كفيلة وحدها بأن تتغلّب على العقبات ، وأن تُظهر بجلاء بطلان الحجج التي تفرّق بين المؤمنين . لكن إذا أثّرنا المنطق البشري على منطق الإيمان ، سنستمر إلى الأبد في مناقشة الخلافات النظرية والحقوقية والسلطوية ، التي تعترض طريق الشركة الكنسية ، بالرغم من اعتقادنا بأن الإيمان في الأساس واحد .

وسنرى بإسهاب ، في ما بعد ، أن بعض الخلافات حول مفهوم الأولوية الرومانية والعصمة الباباوية ، مثلاً ، قد لا يتم التفاهم حولها نظرياً ، بينما يهون حلّها عملياً ، في ظل العيش المشترك ، الذي يستطيع وحده أن يعيد ، بين الأولوية الباباوية والجماعية الأسقفية ، التوازن الذي كان سائداً قبل الانشقاق .

المحبة تُقرب والتواضع يُوحّد

- شركة بدون محبة ومحبة بلا شركة .
- المحبة قرّبت بيننا والتواضع يوحدنا .
- رومة المسؤولة الأولى عن قطع الشركة وعن استئنافها .

شركة بدون محبة

ومحبة بلا شركة

كانت هناك ، قبل الانشقاق
الكبير ، كنيسة موحدة قانونياً ،
لكن الشركة القانونية ، القائمة في
الألف سنة الأولى ، لم تكن تمنع

المنازعات المتبادلة بين رومة والأرثوذكسية البيزنطية ، من أن تبذر
الشقاق داخل الكنيسة الواحدة . فكانت الوحدة ، في غالب الأحيان ،
غير مقرونة بالمحبة . ثم كان الانشقاق ، فتكررت كل من الكنيستين
للأخرى وتجاهلتها . وكان تطوّر منفصل وتباعّد مطّرد . وأخيراً هبّ
الروح على الكنائس في أواخر الألف سنة الثانية من تاريخ المسيحية .
فأفاق الطرفان فجأة ، وانفتح كلٌّ منهما على الآخر . وهما هما
الكنيستان ، بعد أن عاشتا ، في الألف سنة الأولى ، الشركة القانونية
بلا محبة ، وفي الألف سنة الثانية بلا شركة ولا محبة ، تعيشان اليوم المحبة
بلا شركة قانونية . فهل ننتظر أواخر الألف سنة الثالثة لنعيش الشركة في
المحبة ؟

إنّ من حقنا جميعاً ، بل من واجبنا ، أن نحاول التعرف أكثر
فأكثر على أسرار الله . لكنّ الله محبة : هذه أولى حقائق الايمان ، التي
كشفها لنا الوحي الإلهي . والمحبة هي الشركة . شركة مع الله ومع
القريب ، في نطاق كنيسة الله الواحدة . لكنّ الواقع المؤلم هو أننا لا

نكفُ عن استبعاد هذه الشركة ، دفاعاً عن « حقائق » ثانوية ، هي ، أكثر ما تكون ، من صنْع الكنائس المنقسمة ، ومخترفي اللاهوت فيها ، الذين لا ينفكّون يتمخّضون عنها ، ويقىمونها عقبات في طريق الشركة - المحبة .

صحيح أن التطوير اللاهوتي يُغني الكنيسة ، لكنه كثيراً ما يُفقرها من جهة المحبة ، ويعرقل الشركة الكنسية ، إذا انفلت ، كما هو حاصل ، وتجاوز الحقيقة المنزلة ، التي رسّخها تعليم الرسل والآباء القديسين ، وحدّدتها المجامع المسكونية .

ليس في استطاعة أيّة كنيسة ، وإن كانت الكنيسة الرومانية ، أن تضيف الى وديعة الايمان عقيدةً أساسية ، بعد أن ترسّخت العقيدة في عهد الرسل والآباء القديسين . ولا يحق لأية كنيسة أن تفرض على غيرها مفهوماً أو تفسيراً جديداً لعقيدة الرسل والآباء ، لا سيّما إذا أسهمت ، بهذا الفعل ، في الحيلولة دون تحقيق الشركة الكنسية ، التي تجسّد المحبة ، والتي أرادها السيد المسيح ، فكانت وصيّته الأخيرة : ليكونوا واحداً !

المحبة قرّبت بيننا
والتواضع يوحدنا
لا بد لتحقيق الشركة في المحبة ،
من أن تقترن محبة القلب ، التي
وهبها الروح الكنائس بغزارة ،
بتقويم التفكير في ظل التواضع . على
كل كنيسة أن تقتنع بأنها لا تملك الحقيقة المعلّنة إلّا من خلال تعبير
بشري ، لا يمكن أن يتناول الإلهيات إلّا قياساً ، عن طريق مقارنتها
بالزمنيات . وعلى كل كنيسة أن تقتنع بأنه ليس في لغة بشر كلمات

تستوعب مضمون الحقيقة المعلنة . وقد يكون أقل الناس إفصاحاً عن هذه الحقيقة ، أكثرهم تجسداً لها في حياته ، لأننا إذا عبرنا عن الحقيقة ، إنما نتمم بها ، بفعل ضعف لغتنا البشرية ، أما إذا عشناها بفعل الروح القدس المباشر . إن التواضع وحده جدير بأن يكشف لنا الحقيقة التي لدى الآخرين ، وبأن يدفعنا الى محاولة اكتشاف ما لديهم من حسنات تبيننا ، و ثروات تغنينا ، بدلاً من أن نحاول إغراقهم بفيض ما نظن أنه لدينا وفيها . أليس هذا ما فعله اللاتينيون من آباء المجمع الفاتيكاني الثاني ، الذين لم يستنكفوا من أن يأخذوا عن التقليد الشرقي ، متواضعين ، ما أعوز تقليدهم ، على غناه .

ألم يقل الكردينال بيّا Béa الرئيس السابق لسكرتارية الوحدة المسيحية : «إننا لن نعبر باب الوحدة إلا راكعين»؟

إن التواضع المقرون بالمحبة يحثنا على الاقتداء بالرسل القديسين ، الذين قرروا أن لا يحملوا أحداً ثقلاً فوق الأشياء التي لا بد منها (أعمال ١٥ : ٢٨) كما يحملنا على أن لا نولي قضايا السلطة والأولية في الكنيسة أكثر مما تستحق من اهتمام . إن حاجة الكنيسة إلى السلطة وإلى الأولية هي التي تحدد ، في واقع الحياة المشتركة ، مفهومها الصحيح ، وتحدد ممارستها في الحدود التي تملئها المصلحة الكنسية العامة ، وهذا ما لن نحققه القرارات «العقائدية» والمناقشات النظرية .

وعلى كل ، فإن قضايا السلطة الكنسية والأولية الرومانية ، مهما بلغنا من الأهمية ، لم تكن عبر الأجيال ، ولا يمكن أن تكون من قضايا الإيمان الأساسية ، وبالتالي ، لا يجوز أن يؤثر الخلاف عليها على الوحدة المسيحية وعلى الأصالة الكنسية . وهل من ينكر على الكنيسة القبطية في مصر ، المدعوة لاخلقيونية ، أصالتها الكنسية ، وهي التي

لم تَجْنِ أَيَّ نَفْعٍ مِنَ الْأَوَّلِيَّةِ الرُّومَانِيَّةِ ، منذ المجمع الخلقيدوني (٤٥١) على الأقل ، حيث انقطعت شركتها مع رومة ، ولا تزال منقطعة منذ خمسة عشر قرناً ؟ وعلى الرغم من هذا ، نراها اليوم وقد أصبحت من أكثر الكنائس ازدهاراً وقداًسة ، وقد حققت نهضة روحية ورهبانية ونسكية ، تحسّدت عليها . وهي لا تدينُ بها إلاّ لِإِفْعَالِ الروح القدس ، ولنحو ألفي عام من التضحية والاستشهاد ، في سبيل الحفاظ على إيمانها ، والبقاء على الأمانة ليسوع المسيح .

رومة المسؤولة
الأولى عن قطع
الشركة وعن استئنافها

إنه يتوجب على الكنيسة كلها أن
تعمل لإعادة الوحدة المسيحية .
لكن هذه المسؤولية تقع أولاً على
عائق الكنيسة الرومانية ، للأسباب
التالية :

(١) لأن قسماً كبيراً من الأرثوذكسية يعيش اليوم في ظل أنظمة سياسية لا تتيح له حرية التحرك والعمل في هذا المضمار .

(٢) لأن الكنيسة الرومانية هي الأولى بين الكنائس ، وبالفعل ذاته ، المسؤولة الأولى عن الانشقاق ، وعن استئناف الشركة الكنسية . وسيحاسبها الرب أكثر مما سيحاسب غيرها ، لأن « مَنْ أودع كثيراً سيطلبُ بأكثر » (لوقا ١٢ : ٤٨) . ألم يقل مجمع خلقيدونية المسكوني ، في رسالته الى البابا لاون الكبير : « إنه - أي البابا - يضطلع برسالة توحيد جسد الكنيسة » ؟

لقد رفض الشرق باستمرار الاعتراف بأن لأسقف رومة حقاً بالتدخل في شؤونه الداخلية ، وبأنه المرجع الأعلى في القضايا العقائدية ، بحيث تعلو سلطته على سلطة المجمع المسكوني . وما

يؤسف له أن رومة ، أمام هذا التصلب المستمر ، لم تُثِرْ هذه القضية في أحد المجامع المسكونية ، التي انعقدت بالاشتراك مع الأرثوذكسية الشرقية ولم تطالب بقرار مجمعيّ حول طبيعة الأُولية الرومانية وأصولها وحدودها . ولعلّ هذا يعود الى أن قضية الأُولية لم تُطرح جدياً وبالتفصيل ، إلّا ابتداءً من القرن الحادي عشر ، ولاسيما بعد حركة الإصلاح البروتستانتية ، وفي ظل حركة الإصلاح الكاثوليكية المضادة ، فضلاً عن أن الكنائس لم تكن تضيفي على قضية السلطة الصفة العقائدية ، بل تعتبرها قضية حقوقية ، لا يشكل الخلاف عليها عائقاً في سبيل الوحدة المسيحية .



إلى متى ؟

- إلى متى سندفع التكاليف ؟
- إنّ الشرق الأدنى المسيحي دَفَعَ الثمن ، ولا يزال يدفعه عن الجميع .
- التباطؤ في تحقيق الوحدة .
- هل يجوز أن ننتظر ؟
- هل مِن مبرّر لاستمرار وضعنا الكنسي الشاذ ؟

إلى متى سندفع
التكاليف ؟

الآن وقد تمَّ إنشاء الكنائس
الكاثوليكية المنضمّة ، وانشقاقنا
بدون مبرر كافٍ عن الأرثوذكسية ،
التي نحن مدينون لها بالإيمان

بالمسيح ، هل نسلّم بالأمر الواقع ، وننتظر عودة الوحدة بين الكنيسة
الرومانية والأرثوذكسية الشرقية - يعلم الله متى - لنعود الى الشركة مع
هذه ، أو بالأحرى ، لنُعَادَ اليها بالتبعية ، كالمقطورة أو كالطفل
القاصر ، الذي لا إرادة له سوى ما يمليه عليه الوصيّ .

ومتى ستُتَقَّ الكنيسة الكبريان على إعادة الشركة بينهما ؟ إنَّ
هذا في علم الله . لقد كتب الراهب المعروف لامبير بودوان Lambert
Beauduin ، المتوفى سنة ١٩٦٠ ، وكان في طليعة رواد الحركة
المسكونية ، ما يلي : « ليس هناك من شك في أن الجيل الحاضر ، وعلى
الأرجح ، الأجيال التي ستعقبه ، لن تشهد الوحدة المنشودة » .

إنَّ الشرق الأدنى المسيحي
دفع الثمن ولا يزال
يدفعه عن الجميع

إلى متى سنستمر في تسديد
« فواتير » النظام الكنسي الروماني
ومركزيته المتطرفة ؟ إذا كنا، نحن
الشرقيين المنضمّين، ندفع تكاليف

هيمنة الأنظمة اللاتينية ، منذ عدة قرون ، فإن مسيحيي الشرق الأدنى دفعوا ، على مرّ الزمن ، تكاليف هيمنة كنيسة رومة وبيزنطة ، ويتحملون عواقبها . بينما كانت الكنيسة الكبريان تتنافسان على النفوذ والمجد ، وفيما كان عرش البابا وعرش البطريك المسكوني يتصبان مقابل عرش الإمبراطور ، كان مسيحيو الشرق الأدنى يستमितون في الدفاع عن كيانهم والحفاظ على إيمانهم ، المهتدّ من قِبل مواطنهم وجيرانهم الأقربين ، وإيصاله ، بلا شائبة ولا نقصان ، الى الأجيال اللاحقة .

إن الانشقاق الذي وقع بين الشرق المسيحي والغرب اللاتيني ، يجب أن لا يُنسب الانشقاق الآخر ، الذي لا يقل عنه شؤماً ، والناسي عن المجمع الخلقيدوني (٤٥١) ، بين رومة والقسطنطينية من جهة ، والكنائس الشرقية القديمة ، المدعوة غير خلقيدونية ، من جهة أخرى . فإن هذه الأخيرة قد رُجّ بها الى خارج الكنيسة الواحدة ، لخلافات بدت إذ ذاك عقائدية ، واتضح اليوم ، بعد مرور خمسة عشر قرناً ، أنها لا تعدو أن تكون ثقافية ، ولا تنال من جوهر العقيدة ، وإن اختلفت أساليب التعبير عنها . ولقد لعبت السياسة ، هي أيضاً ، دورها في خلق هذا الانشقاق ، رغم الظواهر . وقد أعقبَ هذا الانشقاق الخلقيدوني ، خلال قرون طويلة ، الانكماش على الذات ، وتقلُّص المحبة الكنسية ، الذين أعقبا ، في الغرب ، المجمع التريدينتيني . فإن الرغبة الملحة في الحفاظ على وحدة الإمبراطورية السياسية ، لم تكن لتفسح في المجال للتعددية الشرعية ، التي يولدها حتماً تفاعل الكرازة الانجيلية مع ثقافة الشعوب . فجزّت محاولات ، تكلّل بعضها بالنجاح ، لفرض الطابع البيزنطي على الشرق الأدنى : على مصر وسوريا وما بين النهرين وفلسطين وإثيوبيا . وهذه المحاولات شبيهة

بمحاولات رومة ، الرامية الى لِيَتَنَّ الشرق المسيحي بكامله .

إنَّ كنائس الشرق الأدنى ، خلقيدونية وغير خلقيدونية ، دفعت غالباً ثمن انتصارات الامبراطوريتين وهزائمهما . لقد تحملت الحرمان والاضطهاد من أعدائها في الداخل ، ومن الإخوة في الخارج ، الى حد أنَّ اللاخلقيدونيين آثروا ، في زمن الغزو العربي ، العمامة على التاج .

ولم تكن كنائس الشرق الأدنى هذه قد ضمدت بعد جراحاتها ، حين بادرها الكرسي المسيحي ، الأول في الكرامة ، بضربة منه بترتها وجزأتها ، ليقوم على حسابها بحركته الانضمامية ، التي تبدو اليوم مؤسفة ، إن لم نقل أكثر .

وها نحن الشرقيين المنضمين نرى أنفسنا ، اليوم ، في حالة انشقاق عن كنيسة آبائنا ، وقد وُكِّلَ أمرنا الى محبة إخوة آثروا أن يكونوا علينا أوصياء .

التباطؤ في تحقيق الوحدة إلى متى سنبقى في حالة انشقاق ؟

لقد صُمَّتْ آذاننا من فرط الحديث عن

« الوحدة شبه الكاملة » بين رومة

والأرثوذكسية ، ، وعن « الكنائس

الشقيقة » و « الشركة في الايمان » و « الكنيسة الواحدة » والحركة المسكونية

والحوار . لقد مضى نحو عشرين عاماً على انعقاد مجمع الفاتيكان الثاني ،

الذي أراده البابا يوحنا الثالث والعشرون مجمع وحدوة كنسية ، ولا تزال

الوحدة حلمًا .

إنَّ المبادرات المسكونية والتصريحات الصادقة ، التي تؤكد

التقدير والاحترام المتبادلين ، والتي تشيد بالوحدة أكثر مما تصنعها ، لم يسبق لها مثيل منذ الانشقاق ، ولربما قبله . إنها جديرة بالاعتبار ، على أن لا نبالغ في تقدير فعاليتها ، لأن التبدل في القلوب يجب أن يقترن بتبدل في العقليات . وعلى هذا الصعيد ، كما سبق فقلنا ، لا بد للتواضع من أن يلعب دوره الرئيسي تجاه الحقيقة المعلنة ، التي لا يستوعبها العقل البشري .

إن هذه المبادرات المسكونية لا تزال تصطدم بمواقف صلبة ، في ما يتعلق بقضايا السلطة والأولية في الكنيسة ، التي ستبقى ، الى زمن بعيد ، العقبة الكبرى في طريق الوحدة المسيحية ، ما لم تتحول الكنيسة الحاكمة الى كنيسة خادمة . وفي غضون ذلك ، يولد الملايين من المؤمنين بالمسيح ويموتون ، وفي النفس حسرة ، في حضن كنيسة مجزأة ومنشقة ، فيما تلهي الدواوين الكنسية بتأليف اللجان واللجان الفرعية ، ومناقشة النصوص العقائدية ، لتكتشف ، بعد عمر طويل ، أن العقيدة واحدة في الأساس . ألم تُعانِ الكنائس خمسة عشر قرناً من الانشقاق - منذ المجمع الخلقيدوني (٤٥١) - قبل أن تكتشف أن الخلاف حول الطبيعة الواحدة والطبعيتين في المسيح ، إنما هو لفظي أكثر منه عقائدي؟

إنني على يقين من أن الاتفاق على العقيدة لن يكون عسيراً يوم يتم الاتفاق على توزيع الصلاحيات والسلطات ، لأن التفاهم حول شؤون الله أيسر من التفاهم حول شؤون البشر ، وامتيازاتهم ، وأنصبتهم في المسؤولية والخدمة .

وإنني كذلك على يقين من أن الكنائس ستناقش ، الى زمن بعيد ، قضية الأولية الباباوية ، قبل أن تقرر أين تنتهي سلطة بابا رومة وأين

تبدأ سلطة الأساقفة ، لأن المسافة غير متناهية بين أولية محض شرفية ، وهي دون واقع التقليد الكنسي ، والأولية المتطرفة ، كما جاء تحديدها في المجمع الفاتيكاني الأول ، والتركيز عليها في المجمع الفاتيكاني الثاني ، وهي تتعدى واقع التقليد الكنسي العام ، ولا سيما التقليد الشرقي . ومن العسير جداً ، إن لم نقل من المحال ، أن تتحقق وحدة كنسية في ظل هذا التناقض ، ما لم تعلن الكنيسة الرومانية بصراحة ، بلسان بابا رومة :

(١) أن مجمعي الفاتيكاني ، الأول والثاني ، وجميع المجامع الغربية ، المنعقدة بعد الانشقاق ، في غياب الكنيسة الأرثوذكسية ، هي مجامع خاصة بالكنيسة اللاتينية ، وبالتالي غير مسكونية ولا معصومة ، ولا تُلزم إلا الكنيسة اللاتينية .

(٢) أن النصوص التي صيغت بها الأولية الباباوية لا تعبّر عن عقيدة كنسية نهائية ، ولا عن حقيقة إيمانية ، بل عن نظام كنسي غربي ، لا شأن للشرق به ، الى أن يُعاد النظر فيه وفي قضية العصمة الباباوية ، في مجمع مسكوني ، تشترك فيه الكنائس الرومانية والأرثوذكسية ، لتحدد موقفاً مشتركاً من هاتين القضيتين ، على ضوء الكتاب المقدس والتقليد الكنسي العام . فهل تفعل الكنيسة الرومانية؟

« أيها الأب ، ليكونوا واحداً كما نحن واحد ، لكي يؤمن العالم أنك أنت أرسلتني » . إنَّ الزمن الذي نعيش فيه يحتاج أكثر من غيره الى شهادة الكنيسة الموحدة ، لأنَّ المادية قد اجتاحت المجتمع البشري ، وكذلك الإلحاد وتغليب المنطق العقلي المجرد على منطق الايمان . ولن تكون شهادتنا فعالة ، على حد قول الرب نفسه ، ما دمنا منقسمين ،

وما دامت طاقاتنا مبعثرة ، وانقساماتنا سبب عثرة للبشر .

ألم يؤكد البابا يوحنا بولس الثاني أن الوحدة ضرورة ملحة ، حين أعلن ، في خطاب موجه الى المسؤولين عن الكنائس في إيرلندا ، في أواخر أيلول من عام ١٩٧٩ : « إنَّ رغبتنا في الوحدة المسيحية نابعة من حاجتنا الى تنفيذ مشيئة الله ، كما أعلنت في المسيح . ثم إنَّ وحدتنا في المسيح هي شرط فعالية كرازتنا ، والركيزة التي تستند اليها شهادتنا أمام العالم ، لتكون قابلة للتصديق » . لكنَّ قداسته يقول في الخطاب ذاته : « إنَّ العمل في سبيل المصالحة ، والسبيل المؤدي الى الوحدة قد يكونان طويلي المدى وشاقَّين »^(١) . ماذا نستنتج من هذا سوى أن الكنيستين ، الرومانية والأرثوذكسية ، على الرغم من وحدة العقيدة في الأساس ، يجب أن تنتظرا طويلاً ، لتصبح كرازتهما فعالة ، وشهادتهما قابلة للتصديق ، اللهمَّ إلا اذا كان البابا يقصر كلامه هنا على الوحدة بين الكنيسة الرومانية والكنائس البروتستانتية ، التي تختلف اختلافاً عميقاً ، في جوهر العقيدة . ولكن البابا لم يميّز في خطابه بين الكنائس .

وفي غضون هذا « المدى الطويل » وفي انتظار الوحدة المسيحية ، تتعثر النفوس بسببنا ، ويهزَم فينا المسيح المتصر على الموت . فهل ننتظر ، لعبور باب الوحدة ، أن ينتهي علماء الناموس ، ومحترفو النصوص ، من استقصاء أسرار الله ، ومن تغليب « حقائقهم » ونصوصهم على غيرها ، ومن إرساء السلطة الكنسية و « الحكم » الكنسي على دستور بشري مفصّل ودقيق ، لا يترك مجالاً لعمل الروح ، وكأنَّ الكنيسة مؤسسة محض زمنية ، وحكومة كسائر الحكومات ، فيما

(١) راجع : Irénikon. 1979, N°4, p.p. 558, 559

أبناء الله ، وفي طليعتهم القديسون ، يحاولون عبثاً ، في بساطة أفكارهم وقلوبهم ، أن يعبروا ، جاثين على الركب ، باب الوحدة ، الذي نحن الرؤساء اغلقناه ، لا هم « فلا نحن ندخل ولا نترك المساكين بالروح ، الراغبين في الدخول ، يدخلون »^(٢)

وفي انتظار الوحدة المنشودة ، يحترق البيت وتأكّل النار الأخضر واليابس . ولربما يفوتنا القطار ، بعد عشر سنوات أو بعد عشرات السنين من التردد - ماذا أقول ؟ - بعد قرن من الزمن أو عشرة قرون - الله يعلم - يستغرقها الحديث عن الشركة شبه الكاملة والحوار واللقاءات على كل المستويات ، وحقيقة الله غارقة في خضمّ ما يبتكره الفرقاء من « حقائق » ، ما لم يقيم ، في رومة وفي غير رومة ، نبيّ يقبّل الموائد ويحطّم مكاتب الكتبة وعلماء الناموس ، ويوزّع على شعب الله الجائع خبز التقدمة ، الذي « لا يحلّ أكله إلاّ للكهنة وحدهم » ويجلسه الى مائدة الرب الواحدة ، حول الخبز الواحد والكأس الواحدة ، كأس البابا بولس السادس الى البطريك أثيناغوراس ، وقد فاضت بدم الحمل الإلهي .

هل يجوز أن ننظر ؟ لقد فتح الغرب في قلب الأرثوذكسية جرحاً بليغاً ، مرّنا عبْرهُ الى الكنيسة الرومانية . واليوم ، بعد مرور عدة قرون على هذا الانشقاق ، نتساءل :

(١) هل يجوز لنا ، نحن الشرقيين المنضمّين ، المسؤولين كغيرنا عن الوجود المسيحي الفعّال في محيطنا ، أن نستمر في انشقاقنا راضين

(٢) متى ٢٣ : ١٢ .

مطمئنين ، إلى أن يقرر غيرنا بالنيابة عنا ، متى وكيف نعود بالتبعية الى الشركة مع كنيسة آبائنا وأجدادنا ؟

(٢) أم نضطلع بمسؤوليتنا ونسعى لاستئناف الشركة « العضوية » مع الكنيسة الأرثوذكسية ، على أن نبقي في إطار الشركة مع كرسي رومة الرسولي ، بمفهوم الشركة الصحيح ، الذي قامت الشركة على أساسه في الألف الأول من تاريخ الكنيسة ؟ وذلك يقيناً من أن الأرثوذكسية تشاطر الكنيسة الرومانية وديعة الايمان الأساسية ، وأن هذا الايمان المشترك ضروري وكاف ، في رأي أئمة اللاهوتيين ، لتحقيق الوحدة الكنسية الفورية .

لماذا لا نضع حداً لوضع كنسي هو ، في نظر الغربيين أنفسهم ، وضع شاذ ، فضلاً عن كونه قد كرّس وجذر الانشقاق بين رومة والأرثوذكسية من جهة ، ومن جهة أخرى ، يعطل شهادتنا للمسيح ، في عالم لا يدين بديننا وتعثّره انقساماتنا ؟

هل من مبرر لاستمرار
وضعنا الكنسي الشاذ ؟

ماذا كان ، في الواقع ، وفي نظر
رومة ، مبرر وجودنا ، نحن
الشرقيين الكاثوليكين ؟ قال البطريك

مكسيموس الرابع في محاضرة

ألقاها في دوسلدورف : « لقد أوجدونا لنكون أداة لردّ المنشقين الى الكتلكة » (٣) . ومعروف أن العمل على ضمّ الأرثوذكسيين الى الكتلكة Prosélytisme لم يعد مقبولاً ولا ممكناً في زمن الانفتاح المسكوني

(٣) راجع : Bulletin de St. Julien le Pauvre, Paris, 1961, N°2

هذا ، ولا يتفق مع توجيهات المجمع الفاتيكاني الثاني : فماذا يكون مبرر وجودنا اليوم ؟ هل هو ممارسة التقاليد الشرقية الصحيحة ، ضمن الشركة مع الكنيسة الرومانية ، بحيث تألف هذه عبْرَ كنائسنا ، التعايش مع الأرثوذكسية وتقاليدها ، فتصبح أكثر استعداداً لاستئناف الشركة معها ؟

إذا شئنا التذرع بهذه الحجة ، لتبرير كياننا الكنسي على هامش الكنيستين الكبيرين ، وجدناها غير قائمة ، لأنَّ صيغة التعايش مع الكنيسة الرومانية التي فرضت علينا ، بعيدة كلَّ البُعد عن أن تكون نموذجاً للتعايش الكنسي الذي تتمناه الأرثوذكسية . بل هي سبب عثرة وشك لها . وما على القارئ إلا أن يعيد مطالعة ما ذكرناه من رسالتي الكردينال سليلي والمطران منير الكاثوليكين ، إلى رئيس لجنة تدوين الحق القانوني « الشرقي » ليدرك صحة ما أقول .



إنّ الشركة يجب أن تُعاش

- لا يذللّ العقبات إلّا العيش المشترك .
- يجب أن نعيش الأوليّة الباباوية في إطار الشركة الكنسية .
- هل يبقى للعصمة مكان في إطار الشركة الكنسية ؟

لا يذلل العقبات كثيراً ما ننسى أن أفضل وسيلة
 إلا العيش المشترك لإلقاء الضوء على حقيقة من حقائق
 الإيمان ، هي أن نعيشها . فإن من
 ينظر من الخارج إلى العفاف والتبتل
 والحياة الرهبانية ، لا يرى فيها سوى الكبت والإكراه . أما الذين
 يعيشونها ، فيجدون فيها منبع الفرح والسعادة . كذلك الكنائس ،
 فإنها ما دامت منفصلة ، لا ترى في سبيل الوحدة سوى الصعاب
 والحواجز ، التي تراكت خلال عشرة قرون ، أو أكثر ، من التجاهل
 المتبادل والتطور المنفصل . فلا تنفك تتساءل كيف يمكنها أن تحقق
 وحدتها ، على الرغم من هذا التباعد الطويل . لكنها متى اتحدت ،
 وعاشت الشركة الكنسية في المسيح ، وتذوقت حلاوتها ، استطاعت أن
 تتغلب على العقبات ، وأن تُفَتِّت تدريجياً الحواجز التي تبدو لها اليوم
 منيعة .

يجب أن نعيش الأوليّة لقد تمنّى الكردينال سويننس
 الباباوية في إطار Suenens رئيس أساقفة مالين
 الشركة الكنسية سابقاً ، في كتابه « المشاركة في
 المسؤولية في كنيسة اليوم » أن تُعاش

الأولى الرومانية كنسياً ، في ظل المشاركة في المسؤولية ، بدلاً من أن يكتفى بمناقشتها نظرياً . قال : « إنني ، على الرغم من اعتقادي بأن البحث اللاهوتي لا غنى عنه ، أرى أن حياة الكنيسة ذاتها ، أعني اختبار الأولى الباباوية المعاشة كنسياً ، هي ذات أهمية كبرى . إن هذا الاختبار هو ثمرة المشاركة في المسؤولية ، على أن يقبل الأساقفة بهذه المشاركة وأن يعيشوها ، سواء فردياً أو جماعياً ، عبّر المجالس الأسقفية ، وعلى أن تقبل كذلك الجماعة المسيحية كلها بها وتعيشها . وإننا لن نقرب ساعة التفاهم المتبادل إذا ناقشنا نظرياً الخلافات ، في حال وجودها ، حول السلطات والصلاحيات ، وإذا حدّدنا بدقة ، وأكثر فأكثر ، الفوارق الحقوقية »^(١).

إنني ، إذ أشاطر الكردينال سويننس رأيه بضرورة عيش الأولى الباباوية كنسياً ، أرى ، على ضوء الخبرة الكنسية ، أن الجماعة الأسقفية ، المنصوص عنها بوضوح في المجمع الفاتيكاني الثاني ، لن تستطيع الكنيسة الرومانية ممارستها فعلاً إلا في نطاق الكنيسة الموحدة . إن الكنائس الرومانية والأرثوذكسية هي ، في الوقت ذاته ، متشابهة ومختلفة ، شأنها في هذا شأن الغرب والشرق : « كل شيء مشترك ، في العمق ، بين الشرق والغرب ، وكل شيء مختلف » على حد قول الأب إيف كونجار^(٢) ، الذي يتابع كلامه قائلاً : « إن الاختلافات الدينية والثقافية مهمة جداً . ففيما يكون الموقف الأساسي موحداً ، يبقى كل شيء تقريباً مختلفاً ، لأننا نحس به ونترجمه ونصوغه ونعبّر عنه ونعيشه بأساليب مختلفة » .

(١) راجع : «La Coresponsabilité dans l'Eglise d'aujourd'hui» p.40

(٢) راجع : Y. Congar. Notes sur le Schisme Oriental. p.48

إن الكنيسة الرومانية والأرثوذكسية الشرقية تتكاملان وتوازنان . وقد فقدت كلٌ منهما بعض اتزانها بعد الانشقاق . فالنظام الكنسي يرجح في الأولى حكم الفرد ، وفي الثانية الجماعة الأسقفية ، ولا يمكن إعادة التوازن بينهما إلا في ظلّ الشركة الكنسية ، والعيش المشترك . ومن يشترط الاتفاق المسبق على مفهوم الأوليّة الباباوية وحدودها ، للعودة الى الشركة الكنسية ، يقيم السدود في طريق الوحدة . ولا سبيل الى إجراء تطوير كنسي جدّي في إحدى الكنيستين ما دامتا منفصلتين . ولن تستطيع الكنيسة الرومانية أن تمارس الجماعة الأسقفية إلا في نطاق العيش المشترك . والدليل على ذلك أن الجهود الجبارة التي بذلها آباء المجمع الفاتيكاني في هذا السبيل ، لم تُسفر الى اليوم عن نتيجة مرضية . فالإدارة الرومانية المركزية ، رغم الظواهر ، لم تكد تفقد شيئاً من سيطرتها . وإننا ، نحن الشرقيين المنضمين ، لم نشعر أنها خففت من غلوئها . ولا نظن أن أساقفة الغرب كانوا أوفر حظاً منا . وإذا كان المجمع الفاتيكاني الثاني أكد حق الأساقفة في المشاركة الفعلية بتحمل أعباء الكنيسة جمعاء ، فإنه لم يُجر أيّ تعديل في نصوص المجمع الفاتيكاني الأول ، بصدد سلطات أسقف رومة . صحيح أن البابا بولس السادس أنشأ مجمع الأساقفة ، الذي يمثل المصنف الأسقفي الكاثوليكي بكامله ، ولكنه ذكر أعضائه ، بصفة رسمية وصریحة ، منذ أوّل اجتماع لهم ، بأنّ مجتمعهم جهاز محض استشاري ، موضوع تحت تصرف البابا ، وكأنه دائرة بحوث .

ولا عجب في ذلك ، فإنّ الأوليّة الباباوية قد مُرست ، بعد الانشقاق ، ضمن حدود بطريركية الغرب وحدها ، في غياب مصنف أسقفي حر ، وواعٍ لصلحياته الخاصة . ثم حدّتها الكنيسة الرومانية

منفردة في المجمع الفاتيكاني الأول ، في صيغة متطرّفة ، مستوحاة من الممارسة الطويلة وغير المحدودة للنظام المركزي ، الذي جرى تطبيقه في بطيركية الغرب اللاتينية . وهكذا اندمج مفهوم الأُوليّة الباباوية مع مفهوم سلطة البابا الأسقفية وسلطته البطيركية ، وذاب فيهما . لهذا نكرّر القول إن الحياة المشتركة بين الكنيسة الرومانية والكنائس الأرثوذكسية ، المتمرّسة في النظام الجماعي والسينودسي ، الذي هو أساس بُنيّتها الكنسية ، جديرة وحدها بأن تحدد عملياً الإطار الجماعي الصالح لممارسة الأُوليّة الباباوية ، ذلك الإطار الذي حقّقته الكنائس في ظل الوحدة ، طوال الألف الأوّل من تاريخ المسيحية .

وبتعبير آخر ، إن الممارسة الفعلية للجماعية الأسقفية في نطاق الكنيسة الموحدة ، تستطيع وحدها أن توفّق بين صلاحيات الأساقفة ، منفردين ومجتمعين ، وصلاحيات اسقف رومة ، وأن تعيد الى الأُوليّة الرومانية مفهومها المسكوني . أمّا المناقشة النظرية ، بعيداً عن الواقع الحيّاتي ، فقد تستمرّ قروناً طويلة ، دون أن تحقق التفاهم المنشود . وكلّ مطالبة بتحقيق الوحدة على أساس اتّفاق مسبق ودقيق على مفهوم الأُوليّة الباباوية ، إنما هي ضرب من التعجيز .

ولكن هل تقبل الكنيسة الرومانية باستثناء الشركة مع الكنائس الأرثوذكسية ، قبل أن توافق هذه على مضمون المجمع الفاتيكاني الأول ، بشأن الأُوليّة الباباوية ؟ نعم ! إذا رفعت عن مضمون هذه الأُوليّة الحصانة العقائدية ، وعن المجمع الفاتيكاني الأول صفة المسكونية والعصمة ، وبالتالي صفته الإلزامية للشرق المسيحي ، على أن تتمّ إعادة النظر في قراراته ، في الكنيسة الموحّدة ، وتؤخذ بشأنها مواقف مشتركة ملزمة للجميع . فهل تفعل الكنيسة الرومانية ؟

هل يبقى للعصمة الباباوية

إن أئمة اللاهوتيين ورواد الحركة
المسكونية الكاثوليكين يعتبرون
مكان في إطار الشركة
الكنسية ؟

تحديد الأوليّة الرومانية والعصمة
الباباويّة ، في المجمع الفاتيكاني

الأول ، بالصيغة الحقوقية التي وردَ فيها ، كارثة على صعيد الوحدة
الكنسية . وإذا كانت أوليّة أسقف رومة مقبولة مبدئياً من الجميع ، وإذا
كان الاتفاق على مفهومها وأساليب ممارستها أمراً ممكناً في إطار نظام كنسي
قائم على جماعية أسقفية صحيحة ، فإنّ العصمة الباباوية الشخصية
مرفوضة أساساً من الأرثوذكسية الشرقية . لكن كما أنّ الجماعة
الأسقفية ، إذا مورست داخل الكنيسة الموحّدة ، تعيد الأوليّة الرومانية
إلى حجمها الصحيح ، وإلى حدودها التي كان معترفاً بها عملياً في
الألف الأول ، كذلك النظام المجمعى La Conciliarité أي المرتبط
بالمجامع المسكونية ، إذا مورس في ظلّ الشركة الكنسية مع
الأرثوذكسية ، أفقدَ العصمة الباباوية مبرراتها ومقوماتها ، وأصبح
عاملاً رادعاً للمبادرات الباباوية الفردية في مجال العقيدة ، وعطّل عملياً
الطابع البابوي للعصمة الكنسية ، لصالح الطابع المجمعى ، لاسيّاً أنّ
الشروط التي فرضها المجمع الفاتيكاني الأول للممارسة عصمة أسقف
رومة ، تنفي ، في الواقع ، عن هذه العصمة ، الصفة الفردية ، إذ
تجعل هذه الممارسة شبه مستحيلة بدون موافقة الكنيسة . وهذا ما أكّده
المنسيور جاسير Gasser ، مقرّر لجنة الإيمان في المجمع المذكور .
قال : « إنّ توافق القرارات العقائدية ، التي يُصدرها أسقف رومة
منفرداً ، مع تعليم السلطات الكنسية ، متّحدة برئيسها ، هو مقياس
الإيمان بالنسبة لهذه القرارات الباباوية » .

وفي هذا يقول الكردينال سويننس في كتابه « المشاركة في المسؤولية في كنيسة اليوم » في صفحة ٤٤ ، مستشهداً بالكردينال Dechamps ، المعاصر للمجمع الفاتيكاني الأول : « أياً كانت الطريقة التي يستطلع بها البابا الرأي العام ، يجب أن يبقى على توافقٍ كامل مع إيمان الكنيسة جمعاء »^(٣) . ويتابع الكردينال سويننس قائلاً : « لقد كتب الكردينال Dechamps بهذا الشأن ، في المرحلة الأخيرة من المجمع المذكور ، ما يأتي : « إنَّ هذا التوافق العملي في الإيمان لا غنى عنه مطلقاً في ممارسة العصمة » .

إنَّ تحديد الحبل بلا دنس وانتقال العذراء ، من منبر الرئاسة الأولى Ex Cathedra ، لم يتمَّ فعلاً إلاَّ بإجماع الكنيسة الغربية . يبقى أن الموافقة التي يطلبها البابا وينالها من الأساقفة متفرقين ، لا يمكن أن تتمَّ في الكنيسة الموحدة إلاَّ مجعياً ، أي عن طريق مجمع مسكوني . إن واقع الشركة الكنسية إذن ، بعد الاتحاد ، وتأثير الأرثوذكسية الحاسم ، سيعيدان الكنيسة الرومانية الى النظام المجمعى . « لَتَعُدَّ الكنيسة الرومانية الى النظام المجمعى » هذا ما أعلنه واضع كتاب « لاهوت رومانيا الأرثوذكسي » في صفحة ٣٦١ . نعم ! لَتَعُدَّ الكنيسة الرومانية الى النظام المجمعى . وليس هذا جديداً بالنسبة إليها ، وليس عسيراً على أسقف رومة ، الذي تُقرَّ الأرثوذكسية بحقه ، الخاصَّ به ، في دعوة المجامع المسكونية وتروؤُسها وإعلان قراراتها .

ولولا الانشقاق الكبير ، وتعطيل الدور المسكوني والمجمعى لأسقف رومة ، وانفراده بالسلطة في الغرب ، لما خطر ببال أيٍّ من

(٣) راجع : I Mansi, t. 52, C1216

الباباوات أن يخصّ نفسه بالعصمة الشخصية ، المستقلة عن المجمع المسكوني .

وعلى كلِّ ، فإنّ المجمع الفاتيكاني الأول ، كما سبق فقلنا ، بصفته مجعاً غريباً ، خاصاً بالكنيسة اللاتينية ، ليس مسكونياً ولا معصوماً ، ولا تُلزم قراراته الشرقيين ، وهي قابلة لإعادة النظر فيها ، والبتّ بشأنها ، في مجمع يضمّ الكنيسة الرومانية والكنائس الأرثوذكسية مجتمعة .



مشروع الانتماء المزدوج

- إنني أحبّ الكنيسة الكاثوليكية الرومانية .
- أحبّ كذلك الكنيسة الأرثوذكسية .
- لا شيء يمنع استئناف الشركة الكنسية .
- خلافات ومقاطعات تتخلل الشركة الكنسية .
- مبادرات تحمل معنى الشركة بعد الانشقاق .
- مشروع المطران زغبى للانتماء المزدوج .
- ردُّ الفعل الروماني السليبي .
- ملاحظات على الردّ الروماني .
- شعب الله يريد الوحدة ويحاول أن يعيشها .
- إني ، بوحى من ضميري ، أرفض الانشقاق .

إني أحبّ الكنيسة أحبّ الكنيسة الكاثوليكية الرومانية :

(١) لأنها الكنيسة الأم لأكثرية الجماعات المسيحية الغربية ، ولأكثرية الإرساليات المنتشرة في أنحاء العالم . فهي التي كرزت بالإنجيل ، ولا تزال ، في العالم الوثني . وبفضلها أصبح اسم يسوع المسيح معروفاً وممجّداً في الكثير من بلاد أفريقيا وآسيا .

(٢) لأنه لا تدانيها كنيسة أو مؤسسة إنسانية ، أياً كان حجمها ، في الشهادة للمحبة الانجيلية . إذ إنها بمرسليها ورهبانها وراهباتها ، المنتشرين في القارات الخمس ، تملأ الدنيا من أعمال البر والإحسان . فهي الشاهلة الكبرى للمحبة . ولولا مرسلوها ورهبانها وراهباتها ، لما كان لوجه الكنيسة الخير هذا الاشعاع العظيم ، الذي أصبح موضع إعجاب العالم ، وموضع فخر لكل مؤمن بالمسيح .

(٣) أحبّ الكنيسة الكاثوليكية الرومانية لأنها الكاتدرا Cathédra - أي منبر التعليم - التي ترأس في المحبة ، والتي ارتوت من دم الرسولين بطرس وبولس .

(٤) أحبّ الكنيسة الكاثوليكية الرومانية لأن جميع الباباوات الذين تعاقبوا على كرسي رومة ، منذ طفولتي ، حتى اليوم ، كانوا ، قبل

كل شيء وفوق كل شيء ، رجال الله . ولئن ارتكبوا أخطاء كثيرة في علاقاتهم مع الكنائس الشرقية ، لاسيما المنضمة منها ، فلم يكن هذا عن سوء نية ، بل لأنهم ورثوا عن أسلافهم مفهوماً خاطئاً لدور الأولية الرومانية في الكنيسة ، كان شائعاً في الغرب على أثر المجمع التريدينيني .

(٥) أحبُّ الكنيسة الكاثوليكية الرومانية لأنني مدين شخصياً لمرسليها ، ولاسيما لأساتذتي من الآباء البيض ، بالكثير . لقد شاء المرسلون أن يعطونا أفضل ما عندهم ، وضحووا بكل شيء لتحقيق ذلك . وإذا لم يساعدونا على التعمق في تراثنا الشرقي الخاص ، فلأنهم لم يكونوا يعرفونه . وعلى كلٍّ ، لا يمكننا أن ننسى أولئك المرسلين ، الذين كانوا لنا قدوة في التفاني والقداسة ، وكان لهم الأثر العميق في حياتنا ورسالتنا .

أحبّ كذلك أحبُّ كذلك الكنيسة ، أو
الكنيسة الأرثوذكسية الكنائس الأرثوذكسية ، خلقيدونية
وغير خلقيدونية :

(١) لأننا نحن الشرقيين مدينون لها بإيماننا . فهي التي أوصلت إلينا ، عبّر آبائنا وأجدادنا ، إيمان الرسل القديسين ، خلال قرون طويلة من الجهاد المرير .

(٢) أحبُّ الأرثوذكسية لأنها تحمل تراثاً لاهوتياً وطقسياً وروحياً ورهبانياً لا مثيل له ، أعدته وعاشتته ، على مرّ العصور ، ولا تزال الكنائس تستمدُّ منه أسباب تطورها وتقديسها .

(٣) أُحِبُّ الأرثوذكسية لأنها فقيرة بحسب العالم ، زاهلة متقشّفة
 يسوع الناصري ، ويزاحمها جيرانها حتى على الحجر الذي تسند اليه
 رأسها في بيتها .

(٤) أُحِبُّ الأرثوذكسية لأنها تحمل سيّات آلام المسيح وأوجاعه .
 فهي تستشهد كل يوم في سبيل الحفاظ على إيمانها وإيصاله الى الأجيال
 اللاحقة ، مضرّجاً بدماء شهدائها . ولم يكفها ما أصابها على مرّ
 العصور من أعداء إيمانها ، بل أقدمت شقيقتها الكبرى الغربية على
 اقتطاع قسم من رعاياها . فهي تبكي أبناءها ، مثل راحيل ، وتتألم ،
 مع البابا بولس السادس ، من « البلبلة التي أشيعت في صفوفها » ومع
 البطريك الانطاكي ، اغناطيوس الرابع ، من « الجراح التي خلقتها
 القرون الثلاثة الأخيرة في قلبها » .

(٥) أُحِبُّ الأرثوذكسية لأنها ، على مثال السيد المسيح ، متسامحة
 ورحيمة . إنها أقلُّ اعتماداً على حرفية القانون من شقيقتها الكنيسة
 الغربية ، وأكثر إحساساً بالضعف البشري . فهي تحاول دائماً ، بفضل
 مبدأ التدبير Economie ، الذي تعتمده ، أن تجد حلاً إنسانياً لمشاكل
 الناس وقضاياهم .

وبكلمة ، إنّي أكنُّ المحبة ذاتها للأرثوذكسية الشرقية وللكنيسة
 الرومانية . أُحِبُّ كنيسة رومة كما أُحِبُّ البطارقة اثيناغوراس الأول
 وديمترىوس الأول وزملائهما ، وأُحِبُّ الأرثوذكسية كما أُحِبُّ الباباوات
 يوحنا الثالث والعشرون وبولس السادس ويوحنا بولس الثاني . إنَّ
 حبّي لهذه وتلك مستمد من حبّي ليسوع المسيح ، الذي يرى في كلّ
 منهما جسده السريّ الممزّق .

لا شيء يمنع استئناف
الشركة الكنسية

إن الكنيسة الرومانية والكنيسة
الأرثوذكسية الخلقيدونية عاشتا
الوحدة المسيحية نحو ألف عام ،
وعقدتا معاً المجمع المسكونية

واشتركتا في بناء صرح العقيدة المسيحية ، بالرغم من المنافسات
والخلافات التي لا بد من وقوعها بين الإخوة أنفسهم ، وبالرغم من توتر
العلاقات بينهما ، بين الحين والآخر . واليوم ، وبعد مرور خمسة عشر
قرناً على انعقاد المجمع الخلقيدوني ، تنبّهت الكنائس الى وحدة العقيدة
بين الخلقيدونيين وغير الخلقيدونيين ، بالرغم من اختلاف أساليب
التعبير .

فلم يعد إذن خلاف أساسي على العقيدة بين الشرق المسيحي
والغرب اللاتيني . ومعروف أن الكنائس الشرقية لم تُجبر بعد
الانشقاق تعديلاً أو تبديلاً في عقيدتها الأساسية . كما أنه معروف أن
القرارات التي أدخلتها الكنيسة الرومانية على تقاليدها ، سواء صدرت
عن مجامعها الغربية أو عن اسقف رومة شخصياً ، لا يمكن أن تعدل
أو تبدل شيئاً من العقيدة الأساسية المشتركة ، التي ترسّخت في عهد
الآباء القديسين ، وثبتت إذ ذاك نهائياً في ضمير الكنيسة ، على حد قول
الأب تيار ، فضلاً عن كون هذه القرارات غير ملزمة للشرق المسيحي ،
الذي لم يشترك في صنعها . وهذه القرارات المنفردة مرشحة لإعادة
النظر فيها وفي نصوصها ، في مجمع لاحق يضم الكنيسة الرومانية
والكنائس الشرقية الأرثوذكسية ، بعد الاتحاد أو قبل الاتحاد ، على أن لا
يشكل الخلاف عليها عقبة في سبيل الشركة الكنسية ، لاسيما أن الخلاف
حول مفهوم الأولوية الرومانية كان قائماً في الألف سنة الأولى ، في ظلّ

هذه الشركة . وبكلمة ، لا شيء جوهرياً يمنع الكنيسة الرومانية والكنائس الشرقية ، خلقيدونية أو غير خلقيدونية ، من العودة الى الوحدة الكنسية . وقد أيدَّ وحدة الايمان الأساسية الرؤساء الأعلى للكنائس وأئمة اللاهوتيين ورؤاد الحركة المسكونية ، الذين استشهدنا بأقوالهم الصريحة في كل فصلٍ من فصول هذا الكتاب . وقد جاءت أقوالهم هذه في أيّامنا ، تؤكّد هذه الوحدة الأساسية في الايمان ، وتؤكد ، بالفعل ذاته ، أن كلَّ ما طرأ على العقيدة بعد الانشقاق لا يمسّ العقيدة في الأساس .

صحيح أن الشركة الكنسية لم تسلم ، في الألف سنة الأولى ، من الخلافات والمقاطعات . لكنّ هذه كانت تجري في داخل الكنيسة الواحدة ، غير المتجزئة . وبالتالي كانت تترك الباب مفتوحاً للمصالحة .

وكذلك كانت الكنائس ، بعد الانشقاق الكبير ، تتبادل علاقات ومبادرات تمتُّ بصلة الى الشركة الكنسية ، ولا تثير حساسيات أو اعتراضات من هذا الطرف أو ذاك . ولم تنقطع هذه العلاقات والمبادرات نهائياً إلا بعد أن قامت رومة بالحركة الانضمامية ، التي شقّت عن الأرثوذكسية جماعات من رعاياها ، لتنشئ الكنائس الكاثوليكية الشرقية . وهذا ما سنبحثه في الصفحات التالية .

خلافات ومقاطعات
تخلّل الشركة الكنسية
 إذا استثنينا الانشقاق الذي وقع
 على أثر المجمع الخلقيدوني (٤٥١)
 والذي نقضه البابا بولس السادس
 وبطاركة الأقباط والسريان

والأرمن ، القائلون بالطبيعة الواحدة في المسيح ، على حدّ التعبير

التقليدي ، في تصريحات مشتركة ورسمية ، تؤكد وحدة العقيدة على اختلاف النصوص ، يمكننا أن نقول إن كنائس الشرق والغرب ، التي عاشت الشركة الكنسية في الألف سنة الأولى من تاريخ الكنيسة ، تعرضت ، في ظل هذه الشركة ، لخلافات ومقاطعات ، ولدتها العوامل التالية :

- تقلبات الزمن والمنافسات السياسية والخلاف على السلطة .

- وقد شجّع هذه المنافسات والخلافات تدخل الأباطرة في شؤون الكنيسة الداخلية ، عملاً بالمبدأ الهلنسي المسيحي Hellenisme Chrétien الذي كان يعتبر الإمبراطور ممثل الله على الأرض . ويبدو أن أساقفة رومة ، بعد أن أزعجهم تدخل الأباطرة في شؤون الكنيسة ورضخوا له على كره منهم ، قد شجّعوه في بعض الأحيان ، فكانوا ، مثلاً ، «يعالجون شؤون الوحدة في زمن مجمع ليون وفلورنسا ، بطريقة منسقة ، بالاتفاق مع امبراطور بيزنطة ، لا مع البطريرك»^(١)

- استغلال الرؤساء الكنسيين ، في رومة والقسطنطينية ، نفوذهم لدى الأباطرة ، واستغلال انتصاراتهم الزمنية ، لفرض سيطرة كلٍّ منهم على غيره ، وإشباع شهوة التسلط التي فيهم .

لكن الخلافات وتوتر العلاقات بين رومة القديمة ورومة الجديدة ، كانت تنتهي دائماً بالمصالحة . ولم تكن تفصم عرى الوحدة بين الكنيستين ، ولا تنعكس على الكنائس الدائرة في فلكهما ، أو الخاضعة لولايتهما . لقد كان الكاثوليكيون الرومانيون والأرثوذكسيون

(١) راجع : Irénikon 1979. N°1 , p.55. Cfr. Alberigo, L'Unité de l'Eglise. p.10.

يشعرون ويدركون ، قبل الانشقاق الكبير ، أنهم يتمنون الى كنيسة المسيح الواحدة ، برغم خلافاتهم الطارئة وتداخل السياسة في علاقاتهم المتبادلة . ولم تكن هذه الخلافات والمنازعات تمنعهم من أن يعقدوا المجمع المسكونية المشتركة ، وينسّقوا جهودهم للحفاظ على عقيدة الآباء والمجمع ، وفضّ الخصومات الطارئة بين مختلف الكنائس . كما كانوا يتبادلون رسائل الشركة ، لأنّ معيار الشركة الوحيد كان الايمان المشترك ، الموروث عن الرسل والآباء القديسين ، والمحدّد في المجمع المشتركة .

كان هذا قبل الانشقاق الكبير . أما بعده ، فلم تنقطع بين الكنيستين العلاقات والاتصالات والمبادرات التي تنمّ عن شعور بالشركة وبالأخوة في الايمان . وإليك بعض أمثلة تؤيّد هذا الواقع :

مبادرات تحمل معنى الشركة بعد الانشقاق
 كما أن الخلافات والمقاطعات تخلّلت الشركة الكنسية في الألف سنة الأولى ، كذلك تخلّلت الانشقاق مبادرات تنمّ عن الشعور بالشركة . وقد كتب في هذا الأب إيف كونجار : « إن المبادرات التي تحمل معنى الشركة (بعد الانشقاق) كانت من الكثرة بين سنة ١٠٥٤ ومجمع فلورنسا (١٤٣٩) بحيث لا يمكن القول إنّ الانشقاق كان كاملاً ، وإن ما تخلّله من مبادرات سعيّة كان عَرَضياً أو استثنائياً »^(٢) . إليك بعض المظاهر الوحودية ، نوردها على سبيل التمثيل لا الحصر :

(٢) راجع : Y. Congar « Neuf cents ans après ». page 5

يؤكد المؤرخ مايسترممان Meistermann أن فريسكوبالدي Frescobaldi ورفقائه اللاتين تناولوا القربان المقدس من يد رئيس أساقفة سيناء الأرثوذكسي ، يوم عيد جميع القديسين ، من عام ١٣٨٤ . كما كان الزوّار اللاتين يقيمون الذبيحة الإلهية في دير القديسة كاترينا (على جبل سيناء) حتى القرن الثامن عشر^(٣) . ويؤيد فرانس بوين Frans Bouwen قيام هذه الظاهرة الوحشية حتى ذلك التاريخ : « إنني أكتفي بأمثلة مما كان يجري في منطقتنا ، أي في القدس وفي الشرق الأوسط . فإنا نرى رهبان دير القديس سابا ، في صحراء يهوذا ، يلتمسون مساعدة بابا رومة . ولهجة الرسائل المتبادلة بين رهبان جبل سيناء والبابا ، حتى القرن الثامن عشر ، تشير الى اعتقاد الطرفين بأنّ الشركة الكنسية لا تزال قائمة بينهما في الواقع »^(٤) . وكان رؤساء أساقفة كييف Kiev ، في القرن الخامس عشر ، بعد مجمع فلورنسا ، متّحدين مع رومة ، بدون أن ينشقوا عن بطاركة القسطنطينية ، الذين كانوا في حالة انشقاق مع الكنيسة الرومانية .

نستخلص من أمثال هذه الوقائع الثابتة ، وهي كثيرة ، أن الشركة المزدوجة كانت قائمة بعد الانشقاق . والشركة المزدوجة تعني استمرار الشركة بين كنيسة خاصة من جهة ، والكنيستين الرومانية والأرثوذكسية معاً ، من جهة أخرى ، بالرغم من الانشقاق الواقع بين رومة وبيزنطة .

وقد كانت كنيسة انطاكية من أقلّ الكنائس تأثراً بالانشقاق « لأن ما أعطته انطاكية للكنيستين (الرومانية والبيزنطية) على صعيد الايمان

(٣) راجع : Guide du Nil au Jourdain. p.p.135 - 137
(٤) راجع : Proche-Orient Chrétien. 1979,III-IV p.316

والطقوس وسائر الثروات المسيحية ، لا يسمح لها منطقياً بأن تكون جزءاً ملحقاً بكلّ بيزنطي أو كاثوليكي لاتيني » . فلا عجب إذا كانت بطيركية انطاكية الأرثوذكسية قد مارست أكثر من غيرها ، عبّر تاريخها ، وبعد الانشقاق بين رومة وبيزنطة ، الشركة المزدوجة ، أي بقيت في حالة شركة مع الأرثوذكسية بدون أن تقطع علاقاتها الكنسية مع الكنيسة الرومانية . وها هي بعض أحداث تنم عن هذه الشركة المزدوجة ، وتعود إلى القرون الأخيرة ، التي سبقت إنشاء الكنائس الشرقية الكاثوليكية ، وبالتحديد بطيركية الروم الكاثوليك الانطاكية :

إن بطريك انطاكية الأرثوذكسي المستقيل ، ميخائيل صباغ (١٥٧٧ - ١٥٨٠) بعث برسالة الى البابا سيكستس Sixte الخامس ، يعلن فيها إيمانه الكاثوليكي . ورئيس أساقفة حلب الأرثوذكسي ، ملاتيوس كرمه ، كان على علاقة وثيقة برومة ، أسفرت عن ترجمة وطبع كتب طقسية مختلفة ، باللغة العربية ، بمساعدة البابا . وبعد أن أصبح ملاتيوس بطريكاً على كرسي انطاكية ، أرسل سكرتيره الأول باخوميوس الى رومة ، مزوداً بختمه البطريركي الخاص ، ليوقع على ما يطلبه منه البابا ، بالاضافة الى قرار مجمع فلورنسا . لكن البطريرك توفي قبل عودة مؤفده .

وقد وعد خليفته البطريرك أفيموس الثالث بالكتابة الى البابا ، ثم توفي . وأقام خلفه ، البطريرك مكاريوس الثالث زعيم (١٦٤٧ - ١٦٧٢) علاقات طيبة هو أيضاً مع رومة ، الى حد أنه لُقّب بالكاثوليكي المستتر . فكان كأسلافه لا يرى تعارضاً بين انتمائه إلى الأرثوذكسية وولائه للكنيسة الرومانية . وذلك لسبب بسيط ، هو أن العقيلة

المشتركة في الأساس هي مقياس الشركة . وهنا يجدر بنا أن نذكر أن بطارقة انطاكية الأرثوذكسيين ، والكثيرين من أساقفتهم ، رحّبوا بالمرسلين الكاثوليكين في كنائسهم وكلّفوهم بإلقاء المواعظ فيها وبالمساعدة في تربية الشبيبة الأرثوذكسية . ولم تشجب الكنيسة الرومانية ولا الأرثوذكسية هذه المبادرات الوحدية (٥) .

وبالاختصار ، إن المبادرات التي تمتّ بصلة الى الشركة ، تخلّلت الانشقاق الكنسي مدّة قرون طويلة . إنّ هذه المبادرات ، التي صمّدت على الرغم من الحروب الصليبية ، وما رافقها من تجاوزات واعتداء على الكرامات ، وإذلال للرؤساء الكنسيين الشرقيين ، وما تبعها من أحداث جسام ، لن تصمد أمام تلك الكارثة التي أحدثتها الدوائر الرومانية ، حين قررت فرض مفهومها الجديد والضيق للوحدة المسيحية ، القاضي بدمج أو إلحاق الكنائس الشرقية بالكنيسة الرومانية ، وفصل الرعايا الشرقيين عن رعاتهم الشرعيين ، لإلحاقهم بسلطة كنسية كاثوليكية جديدة ، وكلّ إليها أمر تصفية الأرثوذكسية تدريجياً ، وكأنها لقمة سائغة ، وكأنّ الروح القدس قد تخلّى عنها . منذ نشأت هذه الحركة الانضمامية ، قضت نهائياً على كل مبادرة تمتّ الى الشركة بصلّة .

مشروع المطران
زغبى للانتماء المزدوج
- لما كانت الانقسامات والمنازعات
التي تخلّلت الشركة الكنسية
القائمة في الألف سنة الأولى ، تقع

(٥) قد تناول هذا الموضوع بإسهاب الأب عبد الله راهب ، في كتابه : «مفهوم الوحدة في بطريركية انطاكية الارثوذكسية» . والأب اثناسيوس حاج في كتابه : «الرهبانية الباسيلية الشورية» .

في داخل الكنيسة الواحدة ، غير المتجزئة ، ولا تمنع الإخوة المنفصلين والمتنازعين من الاستمرار في الانتماء الى الكنيسة ذاتها .

- ولما كان الانشقاق بين رومة والأرثوذكسية لم يحل دون إقامة علاقات بين كنائس أرثوذكسية والكنيسة الرومانية ، تنم عن الشركة الكنسية ، بدون أن يعترض أحد على هذه العلاقات .

- ولما كان الكاثوليك الغربيون أنفسهم يأسفون لإنشاء الكنائس الشرقية الكاثوليكية ، في زمن لم يكن فيه الحوار المسكوني ممكناً ، ومنهم البابا بولس السادس الذي أوصى رعاة الكنائس في خطاب له في الفنار ، بأن « يحرصوا على تلاحم شعب الله ، ويعملوا على تنميته ، ويتجنبوا ما من شأنه أن يشرذمه ويبتث الفوضى في صفوفه » . وكذلك الكردينال ويلبراندز الذي وصف إنشاء البطريركية الأرمنية الكاثوليكية بأنه حدث يدعو الى الحزن .

- ولما كنت على يقين من أن الحوار في سبيل عودة الشركة بين رومة والكنائس الأرثوذكسية ، لن يحقق أهدافه ، إذا استمر في السير على هذا المنوال .

- ولما كنت أرفض أن تبقى الكنائس الشرقية الكاثوليكية ، وليدة مفهوم وحدوي عفاه الزمن ، منشقة عن الأرثوذكسية ، في انتظار عودة الشركة بين هذه ورومة - يعلم الله متى - لتعود كل منها الى كنيستها الأم بالتبعية ، بدلاً من أن تأخذ المبادرة وتصلح ، في أقرب وقت ، ما أفسدته العقلية الانفصالية البائسة التي كانت هي ضحيتها .

- ولما كنت مقتنعاً بأن ممارسة الحياة المشتركة تقدر ، وحدها ، أن تغلب على الكثير من العقبات التي تعترض سبيل الوحدة ، وتبدو نظرياً

منبعة ، وأنّ الاختبار المحليّ المحدود للعيش المشترك ، ضمن البطيركية الانطاكية ، يستطيع أن يُبلّورَ بعض الأوضاع ، ويطوّق عن كُتب بعض الخلافات ، فيما يعجز عن ذلك الحوار النظري والاتصالات الروتينية ، في عالم الكنيسة الواسع .

انطلاقاً من كلّ ما تقدّم ، اقترحتُ على آباء السينودس البطيركي ، الذي أنا عضوفيه ، والمنعقد في شهر آب من عام ١٩٧٥ ، مشروع شركة مزدوجة أو انتماء مزدوج ، يُتيح للروم الكاثوليك ، في إطار البطيركية الانطاكية ، أن يباشروا التهيئة للانضمام تدريجياً الى بطيركية انطاكية الأرثوذكسية ، على أن لا يقطعوا الشركة مع كرسي رومة الرسولي ، تلك الشركة التي مارستها الكنائس في الألف سنة الأولى من تاريخها .

قد يكون هذا الاختبار ، ضمن كنيسة معينة كالكنيسة الانطاكية ، بمثابة تجربة تعايش متواضعة ، تساعد الكنائس الرومانية والأرثوذكسية جميعاً على كشف صعوبات العيش المشترك ، وتذليل العقبات ، والاهتداء إلى صيغة للتعايش ، في إطار الوحدة الكنسية الشاملة .

وعلى كل حال ، إنني أرى أن إقدام ذوي الرأي في مختلف الكنائس اليوم ، في شبه إجماع ، على شجب الحركة الانضمامية ، وما تبعها من إنشاء كنائس شرقية منضمة ، يخوّلنا ، نحن الكاثوليكين الشرقيين ، حقّ إعادة النظر في وضعنا الحالي ، بل يفرضها علينا كواجب ضميري .

ردّ الفعل

الروماني السلي

إنّ اقتراحي الخاص بالانتماء
المزدوج ، المقدم إلى السينودس ،
أحيل إلى الدوائر الرومانية في السابع
من أيلول سنة ١٩٧٥ . فقررت

أمانة سر الفاتيكان تأليف لجنة خاصة ، تمثل مجمع عقيدة الايمان
والمجمع المقدس للكنائس الشرقية وسكرتارية اتحاد المسيحيين
الرومانية . وقد جاء رد هذه اللجنة على المشروع في رسالة مسهبة ، تركّز
على أربع نقاط رئيسية ، نورد هنا نصها :

أولاً - « إنّ مفاهيم الاكليسولوجية (علم الكنيسة) في الكنيسة
الكاثوليكية ، تختلف عنها في الكنيسة الأرثوذكسية ، من حيث أصول
امتيازات كرسي رومة الرسولي ، وطبيعتها وحدودها . وهذا الاختلاف
لا يسمح بإقامة شركة كنسية مزدوجة أو انتماء مزدوج ، وإن بصفة
مؤقتة . فإنّ الأمر مرتبط بقضية إيمانية هامة ، تتصل بطبيعة الكنيسة
ذاتها . ولا شيء يبرّر الاستعداد للتنازل عنها .

» صحيح أن الوثائق المجمعية (الخاصة بالمجمع الفاتيكاني
الثاني) تُقرّ بوجود شركة جزئية - وإن حقيقية - بين المسيحيين
المنقسمين ، لاسيّما بين الأرثوذكس والكاثوليك ، وصفها البابا بأنها شبه
كاملة . وهذا الموقف العقائدي أتاح للمجمع أن يعلن إمكانية المشاركة
في المقدسات في حالات معيّنة ، وعلى الصعيد الفردي ، لاسيّما في ما
يتعلق بأسرار التوبة والإفخارستيا ومسحة المرضى .

» إلّا أنه لا يصح أن نستنتج من النصوص المجمعية ، وتلك التي
تلت المجمع ، والتي يمكن أن تُعتبر حجّة ، إمكانية ممارسة هذا الحق
الفردي والمحدود ، على الصعيد الجماعي والعام ، بحيث يشمل بدون

تميز ، وفي جميع الحالات ، كل أعضاء كنيسة أوجماعه كنسية ، لا تزال تفصلها عن الشركة الكاثوليكية الكاملة خلافات عقائدية أو بُنيوية كنسية هامة » .

ثانياً - « إن العودة الى الشركة عملية طويلة الأمد ، لاسيما أنه يتوجب على كل طرف من الأطراف المعنية ، أن يقوم بها بالتشاور والاتفاق الدائم مع المرجع الأعلى ، أي مع كرسي رومة الرسولي ، بالنسبة الى الطرف الكاثوليكي ، ومع مجموع الكنائس الشقيقة ، بالنسبة الى الطرف الأرثوذكسي (اجتماع رودس ١٩٦٤) . فهذا المشروع يتسم إذن بطابع إجمالي ، ولا يمكن أن يتحقق في العزلة . وهو لا يهدف إلى حمل الشريك على الابتعاد عمّن تربطه بهم أواصر الشركة الكنسية ، وعلى التميز عنهم . فالوحدة المحلية لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار الوحدة الشاملة » .

ثالثاً - « إذا كانت عملية استئناف الشركة تحتاج الى زمن طويل ، فإن هذا لا يُعفي من مباشرة العمل في سبيلها منذ اليوم . بل يشكل سبباً إضافياً للشروع في تحقيقها في أقرب وقت . وفي هذا النطاق ، نرى أنه من الأهمية بمكان التفكير أولاً في وضع برنامج عملي للنشاط الراعوي ، كشقيف الكهنة والعلمانيين ، والتعليم الديني ، وتجديد الحياة الرهبانية والحياة الطقسية . كما يجب العمل على إعادة لحمة التعايش تدريجياً ، وعلى كل الأصعدة الممكنة ، على أساس من التفاهم الأخوي والتعاون ، وذلك قبل التفكير بمشاريع أكثر طموحاً . إن مثل هذا المخطط الراعوي يتّصل بالعمل المسكوني الصحيح ، الواجب القيام به على الصعيد المحلي » .

رابعاً - « إننا لا نُنكر الروابط التاريخية الممتازة ، القائمة بين

كنيسة الروم الكاثوليك والكنيسة الأرثوذكسية . ولكن على الأولى أن لا تنسى سائر الكنائس الموجودة ضمن حدود البطريركية الانطاكية ، والتي تتمتع بالشركة الكاثوليكية الكاملة . إن العمل المسكوني هو عمل جماعي ، وكلّ مجمع الفاتيكان أمره الى عناية الرعاة اليقظة . وهذا يفترض التشاور بين أعلى السلطات ، ومراعاة الانسجام الأخوي بينها .

« وبالإضافة الى ذلك قد أوصى الأساقفة « المليون » في السينودس المنعقد في عين تراز ، في شهر آب سنة ١٩٧٥ ، بالاعتدال والصبر . وقد جاءت توصيتهم في محلها ، لأن الشعب في الطائفتين لا يملك بعد الاستعدادات النفسية والروحية الضرورية لاستئناف الوحدة الكنسية . وهذه الملاحظة الحساسة تنطبق أيضاً وبلا شك على مؤمني سائر الكنائس الكاثوليكية المحلية » .

صدر عن رومة في ٩ نيسان سنة ١٩٧٦

ملاحظات على الردّ الروماني

على النقطة الأولى

إنّ المجامع الرومانية الثلاثة اقتصرت ، في الفقرة الأولى ، على التركيز على امتيازات الكرسي الرسولي الروماني ، وأصلها وطبيعتها وامتدادها دون غيرها . وهذا يعني أن المفهوم المختلف للأولية الباباوية ، في الشرق والغرب ، يشكّل ، في نظر المجامع المذكورة ، العقبة الوحيدة ، أو شبه الوحيدة ، في سبيل إعادة الشركة بين رومة

والأرثوذكسية . وهذا أمر مُجَلِّ حقاً ، لم يكن آباء الكنيسة القديسون ، الشرقيون منهم والغربيون ، ليتصوروه ، هم الذين لم يخطر ببالهم أن يضحوا بجلسةٍ من جلسات مجامعهم المسكونية السبعة المشتركة ، مدى ألف عام من الوحدة الكنسية ، لتحديد مفهوم الأولوية الرومانية ، بالرغم من الخلاف القائم بين الشرق والغرب حول هذا المفهوم . وذلك لأنهم لم يكونوا يعتبرون الأولوية الرومانية وامتيازاتها قضية من قضايا الايمان ، تستحق أن يتناولها أو يتوقف عندها مجمع مسكوني ، فيما تعتبرها المجامع الرومانية اليوم « قضية إيمانية هامة ، تتصل بطبيعة الكنيسة ذاتها » وتشكل العقبة الوحيدة ، أو شبه الوحيدة ، في سبيل الوحدة المسيحية ، التي خصّها الرب بصلاته عشية مماته .

إنّ الكنيستين الرومانية والأرثوذكسية عاشتا الشركة الكنسية مدى ألف من الأعوام ، وعقدتا معاً المجامع المسكونية ، على الرغم من الخلاف القائم بينهما حول بُتْوَيَّة الكنيسة ودور أسقف رومة فيها . فما الذي جدّ اليوم ليصبح هذا الخلاف حجر العثرة الكبير في طريق الوحدة ، بالرغم من أن موقف الأرثوذكسية من الأولوية الباباوية لم يطرأ عليه تغيير جدّي ، وأنها ، في مجموعها ، مستعدة للعودة الى الوضع الذي كان قائماً قبل الانشقاق ، على صعيد هذه الأولوية ؟ لا بل إن المجمع الفاتيكاني الثاني ذاته قد أوصى - بالرغم مما جاء في نصوص المجمع الفاتيكاني الأول - بأن « نولي طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين كنائس الشرق والكرسي الروماني ، قبل الانشقاق ، ما تستحقه من اهتمام »^(٦) . وقد تبنّى البابا بولس السادس هذه التوصية ، كما قلنا ،

(٦) راجع : Unitatis Redintegratio. N.14

وذكرها حرفياً في رسالته التي تُلِيَتْ أثناء الاحتفال بالذكرى المئوية السابعة لمجمع ليون^(٧)

انطلاقاً من هذا الواقع ، لا يَسَعُّنا القبول بربط مصير الشركة الكنسية بين رومة والأرثوذكسية بخلافات كانت قائمة في الألف سنة الأولى ، في ظل الشركة ، ولم تَحُلْ إذ ذاك دونها ، أعني الخلافات حول مفهوم الأولوية الرومانية وأصولها وحدودها . فضلاً عن أن القرارات والتحديدات الصادرة بعد ترسيخ عقيدة الرسل والآباء القديسين في الألف سنة الأولى ، ومنها قرارات وتحديدات المجمع الفاتيكاني الأول ، لا يمكن أن تضيف حقيقة إيمانية جديدة الى الايمان الأساسي المشترك ، الضروري والكافي معاً ، لإقامة وحدة كنسية . وإلاّ فنحن لا نفهم لماذا يوصينا المجمع الفاتيكاني الثاني والبابا بولس السادس بأن نأخذ بعين الاعتبار العلاقات التي كانت قائمة قبل الانشقاق ، وبالأحرى قبل المجمع الفاتيكاني الأول ، وكأنه لم يكن . كما لا نفهم كيف يؤكد الباباوات والبطاركة وأئمة اللاهوتيين اليوم ، وقد مضى على المجمع الفاتيكاني الأول أكثر من مئة عام ، أن رومة والأرثوذكسية متفقتان حول حقائق الايمان الأساسية . وهذا يعني صراحةً أن المجمع المذكور لم يتناول حقائق إيمانية أساسية .

أمّا القول ، في الفقرة الثانية من الرد الروماني ، بأن وثائق المجمع الفاتيكاني صرّحت بممارسة المشاركة في المقدّسات في حالات معيّنة وعلى الصعيد الفردي فقط ، وبأنه لا يجوز العمل بهذا التصريح على الصعيد الجماعي ، فإنه قول مرفوض ، ليس ما يبرره من الناحية اللاهوتية . إنّ الكنيسة ليست مجرد مجتمع زمني ، حيث يمكن اعتماد منهجَيْن

(٧) راجع : Unité Chrétienne. N° 37, Février 1975, p.18

مختلفين ، أحدهما للأفراد والآخر للجتماعات . فإنّ المؤمن ، أيّ مؤمن ، عندما يمارس الأسرار ، لاسيّما سر الإفخارستيا ، لا يقوم بعمل منفرد وخاص ، بل يعمل في إطار الشركة القائمة بينه وبين الكنيسة . والكنيسة حاضرة وفاعلة مع كل مؤمن وفي كل مؤمن يشترك في ذبيحة القداس ويتناول جسد الرب . وعليه ، لا يجوز السماح لمؤمن بالمشاركة في المقدّسات مع كنيسة من الكنائس ، ورفض هذه المشاركة لكنيسته ولمطرانه وللجماعة الكنسية التي هو في شركة معها . إن مثل هذا التدبير ينطلق من نزعة الغرب الى تغليب المنطق الحقوقي على المنطق اللاهوتي .

على النقطة الثانية

جاء في تقرير المجامع الرومانية بشأن الوحدة المسيحية « إنّها عملية طويلة المدى » . لقد سبق فقلنا ، عبر صفحات هذا الكتاب ، إنّ عدّة أجيال ، بل أجيالاً كثيرة من المؤمنين ، قد تولّد بعد اليوم وتعيش وتموت في ظلّ كنيسة منشقة ومجرّأة ، قبل أن تتحقق الوحدة المنشودة . وها هو التقرير الروماني يؤيد ذلك . فهل تكون الأوليّة الرومانية ، وتستمر زمناً طويلاً بعد ، مصدر شؤم لشعب الله - والانشقاق شؤم - بدلاً من أن تكون له منبع خير وبركة ؟

ويُردف التقرير الروماني قائلاً : « على كل طرف من الأطراف المعنية أن يقوم (بعملية الوحدة) بالتشاور والاتفاق الدائم مع المرجع الأعلى ، أي مع كرسي رومة الرسولي ، بالنسبة الى الطرف الكاثوليكي إن هذا المشروع يتّسم إذن بطابع جماعي ، ولا يمكن أن يتم في العزلة إن الوحدة المحليّة لا يمكن أن تتحقق الا في اطار

الوحدة الشاملة» . وهذا يعني ، باختصار الكلام ، أن على الكاثوليكين الشرقيين أن يبقوا منشقين عن الأرثوذكسية ، حتى تعود الوحدة بينها وبين الكنيسة الرومانية .

قد ينطبق هذا المبدأ على الكنائس اللاتينية ، لكنه لا ينطبق علينا ، نحن الشرقيين المنضمين ، وذلك للأسباب الآتية :

(١) لأنَّ علاقة الشرقيين الكاثوليكين ، غير اللاتين ، بأسقف رومة ، تختلف عن علاقة اللاتين به . فهو لاء يتمون إلى بطريركية الغرب التي يرأسها البابا ، بصفته بطريرك الغرب . وعليه ، فاللاتين هم مرؤوسو أسقف رومة وأتباعه . فيما نحن ، الشرقيون المنضمون ، في حالة شركة معه . ولا يجوز اعتماد مقياس مشترك ، لنا وللكنيسة اللاتينية .

(٢) لأنَّ الكنيسة اللاتينية انشقت في مُجْمَلها ، ودفعهً واحدة ، عن كنيسة شقيقة ، مستقلة عنها ، هي الكنيسة الأرثوذكسية . ومن الطبيعي أن تعود الى الشركة معها جملةً ودفعهً واحدة . أما الشرقيون المنضمون ، فقد انفصلوا عن كنيستهم الخاصة وكنيسة آبائهم الأرثوذكسية ، لينضموا الى كنيسة شقيقة ، عن طريق الشركة الكنسية ، لا عن طريق التبعية ، وهي الكنيسة الرومانية . لذلك ، نرى أن عودتهم الى الشركة الأرثوذكسية - عن طريق الانتماء المزدوج الذي اقترحناه - ليست مرتبطة حتماً بعودة الكنيسة اللاتينية الى هذه الشركة .

(٣) لأن الكنائس اللاتينية والأرثوذكسية كانت قائمة قبل الانشقاق ، وليست مدينة له بوجودها . أما الشرقيون المنضمون فإنَّ

كنائسهم وليدة الانشقاق الذي رافق الحركة الانضمامية . فطبيعي إذن أن يشعروا أكثر من غيرهم بالحاجة الملحة الى وضع حدٍ لحالة شاذة - ولنقل لغربة - أكثر إيلاماً ، لاسيّما أنّ أئمة اللاهوتيين ورواد الحركة المسكونية في الغرب والشرق ، في هذا العصر المسكوني ، يأسفون لانشاء الكنائس الشرقية الكاثوليكية ، بصفته عملاً غير واعٍ ، ومنافياً للروح المسكونية . فمن حقنا ، بل من واجبنا ، أن نبحث عن حل لقضيتنا كالشركة المزدوجة أو الانتماء المزدوج ، يُعفيننا من انتظار عودة الشركة بين رومة والأرثوذكسية ، لاسيّما أن العودة الى هذه الشركة « عملية طويلة المدى » بشهادة المجامع الرومانية نفسها . والله يعلم وكلّنا يعلم ما معنى طول المدى في لغة رومة . ولا يسعنا إلا القول بأن رومة ، لو كانت تشاركنا في شعورنا ، لتناولت مشروعنا المتواضع بغير هذا المنطق الحقوقي ، الذي حملها على رفضه ، وهو الوحيد الجدير بأن يريح ضمائرنا ويعيد الينا كرامتنا . وآية كرامة لنا في ظل التبعية التي تعيشها كنائسنا ؟

على النقطة الثالثة

جاء في التقرير الروماني ، رداً على مشروع الانتماء المزدوج : « يجب العمل على إعادة لُحمة التعايش تدريجياً ، وعلى كل الأصعدة الممكنة ، على أساس من التفاهم الأخوي والتعاون ، وذلك قبل التفكير بمشاريع أكثر طموحاً » . وكيف نعيد هذه اللُحمة ؟ « بالتفكير أولاً في وضع برنامج عملي للنشاط الراعوي ، كتحقيق الكهنة والعلمانيين ، والتعليم الديني ، وتجديد الحياة الرهبانية والحياة الطقسية . . . الخ » .

يُسعدنا أن تكون المجامع الرومانية قد تنبّهت الى أننا نحن الشرقيين الكاثوليكين قد ابتعدنا عن التقاليد الشرقية ، بانضمامنا الى كنيسة رومة ، وأنها في حاجة لأن نتدرّب من جديد على التعايش مع الأرثوذكسية على كل الأصعدة . فهلاًّ تتيح لنا الكنيسة الرومانية العودة الى التقاليد الشرقية ، فتبدأ برفع وصاية المجامع الرومانية عنا ، وتتخلّى عن هذه الوصاية التي رفضها أبّاؤنا في الايمان ، عبر الأجيال ، والتي تتعارض مع التقليد الشرقي الأصيل ؟ إنها لن تفعل . وها هو مشروع الحق القانوني الشرقي ، الذي يجري وضعه في رومة ، والذي انتقده بقسوة بعض أحرار الكنائس الشرقية المنضمّة ، يؤكد نيّة الدوائر الرومانية في الاستمرار بالتحكّم بشؤوننا الداخلية ، وبالتصلّب في فرض وصايتها علينا .

وإذا كان البرنامج العملي الذي تدعونا الرسالة الرومانية الى تحقيقه ، يهدف الى إعادة لحمّة التعايش مع الأرثوذكسية ، فهل يعيد التثقيف الديني لحمّة التعايش هذه ، ويهيئ لنا سبل العودة الى الشركة الأرثوذكسية ، فيما تؤكد المجامع الرومانية في ردّها أن أصول امتيازات الكرسي الرسولي وطبيعتها وحدودها « قضية إيمانية هامة ، تتّصل بطبيعة الكنيسة ذاتها » وبالتالي تشكل جزءاً هاماً من الثقافة الدينية ، وحجر العثرة الأكبر ، إن لم نقل الوحيد ، في طريق الشركة الكنسية ؟

وكيف نجدّد الحياة الطقسية ، بعيداً عن التقاليد الشرقية المعاشة ، التي صنعت طقوسنا وبعثت فيها الحياة ؟ والليتورجيا هي حياة قبل أن تكون طقوساً ، وهي مرتبطة بجُمَل الحياة المسيحية ، لاهوتياً وروحياً وكنسياً ، وقد أصبحت ، عند الكاثوليكين الشرقيين ، بعد انضمامهم الى رومة وتأثرهم بالتقاليد اللاتينية ، جهازاً لصنع

القَدَّاسَات ، وذبيحة تكاد تكون منعزلة عن صلوات الفرض الإلهي التي ترافق الدورة الطقسية على مدار العام الليتورجي كله ، اللهمَّ إلا في بعض الأديار والكاتدرائيات ، بمناسبة الأعياد الكبرى ؟ لا شك أننا نقيم ، من وقتٍ الى آخر ، قَدَّاسَات احتفالية ، رائعة في ذاتها . لكن الطقوس فقدت عندنا مقوماتها ، ولن تستردها الا في إطار التقاليد الشرقية المعاشة التي أسهمت في صُنْعِهَا . « إن الإكسليولوجية الافخارستية ، على حد قول الأب إيمانويل لَانَّ ، مفقودة عندنا ، وقد حُلَّت محلها اكسليولوجية اجتماعية وحقوقية . . . وقد وضعنا الطقوس الكنسية أولاً في إطارها الاحتفالي والتنظيمي ، أعني في غلافها الخارجي . وهذا يعود الى كون الايمان والعبادة والروحانية ذاتها واللاهوت قد اتَّسَمَتْ حتماً بطابع التعليم الشائع عندنا ، على أثر المجمع التريدنتيني »^(٨) . تلك هي المفاهيم الطقسية الغربية التي تسرَّبت الى كنائسنا ، من خلال الحركة الانضمامية . فقضية التجديد الطقسي ، مرتبطة بالعودة الى التقاليد الشرقية الأصيلة ، التي هي كلُّ لا يتجزأ . فالأرثوذكسية إمَّا تعاش - وهذا محظور علينا في إطار التبعية الرومانية - وإمَّا لا تكون .

وماذا تعني المجامع الرومانية ، صاحبة الرد على مشروع الانتماء المزدوج ، بتثقيف الكهنة والعلمانيين؟ ومن أي تقليد نستوحي هذا التثقيف؟ إن ثقافتنا العامة ، نحن الكاثوليكين الشرقيين ، مهما بلغت من الجدِّية ، منحرفة عن التقاليد المسيحية الشرقية . وهل تكون الثقافة التي نلناها على يد المرسلين اللاتين ، من خلال الكتب المدرسية اللاتينية ، أرضاً صالحة للتفاهم والتعاون وإعادة اللحمة مع

(٨) راجع : P. Lanne, Irénikon, 1979, N°1, p.23

الأرثوذكسية ؟ وهل تجدي الثقافة الكنسية الشرقية ، ونحن نعيش في ظل الاحتلال اللاتيني الغربي ؟

وإنّا لتساءل : لو تحققت المعجزة ، واستطعنا ، في إطار وضعنا الحاضر ، أن نحقق البرنامج الراعوي والثقافي والطقسي والرهباني ، المطروح علينا ، وأن نعيد لحمة التعايش مع الأرثوذكسية ، هل نخوّلنا هذا حق استئناف الشركة مع الأرثوذكسية ؟ كلا ! إن رسالة المجمع الرومانية تذكرنا بأن رومة لن تسمح لنا بالعودة الى الشركة الأرثوذكسية ، إلاّ يوم تتحد هي معها (*) ، وحيثُ سنُجرُّ الى هذه الشركة جرّاً ، بدون أن يكون لنا رأي فيها . وهل تجدي إعادة لحمة التعايش مع الأرثوذكسية ، ونحن لا نملك حق تقرير مصيرنا ، ولا حقّ البت في القضايا الهامة الخاصة بنا . تقول رسالة المجمع الرومانية إن الأوليّة الرومانية وامتيازاتها وأصولها وطبيعتها وحدودها هي العقبة الكبرى في سبيل الوحدة ، ولا تذكر سواها ، فأیُّ دورٍ يبقى لنا في تحقيق هذه الوحدة ، نحن الذين فُرضت علينا الوصاية الرومانية تحت ستار هذه الأوليّة ؟

على النقطة الرابعة

إن النقطة الرابعة والأخيرة من تقرير المجمع الرومانية توصينا « بأن لا ننسى الكنائس الموجودة ضمن حدود البطريركية الانطاكية ، والتي تتمتع بالشركة الكاثوليكية الكاملة . إن العمل المسكوني هو عمل جماعي وكُلّ الفاتيكان أمره الى عناية الرعاة اليقظة . . . » . « أعمى يقود أعمى ! فإذا كان أعمى يقود أعمى ، يقع كلاهما في حفرة » . إذا

(*) لأن الوحدة عملية جماعية .

لم نكن ، نحن الشرقيين المنضمين في حفرة واحدة ، فنحن في سلة واحدة .

حين تحدّث بطريرك الروم الكاثوليك ، مكسيموس الرابع الصايغ ، في إحدى خطبه ، في المجمع الفاتيكاني الثاني ، عن مزايا المؤسسة البطريركية والسينودسية ، صَفَّقَ له آباء المجمع اللاتين ، لأنهم رأوا في هذه المؤسسة العريقة ، النموذج الشرقي التقليدي للجماعية الأسقفية ، التي يطمحون الى تحقيقها في كنائسهم . وإذا ببطريرك كاثوليكي شرقي ينبري ، في صباح اليوم التالي ، ليحقّر في خطابه المجمعى المؤسسة البطريركية .

إنّ أحرار البطريركية الانطاكية ، من مختلف الطوائف ، المنضمين الى رومة ، لا يتفاعلون دائماً ، وبالدرجة ذاتها ، مع الحركة المسكونية . وقد كان هذا واضحاً في الأقوال والتصرفات الصادرة عنهم في المجمع الفاتيكاني الثاني . فإجبار كنيسة كاثوليكية شرقية على الارتباط بغيرها من الكنائس المنضمة ، في مجال النشاط المسكوني ، يعني الحكم عليها بالجمود الكامل .

ثم إنّ النشاط المسكوني يقتضي ، قبل كل شيء ، أن تعود كل كنيسة الى منابعها . والحال أن لكل كنيسة كاثوليكية من كنائس البطريركية الانطاكية منابعها الخاصة والمميّزة . ولكل منها تاريخها وتقاليدها التي تربطها عضويّاً بالكنيسة الأرثوذكسية التي انشقت هي عنها ، والتي تميّزها عن سائر الكنائس الانطاكية المنضمة . وعليه ، فالقاعدة البدائية ، في العمل المسكوني ، تقضي بأن تحاول كل كنيسة شرقية منضمة ، التقرب من شقيقتها الأرثوذكسية ، التي تشاركها في الطقوس والتقاليد . وفي هذا قال ريجي لادو Régis Ladous : « على

الكنائس أن تتجدد ، كلٌّ في اتجاه تطورها الخاص بها ، فتحاول أن تستوعب المسيح ، أكثر فأكثر ، عن طريق أمانتها لتقاليدها ولروحانياتها الخاصة»^(٩).

فكلُّ محاولة ترمي الى فرض نمطٍ واحد على الكنائس الشرقية ، بحجة تحقيق « الانسجام الأخوي » ، تزيد في ملاشاة الدور المسكوني لكلِّ منها . فهل لي أن أسأل بأي قدر راعت الكنيسة الرومانية هذا الانسجام الأخوي ، ليس بين كنائس شقيقة فحسب ، بل بين ابناء الكنيسة الواحدة ، عندما شقَّت كلاً من كنائس الشرق الأوسط الأرثوذكسية الى شطرين ، لتنشئ الكنائس الشرقية الكاثوليكية ؟ لم تكن الكنيسة الرومانية لتقدم على مثل هذا العمل في أيامنا ، ولم يكن البابا بولس ليقبل به ، هو الذي أوصى رعاة الكنائس « أن يحرصوا على تلاحُم شعب الله » . لكن إذا شاءت رومة أن تصلح اليوم الخطأ الذي ارتكبته بالأمس ، وجب عليها أن توصي كلاً من الكنائس الشرقية المنضمة اليها بتحقيق « الانسجام الأخوي » أولاً مع الكنيسة الأرثوذكسية الأم ، التي انفصلت عنها .

وأخيراً ، ليس صحيحاً أن المؤمنين في كنيسة الروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس « لا يملكون الاستعدادات النفسية والروحية الضرورية لاستئناف الوحدة الكنسية » . وهذا ما سنثبتُه في الصفحات التالية .

(٩) راجع : Régis Ladous. Veilleur avant l'Aurore. p.127

شعب الله يريد
الوحدة ويحاول
أن يعيشها

ليس صحيحاً أن الشعب المسيحي
في بلادنا يحتاج الى تهيئة نفسية
وروحية طويلة ، ليتقبل العودة
الى الوحدة الكنسية والحياة المشتركة بين

كاثوليكيه وأرثوذكسيه . إن قرابة الدم والنسب تربط بينهم . وكثيراً ما
يعيشون تحت سقف واحد ، ويشتركون في الطقوس الكنسية .
قد أسهم واحد وكذلك عاداتهم وممارساتهم على اختلافها . إنهم
يتزوجون في ما بينهم ، ولا يشعرون في هذا بحرج . كما أنهم يقبلون
بركة الإكليل في كنيسة العريس ، أرثوذكسية كانت أو كاثوليكية .

ثم إننا نرى كل يوم أساقفة وكهنة من الكنيستين ، يشتركون جنباً
الى جنب ، في الجنازات ، بدعوة ملحة من أسرة المتوفى ، التي تستمد
من وقوفهم معاً الى جانبها ، العزاء والسلوى في مصابها . ولولا القيود
المفروضة على المؤمنين ، لتقدموا من مائدة الرب في هذه الكنيسة أو تلك
على السواء . إن أبناء شعب الله ، الذين لا تشدهم الى هذه الكنيسة أو
تلك مصالح مذهبية أو سياسية ، هم أكثر استعداداً لاستئناف الشركة
الكنسية ، من الرؤساء الكنسيين أنفسهم ، الذين تتجاذبهم عوامل
قانونية وسلطوية ، لا يشاركون فيها المؤمنون . وليس أدل على هذا من
الفرح الذي استولى على قلوب أبناء الكنيستين ، حين اعتقدوا ، عن
خطأ أو عن صواب ، على أثر انعقاد المجمع الفاتيكاني الثاني ، أن
الوحدة المسيحية أصبحت قريبة . وكم يشعرون اليوم بخيبة الأمل ،
وهم يرون السنين تكرر والوحدة لا تزال بعيدة التحقيق ، كما يشهد
تقرير المجمع الروماني نفسه .

لا شك أن الشعب لن يكون راضياً عن وحدة تتم عن طريق انشقاق جديد ، كذلك الوحدة التي قامت بين فئات شرقية أرثوذكسية ، انشقت عن كنائسها ، والكنيسة الرومانية ، عبّر الحركة الانضمامية . أما الشركة الكنسية ، التي لا تقترب بانشقاق جديد ، فالمؤمنون ، الى أية طائفة انتموا ، يتقبلونها بفرح عظيم ، بل يتلهفون اليها . ويكفي ، دليلاً على ذلك ، إقبالهم على الصلوات المشتركة ، التي تقيمها الكنائس في أسبوع الصلاة لأجل الوحدة .

أما ضرورة الإعداد القريب للوحدة ، فهي أمر مسلم به ، إذ لا بد ، كما يقول المطران بطرس كامل مدوّر ، معاون بطريرك الروم الكاثوليك « من أن نجد حلاً للقضايا التي ستنشأ في حال توحيد كنائس الكرسي الانطاكي ، والتي تتعلق بالحقوق السياسية والنيابية لكل طائفة ، وبمسائل الزواج والحالة المدنية والأوقاف ، وكلها قضايا على كنيسة الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك أن تحلّها ، بالاتفاق بينهما وبين الدول المعنية » . إن الكنيستين ليستا في حاجة الى « المدى الطويل » الذي لا نهاية له ، لإجراء هذه المعاملات . وعلى كلّ ، فإنّ هذه القضايا لا شأن لها « بالاستعدادات النفسية والروحية الضرورية لاستئناف الوحدة » .

لا ، إن شعبنا الكاثوليكي لا يحتاج الى تهيئة طويلة للاتحاد بالإخوة الأرثوذكسيين ، وهو يشعر بأنه أقرب اليهم دينياً واجتماعياً منه الى الكاثوليكين الغربيين . إنّ شعب الله ، هنا وفي كل مكان ، كاثوليكياً كان أو أرثوذكسياً ، متضامن ومتّحد روحاً وقلباً في المسيح ، كما كان دائماً ، وكما كان في عهد مجمع فلورنسا ، الذي اعتبر المؤمن الشرقي ، على حد قول الكردينال ويلبراندز ، عضواً في قسم من

الكنيسة الواحدة ، وما كان على المجمع إلا أن يعيد الوحدة بين الرؤساء الكنسيين^(١٠)

إنني أتمنى أن لا نكون ، نحن الرؤساء الكنسيين ، أكثر حاجة من شعبنا الى إعداد نفسي وروحي لاستئناف الوحدة مع إخواننا في المسيح .

كنتُ ، من زمن غير بعيد ، أبارك إكلييل عروسين ، أحدهما كاثوليكي والآخر أرثوذكسي . ولدى سماعي القارئ يتلو رسالة القديس بولس الى أهل أفسس ، حيث يُشَبَّه الرسول اتحاد العروسين المسيحيين باتحاد المسيح والكنيسة ، وجدت نفسي فجأة أمام مفارقة مؤلمة : إن مؤمنين بالمسيح ، تناولوا صباحاً جسد الرب ، وسيكونان منذ اليوم ، بالزواج ، متحدّين اتحاداً وثيقاً في المسيح ، شبيهاً باتحاد المسيح بالكنيسة ، كيف يمكن أن يبقيا ، في الوقت نفسه ، في حالة انشقاق كنسي ، أي تبقى الشركة الكنسية بينهما مقطوعة ؟ لقد اضطررنا ، قبل مباركة زواجهما ، أن نفسح لهما من المانع القانوني الذي وضعته الكنيسة ، والحائل دون اتحاد عروسين مختلفي المذهب ، فيما لا تُوفّر لهما الشركة الكنسية التي ربطت إرادة الله بينها وبين سرّ الزواج المسيحي ؟

إلى متى سنستمر في قبول هذه المفارقات وهذه التناقضات ، نحن الذين أقامنا الله معلّمين في المسيح ؟

(١٠) وهذا يعني أن المؤمن الشرقي هو عضو في الشطر الشرقي من الكنيسة الواحدة ، التي تشكل الكنيسة الغربية الرومانية الشطر الآخر منها . وأن مهمة المجمع تنحصر في توحيد الرؤساء الكنسيين حقوقياً ، فيما الشعب موحد في كنيسة الله الواحدة .

إني ، بوحى من ضميري ، يؤسفني أن يكون موقف السلطات
الرومانية من مشروع الانتماء
المزدوج سلبياً . لقد كان في وسعها

أن توليه اهتماماً أكبر ، وتبحثه بعمق

أوفر ، لعلها ترأب عبْرَه صدعاً في الكنيسة هي أوجدته ، وتضع حداً
لوضعٍ شاذ ، لم تكف الكنائس الشرقية المنضمة عن الشكوى منه منذ
نشأتها .

إنّ المجامع الرومانية ، بعد أن أوصت في تقريرها بأن « نستعيد
تدريجياً لحمّة التعايش في ظل الاتفاق الأخوي » تقول : « إن الوقت لم
يحن بعد للتفكير في مشاريع أكثر طموحاً » . فمشروع الانتماء المزدوج ،
إذن ، مفرط في طموحه ، وأكثر إفراطاً منه في الطموح - طبعاً - مشروع
إقامة وحدة كنسية بين رومة والأرثوذكسية . فالكنيسة الرومانية ، إذن ،
لم تفكر بعد ، حتى التاسع من نيسان سنة ١٩٧٦ ، تاريخ كتابة
تقريرها ، بمجرد مشروع للشركة الكنسية .

فلِمَ إذن هذه التصريحات ، الصادرة عن أكبر رجال الكنيسة
المسؤولين ، في رومة وفي الأرثوذكسية ، والتي تُضللّ الشعب المسيحي
وتحمّله ، منذ المجمع الفاتيكاني الثاني ، على الظن بأن الوحدة الكنسية
على الأبواب ، وبأنّ العبور من الشركة غير الكاملة الى الشركة الكاملة
أصبح وشيكاً ؟ إذا كان التفكير بمشروع محلي للشركة - لا الشركة الفعلية
بل مشروع للشركة - يعدّ إفراطاً في الطموح ، لِمَ اللجان واللجان
الفرعية ، وكلّ هذا الضجيج ؟

إنّ التقرير الروماني يعلّل استمرار الانشقاق الكنسي وعدم حلول

الوقت لمجرد التفكير في مشروع للانتماء المزدوج ، وبأولى حجة ،
 للتفكير في إعادة الشركة بين رومة والأرثوذكسية ، بقضية الخلاف على
 « امتيازات كرسي رومة الرسولي وأصولها وطبيعتها وامتدادها » .
 فلْيَعْلَمَ المسؤ ولون أن هذه الامتيازات ، وإن رفعتها الكنيسة الرومانية
 الى مستوى العقيدة ، هي آخر ما يهتمّ شعب الله ، كما أنها ، بشهادة كبار
 لاهوتيّ الغرب أنفسهم ، الذين ذكرنا أقوالهم الصريحة ، لا شأن لها
 بقضايا الايمان الأساسية ، ولا يجوز ، بحالٍ من الأحوال ، أن تحول
 دون عودة الشركة الكنسية .

إتني ، كمطران في الكنيسة مسؤ ول ، وكمؤ من متأثر بإرادة
 المسيح الأخيرة ، التي صاغها صلاةً وتوسلاً وتضرعاً لأجل وحدة
 أتباعه ، أرفض رفضاً قاطعاً استمرار واقع الانشقاق الأليم ،
 وأستصرخ ضمير الأساقفة والرعاة والمعلّمين في المسيح ، طالباً إليهم أن
 يعلنوا للناس أن ليس هناك من حجة إيمانية أساسية ، تبرّر استمرار
 الانشقاق الكبير بين رومة والأرثوذكسية ، والانشقاق الآخر بين
 الشرقيين المنضمّين وكنائس آبائهم وأجدادهم ، التي تحمّلت مرّ العذاب
 والاستشهاد ، عبّر الأجيال ، للحفاظ على الايمان ، وإيصاله إليهم
 غير متقص .

هل يشعر إخوتي في الأسقفية ، من كاثوليكين وأرثوذكسيين ،
 بالاطمئنان والرضى ، في حالة الانشقاق هذه ؟ إننا ، نحن الشرقيين
 المنضمّين ، نشعر بأننا في قلب الجرح الفاصل بين الشرق والغرب
 المسيحيّين ، وبأننا أكثر التزاماً بالسعي للخروج من هذه المحنة .
 فمحنة هو الانشقاق ، ومحنة هي الأوليّة الرومانية ، إلى أن تعود فتصبح
 رباط وحلة ، وراثسة في المحبة .

كنت ، ذات يوم ، أبوح لصديق لي كبير بما يخالجنني من قلق إزاء هذا الوضع المؤلم . وكان هذا الصديق ينتمي الى رهبانية غربية كبرى ، وله مكانته في الكنيسة الكاثوليكية . فبادرني بالقول : لماذا لا تتقل بكل بساطة الى الكنيسة الأرثوذكسية ؟ فأجبتة للفور : ولماذا يجب علينا ، نحن الشرقيين المنضمين ، أن نتقل من انشقاق الى انشقاق ؟ لقد كنا معنيين ، كأرثوذكسيين ، بالانشقاق الكبير الذي وقع ، منذ نحو ألف عام ، بين رومة والأرثوذكسية ، كما كنا معنيين بالانشقاق الذي انبثق عن الحركة الانضمامية ، وفصلنا عن الأرثوذكسية . فلمَ تريدني أن أختم حياتي بانشقاق آخر ، شخصي هذه المرة ، يفصلني عن كنيسة رومة ، الأولى بين الكنائس ؟ إنني أريد أن أكون ، بانتمائي المزدوج الى رومة والأرثوذكسية معاً ، مَوْضِعَ شركة لا انقسام ، وشاهداً للمصالحة ، لا للخصام ، بين شطريْ كنيسة المسيح الواحدة المقدسة الرسولية . فالكنيسة الرومانية والكنائس الأرثوذكسية ، في الأصالة والقداسة ، والأمانة لإيمان الرسل والآباء والمجامع المسكونية ، سواء .



مشكلة ضميرية

- خلاصة القول والحِثَّات .

- أزمة ضمير .

- تعهّد والتزام .

- إني لا أنهم أحداً .

خلاصة القول والحيثيات

- حيث أن أسباب الانشقاق
بين الكنيسة الرومانية
والأرثوذكسية ، بشرية وسياسية ،
أكثر منها دينية ، وأن القضايا

العقائدية لم تُثرْ إلاً تبريراً لهذا الانشقاق ونتيجة له .

- وحيث أن الأرثوذكسية والكنيسة الرومانية حافظتا ، بدون
انقطاع ، على عقيدة الرسل والآباء القديسين الأساسية .

- وحيث أن هذه العقيدة الأساسية المشتركة كافية ، في نظر أئمة
اللاهوتيين ، لتبرير الشركة الكنسية ، لا سيما إذا أضفنا إليها عقيدة
المجامع المسكونية المشتركة .

- وحيث أن الأرثوذكسية عاشت إيمانها على وجه رائع ، بقدر ما
عاشت غيرها ، إن لم نقل أكثر ، وذلك من خلال الاضطهاد
والاستشهاد المستمرين ، وممارسة صحيحة للأسرار الإلهية ، ولا سيما
لسر الافخارستيا .

- وحيث أن الشركة بين الكنيستين ، الرومانية والأرثوذكسية ،
استمرت طوال الألف سنة الأولى من تاريخ المسيحية ، بالرغم من
المنافسات السياسية والخلاف على السلطة ، والاختلاف حول مفهوم

الأولية الباباوية .

- وحيث أن الانقسامات كانت تقع ، في الألف سنة الأولى ، داخل الكنيسة الواحدة ، وأن الكنائس كانت لا تكف ، في حال انقسامها ، عن الانتماء الى كنيسة المسيح الواحدة ، فلا تلبث أن تعود الى ممارسة الشركة ، فور تسوية الخلافات القائمة بينها .

- وحيث أن الكنائس كانت ، بعد الانشقاق الكنسي الكبير ، تقيم بينها علاقات تمتُ بِصِلَةٍ الى الشركة الكنسية ، كتلك التي قامت ، في نطاق الكنيسة الانطاكية ، بين البطارقة والأساقفة الأرثوذكسيين ، من جهة ، ورومة ومرسليها ، من جهة أخرى ، والتي لم تنقطع نهائياً إلا على أثر إنشاء الكنائس الكاثوليكية الشرقية ، على حساب الأرثوذكسية .

- وحيث أن رجالات الكنيسة ، وباباوات رومة الآخرين أنفسهم ، وأئمة اللاهوتيين ، ورواد الحركة المسكونية ، يؤكدون اليوم أن الكنيستين ، الرومانية والأرثوذكسية ، هما الوجهان المتكاملان لكنيسة السيد المسيح الواحدة .

- وحيث ان الكنيستين قد أقدمتا على إلغاء الحرم المتبادل بينهما ، الذي كرّس الانشقاق وشرطَ كنيسة المسيح ، بعد أن كانت الانقسامات محصورة ضمن الكنيسة الواحدة .

- وحيث أن إلغاء هذا الحرم يعني بذاته عودة الكنيستين ، منطقياً الى ما كانتا عليه قبل حصوله ، وبالتالي استئناف عودتهما الى الشركة الكنسية .

- وحيث أصبح اليوم واضحاً للجميع ، أن الحركة الانضمامية ، وليدة العصور الوسطى ، والتي أفضت الى إنشاء الكنائس الكاثوليكية الشرقية ، لم يكن لها مبرر على الصعيدين العقائدي والمساكوني .

- وحيث أن الكنيسة الرومانية لم تكن لتبني هذه الحركة الانضمامية ، لو انها تحلت إذ ذاك بالروح المساكونية التي تميزت بها اليوم .

- وحيث أن رؤساء الكنائس الكاثوليكية الغربية والأرثوذكسية ، وأئمة اللاهوتيين وأقطاب الحركة المساكونية جميعاً ، يتمنون اليوم لو لم تكن الكنائس الكاثوليكية الشرقية ، التي أنشئت في عهد عفاه الزمن .

- وحيث أنهم يعتبرون اليوم هذه الكنائس الشرقية المنضمة سبب إخراج لهم في حوارهم المساكوني ، إن لم نقل عقبة في سبيل الاتحاد .

- وحيث أن البابا بولس السادس نفسه شجب ضمناً الحركة الانضمامية المذكورة حين أوصى رعاة الكنائس بأن يحرصوا على تلاحم شعب الله ، وتجنب ما من شأنه أن يُشرّذه ويبتّ الفوضى في صفوفه .

- وحيث أن الوحدة بين الكنيستين ، الرومانية والأرثوذكسية ، ضرورية لقيام كنيسة المسيح الواحدة ولكمال جسده السري . وحيث أن الانشقاق يُفقر كليهما ، لأن أياً منهما لا تملك وحدها التراث المسيحي الكامل .

- وحيث أنه لا يحق لأي مؤمن واعٍ أن يعيش ويموت في حالة انشقاق عن أية كنيسة أمينة على تعاليم الرسل والآباء القديسين ، ولا يكتمل جسد المسيح السري بدونها .

- وحيث أن محبتنا للسيد المسيح مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمحبتنا لعروسه الكنيسة ، التي تتجسّد ، بالنسبة لكلّ مؤمن ، في كنيسته الخاصة وكنيسة آبائه التي نقلت إليه إيمان الرسل والآباء القديسين ، وحيث أن الأمانة للمسيح تستوجب أولاً الأمانة لهذه الكنيسة الأم ، ما لم تقع في الهرطقة .

- وحيث أن الكنيسة الرومانية نفسها تنفي الهرطقة عن الأرثوذكسية ، وقد نفّتها أخيراً بلسان الباباوات أنفسهم عن الكنائس المدعوة غير خلقيدونية .

- وحيث أن الانشقاق خطيئة جسيمة ، يجب الاقلاع عنها ، فور التعرف بنعمة الله عليها ، وتسبّب للناس عثرةً ، يجب الإسراع في إزالتها .

- وحيث أن السيد المسيح صلّى بإلحاح ، قبيل موته ، ليكون أتباعه واحداً ، حتى يؤمن العالم أن الأب أرسله . وحيث أنه ختم بدمه إرادته هذه .

- وحيث أنه لا يجوز الامتناع عن تحقيق إرادة الرب الأخيرة هذه ، لأي اعتبار بشري أو حقوقي . كما لا يجوز لأية كنيسة خاصة ، وإن كانت الكنيسة الرومانية ، أن تعمّد منفردة ، ضمن مجمع خاص أو خارجاً عنه ، الى فرض نظام أو « عقيدة » على سائر الكنائس ، لاسيّما إذا عطّلت بذلك تحقيق إرادة السيد المسيح في الوحدة .

- وحيث أن امتيازات أسقف رومة وحدود سلطته ، بصفته الأول بين الأساقفة ، لا يمكن أن تكون من حقائق الايمان الأساسية ، الضرورية لقيام الشركة الكنسية . والدليل على ذلك أن الخلافات

القائمة ، في الألف سنة الأولى ، حول مفهوم الأوكية الباباوية وطبيعتها وحدودها ، لم تمنع رومة والأرثوذكسية من أن تحافظا على الشركة الكنسية وتعقدا المجامع المسكونية المشتركة .

- وحيث أن تصريحات أساقفة رومة الأخيرين تنم عن استعدادهم لأن لا يفرضوا على الأرثوذكسية ما قرّره أو « حدّده » بعد الانشقاق الباباوات شخصياً أو مجامع الغرب العامة ، كما يسميها البابا بولس السادس .

- وحيث أن المجمع الفاتيكاني الثاني أوصى بأن تؤخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقات التي كانت قائمة قبل الانشقاق ، أي قبل الحُرْم المتبادل بين رومة والقسطنطينية ، وحيث أن البابا بولس السادس تبنّى هذه التوصية ، في رسالته التي تُليت أثناء الاحتفال بالذكرى المئوية السابعة لمجمع ليون .

وبما أنّ كل هذه الحثيات جاءت مفصّلة في هذا الكتاب ، ومدعومة بشهادة باباوات وبطاركة ولاهوتيين وأخصائيين في العمل المسكوني ، لا يمكن أن يتطرق الشك الى صدقهم وكفاءتهم .

يواجه المؤلّف ، انطلاقاً من هذه الوقائع ، أزمة ضمير ، إليك أيها القارئ مضمونها :

أزمة ضمير
بناءً على كل ما تقدم ، وبما
أن الانسان لا يعيش ولا يموت إلا مرة
واحدة ، أعتقد أنه لا يحق لي أن
أقضي ما تبقى لي من سنين معدودة ،

وأن أنهي حياتي ، في حالة انشقاق عن الأرثوذكسية ، التي أنا مدين لها وحدها بالايان الذي نقلته إليّ ، عَبْرَ آبائي وأجدادي ، مجبولاً بالمحبة والدم . ومما يعزز اعتقادي هذا ، اعتراف الكنيسة الرومانية نفسها بأن الأرثوذكسية كانت دائماً ، ولا تزال على إيمان الرسل والآباء القديسين ، وبأنها لم تخطأ أكثر مما خطئت أولى الكنائس جميعاً .

كما أنني أعتقد أنه لا يحق لي أن أفصم الشركة التي تربطني بكرسي رومة الرسولي ، مركز الشركة الكنسيّة ورباط الوحدة المسيحية .

إنّ الانشقاق الواقع بين رومة والأرثوذكسية ينعكس على روحي شتاتاً وانقساماً . فهل أعيش ما تبقى لي من الأيام منقسماً على ذاتي ، وكل بيت ينقسم على ذاته يخرب ؟

تَعَهُدُ والتزام

إنني أحبّ الكنيسة الرومانية ، وأحبُّ كذلك الأرثوذكسية . وأنا مستعد أن أبذل حياتي شهادة لأيّ منهما . إنها تؤلفان معاً كنيسة المسيح الواحدة وجسد المسيح السريّ الكامل . ولما كنتُ لا أتوقع مطلقاً أن تعلن الكنيسة عودتهما الى الشركة الكنسية ، وأنا على قيد الحياة ، ولما كنتُ على يقين من أنني إذا استثنيتُ من شركتي إحداهما ، شتتُ شَملي وأسهمتُ في تمزيق ثوب المسيح ، فإنّي أجمع متواضعاً ، بين رومة والأرثوذكسية ، في فعل إيمان واحدٍ ، شخصي وعلميّ ، يجمع شتاتي في كنيسة المسيح الواحدة غير المتجزئة ، التي هي أرثوذكسية بقدر ما هي كاثوليكية رومانية .

وبتعبير أوضح ، أعلن أنني وسأبقى ، في الحياة وفي الممات ، في

شركة كاملة مع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، ومع الأرثوذكسية ،
الممثلة محلياً بطريركية انطاكية الأرثوذكسية . وكلتاها تؤلفان ، على
السواء ، كنيسة المسيح الواحدة الجامعة المقدسة الرسولية .

ولائي أتمنى على القيمين على الكنيستين أن لا يلوموني ، إذا
رفضت بشدة الانشقاق الذي أخشى أن يكون بعضهم قد ألفوه ، وإذا
تعمدت شجب إبطائهم ، الذي ليس ما يبرره ، في إعلان الشركة
بينهم ، ووضع حدٍ للآلام التي يعانيها المسيح وشعبه ، في جسده الذي
هو الكنيسة .

ولست في حاجة لأن أؤكد أنني أحمل في قلبي حباً جماً لأسرتي
الكنيسة الخاصة ، كنيسة الروم الكاثوليك ، التي ولدت في احضانها
واقبلت على يديها أسرار العماد والتثبيت والكهنوت ، ومنذ أكثر من رُبع
قرن ، سر رئاسة الكهنوت . إنَّ جهادها ، منذ نشأتها ، في سبيل
الحفاظ على تراث آبائنا في الايمان ، والحوّل دون ذوبانها الكامل في
اللاتينية الغربية ، يؤهلها لأن تُفيد الأرثوذكسية بخبرتها الطويلة
الشاقة ، في مجال التعايش مع الكنيسة الرومانية . وكم أتمنى لكنيستي ،
ولسائر الكنائس الشرقية المنضمة ، العودة الى الأرثوذكسية التي خرجت
منها ، مع إبقائها على الشركة القائمة بينها وبين كنيسة رومة المقدسة .

إني لا أتهم أحداً وكم أتمنى لو أدرك الجميع أنني
لم أقصد أن أتهم أيّاً كان ، ممن
تسببوا في انشقاق الكنيستين ،
الرومانية والأرثوذكسية ، ومن تسببوا في
تجزئة الأرثوذكسية ، بإنشاء الكنائس الكاثوليكية الشرقية . كلُّ إنسان

يتأثر بأخلاق عصره وعقليته ، ولا نلومه إذا كان من أبناء زمنه . فلو عاش الأسلاف في عصرنا ، عصر الانفتاح والحوار ، لما سلكوا الطريق التي سلكوها ، ولو عشنا نحن في أيامهم ، ربما فعلنا ما فعلوا . فإذا اعتمد الرومانيون ، في عهد الحروب الصليبية ، على حق المتصر Le droit du vainqueur ، للعمل على لِيَتَنَ الشرق ، فاعتماداً على حق المتصر أيضاً استأثر البيزنطيون بالجماعات المسيحية ، العائشة في جنوب إيطاليا ، قبل ذلك بثلاثة قرون . وإنَّ الكثيرين من محبّذي لاهوت الجدَل والمنازعة ، واحتواء الكنائس الأخرى ، لم يكونوا أقل اقتناعاً بأسلوبهم ، وغيره على كنيسة المسيح ، من باباوات عصرنا وبعض معاونيهم ، والأكثرية الساحقة من مرسلتهم ، الذين تبَنّوا اليوم لاهوت التقارب والتلاقي . إنَّ بين أولئك ، كما بين هؤلاء ، قديسين ، يجدر بنا أن نطلب شفاعتهم لنا وللكنيسة . وقد صدق الأب إيمانويل لأنَّ حين قال إنَّ الذين قاموا بالحركة الانضمامية في الشرق ، لم يكونوا يرون في الكنائس الشرقية المتحدة إلاَّ بَيْدَقاً في لعبة الشطرنج الواسعة ، الرامية الى تعويض الكتلكة ممَّا فقدته ، عقب حركة الإصلاح البروتستانتي . وعلى كلِّ « فمن الواضح ، كما كتب الأب هنري دي لوباك Henri de Lubac ، أنَّ الكنيسة لم تكن ، في أيِّ عصر ولا في أيِّ زمن ، أمينة لرسالتها أمانةً كاملة ، عَبَرَ أعضائها ، ولم تُفلت من الخطيئة المسيطرة في كل مكان ، ولا من سائر آثار الضعف البشري . لكنَّ هذا الواقع يجب أن لا يخذعنا ويُنسِنَا واقعاً آخر يضاهيه ، وهو أنَّ الكنيسة هي التي تنقل إلينا الانجيل على الدوام ، وأنَّها اليوم ، أكثر منها في أيِّ وقت مضى ، تدعونا الى التجدُّد الانجيلي الصحيح . وذلك بصوت أعلى السلطات المسؤولة فيها ، وبصفاء وقوة في آنٍ واحد »^(١) .

(١) راجع : P. Henri de Lubac . L'Eglise dans la crise actuelle. p. 85 .

إلا أننا إذ نتجنب إدانة من سبقونا ، نرى من واجبنا أن ننتهز اليوم فرصة هبوب الروح القدس على الكنائس ، لنستعجل العودة الى الشركة الكنسية ، التي فصمتها الخطيئة ، أو بالأحرى لنعترف بأن وحدة الايمان الأساسية بين الكنيسة الرومانية والأرثوذكسية الشرقية هي أمر واقع ، ما علينا سوى الإقرار به ، بإعلان الوحدة الكنسية .

إنني أدرك سلفاً أن للكنيسة الرومانية وللكنائس الأرثوذكسية ارتباطات في الداخل وفي الخارج ، قانونية وكنسية ، قد تمنعها من إعلان موافقتها ، بدون تحفظ ، على هذا الموقف الذي اتخذته أمام الله . فلو كان في استطاعتها أن تتقبل هذه المبادرة ، لما اضطرت أن أقوم بها منفرداً . ولهذا سأقبل باحترام وسعة صدر أية ردة فعل سلبية ، من أي مصدر أتت .

وإنني ، من جهة أخرى ، أدرك أنني « لم اخترع البارود » ، ولم أفتح عنوة باباً مغلقاً . فإن المبادرات النبوية ، التي قام بها البابا بولس السادس والبطريرك المسكوني أثيناغوراس ، قد مهّدت لكل الاحتمالات ، ولن تكون مبادرتي العفوية المتواضعة هي الأخيرة .

إنّ ما أتمناه على الجميع وأنتظره من محبتهم ، هو أن يتأكدوا أنّ الخطوة التي خطوها نابعة من محبتي ليسوع المسيح وكنيسته ، ومن إرادتي الصادقة في تلبية نداء الضمير ، الرافض أن أبقي ، أنا المسيحي الشرقي ، والمطران المسؤول ، على الانشقاق عن أرثوذكسية متألّة ، كان لها كل الفضل في إيصال المسيح إليّ . إنّ لغيري الحق في أن يترجم محبته للسيد المسيح وأمانته له بوسائل أخرى . أما أنا فقد تصرفْتُ بوعي من ضميري . وإني لأقبل شاكرًا ما قد ينجم عن موقفني هذا من ردّات فعل ، تعويضاً عن تقصيري في أداء الرسالة التي عهد بها الله إليّ .

تم طبع هذا الكتاب في شهر تشرين الثاني ١٩٨٢
في مطبعة النور - تلفون ٢٨٦٩٨٩
ولحساب منشورات النور
بيروت - لبنان

